



الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
وحدة التصرف حسب الأهداف
لانجاز مشروع تطوير ميزانية الدولة

المشروع السنوي للقدرة على الأداء لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018



أكتوبر 2017

الفهرس

	المحور الأول : التقديم العام
5	1- تقديم الوزارة والسياسات القطاعية
5	1-1 إستراتيجية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
10	2-1 برامج الوزارة
11	3-1 مؤسسات عمومية تحت الإشراف
12	2- الميزانية و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط
12	1-2 تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018
15	2-2 نفقات الوزارة على المدى المتوسط
	المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة
18	برنامج الإقضاء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية
19	1- تقديم إستراتيجية البرنامج
21	1-1 خارطة البرنامج
26	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
26	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
29	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
31	3- نفقات البرنامج
31	1-3 ميزانية البرنامج
33	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020
37	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
38	1- تقديم إستراتيجية البرنامج
39	1-1 خارطة البرنامج
44	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
44	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
48	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
49	3- نفقات البرنامج
49	1-3 ميزانية البرنامج
51	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020
55	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها
56	1- تقديم إستراتيجية البرنامج
57	1-1 خارطة البرنامج
64	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
64	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج
69	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
71	3- نفقات البرنامج
71	1-3 ميزانية البرنامج
73	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

78	برنامج القيادة والمساندة
78	1- تقديم إستراتيجية البرنامج
80	1-1 خارطة البرنامج
84	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
84	1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج
86	2-2 تقديم أنشطة البرنامج
87	3- نفقات البرنامج
87	1-3 ميزانية البرنامج
89	2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020
92	المؤسسات تحت الإشراف: إدارة الملكية العقارية
93	تقديم المؤسسة
94	إطار القدرة على الأداء
95	خارطة برامج المؤسسة
96	مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة
97	الميزانية
	الملاحق
100	بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية
116	بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
131	بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
154	بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج القيادة والمساندة
164	بطاقات مؤشرات قيس الأداء مؤسسة الملكية العقارية

المحور الأول
التقديم
العام

1. تقديم الوزارة والسياسات القطاعية:

1.1 إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية:

تتمثل مهمة أملاك الدولة و الشؤون العقارية في تصور وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الدولة العامة والخاصة والتمثلة في كل المكاسب والحقوق المنقولة وغير المنقولة الراجعة بالملكية للدولة. وتتعلق هذه المهمة بالسهر على حماية هذه الأملاك و حفظها من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي بصفتها رصيد يدخر للأجيال القادمة و رافد من روافد دفع الإقتصاد و دعم التنمية بمختلف أنحاء البلاد.

ولأداء المهمة تتولى مختلف الهياكل والمصالح الراجعة بالنظر للوزارة ، مباشرة مهامها المتمثلة أساسا في:

- دراسة جميع المسائل المتعلقة بحفظ أملاك الدولة في مختلف القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية إلى جانب ضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة وإقامة جرد تام لها ومسك سجلات مكاسب الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.

- السهر على حماية أملاك الدولة العامة والخاصة من كل إعتداء ومن كل إهمال بالتعاون مع الهياكل المعنية.

- تحديد ملك الدولة العام والخاص بالتعاون مع الوزارات المعنية ومتابعة عمليات التسجيل العقاري والانتزاع لفائدة الملك العام والخاص للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

- ترسيم العمليات العقارية (تؤمنها مؤسسة الملكية العقارية)

- مراقبة ومتابعة التصرف في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة وللجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

- إجراء الإختبارات وتحديد القيم الشرائية والكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة وبطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمنشآت العمومية

- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيها وشراء و إنتزاع العقارات لفائدة الدولة، والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

- كراء العقارات الدولية لفائدة الغير ومراقبتها إلى جانب المصادقة بالإشتراك مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على إسناد حق إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

وحيث تعتبر مهمة التعاطي مع المسائل العقارية الموكولة للوزارة مهمة أساسية و هامة من حيث إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتولى الوزارة ، من خلال عمليات إحصاء وضبط العقارات الراجعة للدولة و دعم الرصيد العقاري للدولة عبر آلية اقتناء و إنتزاع الملكية ، توفير

وعاء عقاري سليم وجاهز للاستعمال ، لإقامة مختلف البنيات التحتية و التجهيزات العمومية ولانطلاق المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات المدرة للدخل و الموقرة لفرص الشغل .

وباعتبار قطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية قطاع إستراتيجي و حيوي مرتبط إرتباط وثيق بمجمل الحياة الاقتصادية و بإعتباره عامل إنتاج استراتيجي ورافعة أساسية للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها، فقد تم ضبط إستراتيجية تهدف إلى الرفع من نجاعة و فاعلية تنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال تركز على مضاعفة الجهود للارتقاء بمكانة العقار العمومي و تهيئته و ضمان إسهامه في الديناميكية الاقتصادية وفق قواعد الشفافية و تكافؤ الفرص و حمايته من جميع الظواهر المهددة لكيانه عبر توظيفه لفائدة مختلف الاستراتيجيات القطاعية الأخرى (صناعة، تجارة، سياحة، فلاحية، سكن، مرافق وخدمات، ...) ، لذا يعد الإستثمار في التكنولوجيا الرقمية لضبط البنية العقارية و حصر أملاك الدولة و التسريع في تطهير سجلات الدولة العقارية و تحيين وضعياته الإستحقاقية إلى جانب إحداث مجلة وطنية لأملاك الدولة لتثمين و ترشيد إستغلال ملك الدولة و تطوير طرق التصرف فيه بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات و تحسين جودة الخدمات و تقليص الأجل من الأولويات التي إرتكزت عليها الإستراتيجية المعلنة للقطاع بإعتبارها من الضمانات الأساسية لتحقيق شفافية المعلومة العقارية و توفير رصيد عقاري على كامل تراب الجمهورية و تحويله إلى قيمة مضافة في الدورة الإقتصادية و تأمين إستقراره و تداوله بما يستجيب لإنتظارات القطاع من دفع للمشاريع المعطلة و دعم لموارد الدولة بما يمكن من مواجهة التحديات الإقتصادية و الإستجابة لتطلعات المواطنين.

وفي إطار العناية الموكولة للعقار الخاص الذي يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية بإعتباره أهم الضمانات الاقتصادية ووسائل الضمان والادخار بالنسبة للأفراد تم ضبط إستراتيجية تتمحور حول تطوير وظائف إدارة الملكية العقارية لبلوغ درجة أعلى من الجودة عند إسائها لخدماتها للمتعاملين معها و لضمان حقوقهم حتى يتمكنوا من تسجيل ممتلكاتهم العقارية و إدراجها في سوق تنافسية حرة تخلو من إجراءات عقيمة تنهك عملية التبادل بين الأفراد.

التحديات والإصلاحات:

أمام تشتت النصوص القانونية المرتبطة بالشأن العقاري و عدم مواكبتها للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في البلاد وتعدد المتدخلين في عديد الملفات ذات العلاقة بأملاك الدولة بالإضافة إلى تعقد بعض الوضعيات العقارية لا سيما في خصوص الأراضي الإشتراكية تكمن التحديات في البحث عن الحلول الكفيلة بتجاوز هذه الإشكاليات خاصة بالنسبة للوضعيات العقارية الجامدة أو التي لها تأثير على سير وإنجاز المشاريع العمومية لذا و لمواجهة جملة هذه التحديات تولت الوزارة إعتقاد جملة من الإجراءات و الآليات العملية اللازمة للقيام بالإصلاحات اللازمة.

1- التحديات:

(أ) على المستوى القانوني والعقاري:

- تشتت النصوص القانونية المتعلقة بأمولاك الدولة واللازمة لتصفية الوضعيات العقارية،
- غياب حصر دقيق للرصيد العقاري خاصة غير الفلاحي.
- تعدد الإعتداءات على ملك الدولة العقاري بما في ذلك الأراضي الدولية الفلاحية،
- تعدد المتدخلين العموميين في المجال العقاري (وزارة الفلاحة، وزارة التجهيز، وزارة الداخلية، وزارة الثقافة ووزارة الشؤون الدينية...) تعيق اضطلاعه بدوره في التنمية، سواء على مستوى ضبط البنية العقارية وتأمين الرصيد العقاري وتصفية وضعيته القانونية والمادية، أو على مستوى استعماله وتعبئته.
- تشعب الاجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية.
- تضخم و تكدس المنقولات التي زال الإنتفاع بها.
- التعقيد و طول الإجراءات خاصة فيما يتعلق بالتفويت في الأملاك الراجعة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لإرتباط ميزانيتها بميزانية الدولة و خضوعها لمقتضيات مجلة المحاسبة العمومية.
- صعوبة إجراءات التفويت لفائدة البلديات والمجالس الجهوية لتسوية وضعية مستغلي التجمعات السكنية،
- غياب إطار قانوني ملائم لتطوير أساليب التصرف في ملك الدولة.

(ب) على المستوى الهيكلي:

- تنظيم هيكلي للوزارة لا يتناسب وتطور حجم مسؤوليات القطاع في مواجهة الصعوبات وتجاوزها،
- إدارات جهوية تفتقر للإمكانيات اللازمة للقيام بدورها بالوجه الذي يتناسب ومستوى التحديات التي يواجهها القطاع في المجال العقاري بصفة خاصة.

2) الإصلاحات :

- لمواجهة التحديات المذكورة شرعت الوزارة في ضبط و تفعيل جملة من الإجراءات و الآليات العملية على المدى القريب ، المتوسط و البعيد تتمثل أساسا في الآتي :

(أ) على مستوى إسترجاع العقارات الدولية التي تم الإستيلاء عليها:

- فرض الرقابة الإدارية على العقارات الدولية غير الفلاحية التي تم تخصيصها لفائدة الهياكل الإدارية و المنشآت العمومية

- تنفيذ قرارات الإخلاء بالنسبة للعقارات الدولية و المقاطع المسجلة و غير المسجلة.
- التنسيق مع وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية لإعداد جرد و قائمة في المقاطع المستغلة بدون صفة أو بطريقة غير شرعية و إقرار التصرف فيها عن طريق الكراء بالإشهار و المزداد العلني.
- تنفيذ الأحكام و قرارات إسقاط الحق.
- إقتراح إسناد صفة الضابطة العدلية لأعوان وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية المكلفين بالقيام بالأبحاث و المعاینات الميدانية و كذلك متابعة تنفيذ قرارات الإخلاء و تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في كف الشغب.
- إقتراح إحداث مؤسسة عدول تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة.
- العمل على توحيد الإجراءات من طرف كافة الأطراف المتداخلة في الملفات التي تحال على المكلف العام بنزاعات الدولة.

ب) على مستوى التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى المعطلة:

- إحداث خلية متابعة المشاريع الكبرى على مستوى كل جهة متداخلة و تعيين مخاطب قار لتأمين التنسيق المطلوب.
- العمل على تشريك وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بشكل مسبق و في مرحلة التصور و التخطيط و برمجة المشاريع على نحو يمكنها من توفير المعطيات الضرورية في هذا المستوى إختصارا للأجال و ربحا للوقت.
- تفعيل الإجراءات و الآليات الجديدة التي إقتضاها قانون 11 جويلية 2016 المتعلق بالإنتراع والتي من شأنها التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة و من بينها إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بهذا القانون و المتعلقة بإحداث لجنة وطنية مكلفة بضبط المعايير المعتمدة في تحديد القيمة المالية للعقارات اللازمة لإنجاز المشاريع و ب توضيح و تبسيط الإجراءات الجديدة التي أقرها القانون بما من شأنه أن يضمن التطبيق السليم لها من جميع الجهات المتدخلة.
- تمّ وبالتنسيق مع وزارة العدل تعيين قضاة متفرغين لأعمال لجان استقصاء و تحديد ملك الدولة الخاص وذلك بتعيين قاض على كل لجنة بعد أن كان كل قاض يرأس لجننتين فأكثر.
- إقتراح إحداث وكالة المدخرات العقارية لتتعهد بتوفير رصيد عقاري ووضعه على ذمة الإدارات صاحبة المشاريع و كذلك المستثمرين الخواص.

ت) على مستوى دعم الموارد المالية للدولة:

- إستصدار الأمر عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الإستشارية و اللجان الجهوية الإستشارية المكلفة بتسوية و ضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية و مشمولاتها و طرق سير عملها.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالتفويت في العقارات الراجعة للدولة التونسية طبقا للاتفاقيات التونسية الفرنسية (أملاك الأجانب) بهدف الإسراع في إتمام عملية التفويت حتى يتسنى إستخلاص أثمان هذه العقارات في أسرع الآجال.
- تدعيم سلك المقاييس بالإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية.
- الحرص على تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة و المتعلقة بخطايا التأخير و القضايا المرفوعة لإسترجاع العقارات الدولية.
- تركيز شبك خاص ببعض القباضات المالية يخصص لإستخلاص المداخيل المتأتية من أملاك الدولة.

ث) على مستوى تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات وإختصار الأجال:

- الحرص على تحسين مستوى الحوكمة في مجال التصرف في ملك الدولة و إقرار قدر أكبر من الشفافية دون الإضرار بما للإدارة من سلطة تقديرية لازمة لتفادي جمود النص القانوني.
- تم إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بكيفية التفويت في المكاسب المنقولة التابعة لملك الدولة الخاص يتضمن مراجعة لأجال الإشهار و مسألة التفويت بناء على كراس شروط و مسألة تكوين لجنة في الغرض.
- الشروع في إنجاز مقتضيات المرحلة الأولى من مراحل إنجاز مشروع إحداث خارطة رقمية لأملك الدولة ووضع قاعدة عقارية تسعى لتأمين حقوق الملكية بالنسبة للقطاع الخاص وتضمن حماية أملك الدولة والتصريف فيها وتوظيفها التوظيف الأمثل وتقديم خدمات متميزة تعتمد على معلومات عقارية دقيقة ومحدثة وشاملة.
- الحرص على التقيد بأدلة الإجراءات الموجودة و إعداد أدلة إجراءات خاصة بالهيكل الإدارية التي تفتقد إلى ذلك.
- الشروع في صياغة مجلة للأملك الوطنية تساهم في ضبط الحلول القانونية للإشكاليات التي طرحها غموض التشريعات السابقة أو غيابها أو عدم تلاؤمها مع الوضعية الواقعية الحالية وتساهم في ترشيد تدخلات مختلف الفاعلين المؤسساتيين في المجال العقاري .
- تبسيط إجراءات التفويت في المكاسب المنقولة الراجعة للدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- تفعيل الآليات اللازمة لضمان إختصار الأجال المتعلقة بالإختبارات.

ج) على مستوى دعم الإدارات الجهوية لأملك الدولة و الشؤون العقارية:

- تفعيل العمل بالمنظومات الإعلامية المركزة لإستخراج جميع الوثائق الإدارية على المستوى الجهوي.
- تفعيل الأمر عدد 1017 لسنة 201 المؤرخ في 21 جويلية 2011 المتعلق بضبط مشمولات الإدارات الجهوية لأملك الدولة و الشؤون العقارية و تفعيل صلاحياتها التي تمارسها الإدارات المركزية حتى يتم إسداء الخدمات مباشرة من طرفها دون الرجوع إلى الإدارات المركزية . إضافة إلى العمل على توسيع هذه الصلاحيات ودعم الإدارات الجهوية بجميع الوسائل الضرورية لعملها.
- تبسيط إجراءات التفويت في المكاسب المنقولة الراجعة للدولة و المؤسسات و المنشآت العمومية على المستوى الجهوي من خلال إجراء الإختبار على المستوى الجهوي و إعداد تقارير في الغرض و الإذن بإجراء البتات العمومية في أقرب الأجال.
- إعتناء اللامركزية في التعهد بملفات التفويت في المنقولات التي زال الإنتفاع بها في جميع مراحلها و إعلام الإدارة المركزية بعد إتمام الإجراءات .
- إحداث خلايا العلاقات مع المواطن على مستوى الإدارات الجهوية تعنى بإستقبال المواطنين وتوجيههم و إرشادهم و إجابتهم على عرائضهم بجميع أنواعها.

ح) على مستوى تعصير مؤسسة الملكية العقارية :

- تركيز الإدارة الإلكترونية من خلال تعميم و إستغلال المنظومات الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري و رقمنة الوثائق و بناء قاعدة معطيات بيانات الفهارس الهجائية وإرساء إدارة عصرية تتماشى وما تتطلبه الوظائف المدعوة لتوفيرها و التطلع إلى مواكبة تطور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال لبلوغ مزيدج من الجودة في الخدمات.
- تركيز شبكة لربط الإدارات الجهوية بالإدارات المركزية لمعالجة بيانات السجل العقاري من طرف المواطنين.
- إعادة هيكلة إدارة الملكية العقارية و تغيير صبغتها القانونية لمواكبة متطلبات الإدارة العصرية ولمجابهة حجم العمل المتزايد نتيجة الإصلاحات التشريعية التي شملت السجل العقاري.

2.1 برامج الوزارة :

تقوم أربعة برامج متكونة من مختلف الهياكل المنتمية للوزارة بتنفيذ الإستراتيجية المحددة لها وتتمثل هذه البرامج في :

برنامج الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية ويتولى:

- تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- التصرف في ملك الدولة الخاص ودعم الاستثمار،
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

برنامج التصرف في العقارات الفلاحية و يتولى :

- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية،
- توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية.

برنامج حماية أملاك الدولة والمحافضة على حقوقها و يتولى:

- تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء،
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام،
- إنجاز الاختبارات لفائدة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- ضبط الأملاك العمومية.

برنامج القيادة والمساندة و يتولى :

تقديم الدعم والمساندة للبرامج الثلاثة المكونة لمهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

3.1 المؤسسات تحت الإشراف: إدارة الملكية العقارية:

تنتمي إدارة الملكية العقارية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية بإعتبارها تعمل تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية كمؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية لها الشخصية المدنية وتتمتع بإستقلالها الإداري والمالي.

و في إطار إنخراط مؤسسة الملكية العقارية في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ، تم ضبط أولوياتها الإستراتيجية للفترة القادمة ، برامجها ، أهدافها و مؤشرات قياس أداءها .

و بإعتبار خصوصية مهمة هذه المؤسسة، يتمثل التوجه في إعتقاد عقد أهداف كإطار منظم للعلاقة بين المؤسسة و سلطة الإشراف فيما يتعلق بمتابعة الأداء والقدرة على تحقيق الأهداف و ذلك بعد أن يتم توفير النصوص التشريعية والقانونية الخاصة بإبرام عقود الأهداف بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

2. الميزانية وبرمجة النفقات الوزارة على المدى المتوسط

الإطار:

منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 07 جوان 2017 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 وإطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2018.

1.2 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018

قدرت ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2018 في حدود 62,130 م.د باعتبار صناديق الخزينة أي بنقص قدره 1.290 ألف دينار يمثل نسبة 2% بالمقارنة مع ميزانية سنة 2017 موزعة حسب نوع النفقات كالتالي:

• نفقات التصرف:

قدرت نفقات التصرف لسنة 2018 بـ 45.130,000 م.د مقابل 45.535,000 م.د سنة 2017 أي بنقص قدره 405 ألف دينار يمثل 0,9% و تتوزع نفقات التصرف حسب طبيعة النفقة كالتالي:

- التأجير العمومي : 40.845 أ.د.
- وسائل المصالح: 3.487 أ.د.
- التدخل العمومي: 798 أ.د.

• نفقات التنمية:

قدرت نفقات التنمية بـ 3 م.د أي بزيادة قدرها 115 ألف دينار مقارنة مع الإعتمادات المرسمة لسنة 2017 ، موزعة بين البرامج كالتالي:

- برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية: 380 أ.د.
- برنامج التصرف في العقارات الفلاحية: 725 أ.د.
- برنامج القيادة والمساندة : 1.895 أ.د.

• نفقات صناديق الخزينة:

قدرت نفقات صناديق الخزينة لسنة 2018 بـ 14 م.د بنقص أي قدره 1.000 أ.د بالمقارنة مع الإعتمادات المرسمة سنة 2017. و تتوزع هذه النفقات كالتالي:

صندوق " دعم تحديد الرصيد العقاري " : 8 م.د .

- صندوق " ضمان ضحايا حوادث المرور " : 6 م.د.

و تتوزع ميزانية وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية على البرامج حسب النسب التالية بالمقارنة مع سنة 2017:

سنة 2018	سنة 2017	البرنامج
12%	6 %	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
10%	5%	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
23%	17%	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
55%	72%	برنامج القيادة والمساندة

يعكس الإرتفاع في نسب تقديرات ميزانيات البرامج العملياتية الثلاثة المكونة لمهمة القطاع لسنة 2018 بالمقارنة مع النسب المسجلة سنة 2017 ، الإنعكاس المالي لتأجير أعوان وإطارات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية الذي كان محملا سنة 2017 على ميزانية برنامج القيادة والمساندة. مع الإشارة أن نسبة 55% المسجلة سنة 2018 على مستوى برنامج القيادة والمساندة 41% منها مخصصة لنفقات صناديق الخزينة.

جدول عدد 1:

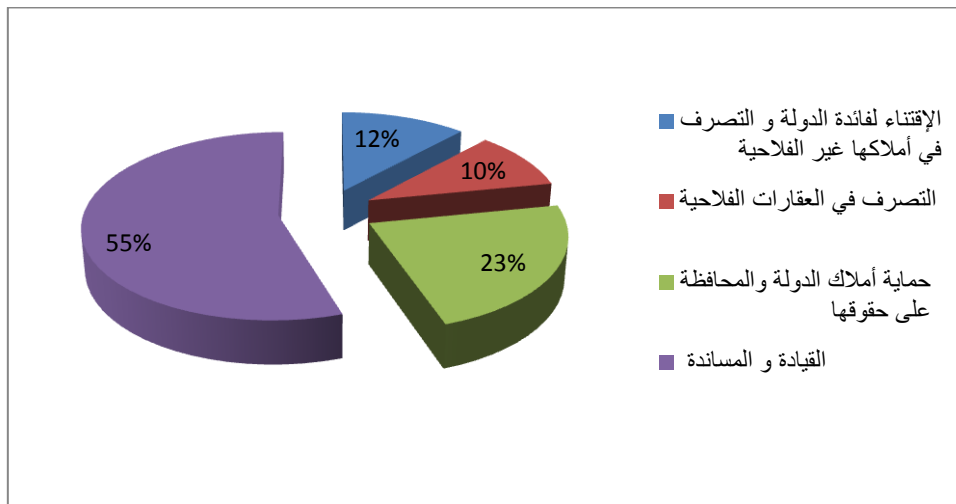
تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تطور اعتمادات الدفع (%) النسبة	المبلغ	مقترحات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016 (1)	البرامج والبرامج الفرعية
		إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد			
34,4	752,457	2.940,457	3.010,457	2.188,000	2.044,774	البرنامج الفرعي 1-1: اقتناء و تحديد املاك الدولة
120,5	1.981,180	3.624,180	3.624,180	1.643,000	1.460,180	البرنامج الفرعي 2-1: التصرف في ملك الدولة الخاص
109	430 ;573	825,573	825,573	395,000	361,684	البرنامج الفرعي 3-1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب
79,5	3.304,210	7.390,210	7.460,210	4.156,000	3.866,638	مجموع برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
236,5	860,857	1.224,857	1.224,857	364,000	321,941	البرنامج الفرعي 1-2: اعادة هيكلة الاراضي الدولية الفلاحية
161	751,779	1.217,779	1.217,779	466,000	385,289	البرنامج الفرعي 2-2: اسناد الاراضي الفلاحية
90,6	1.919,339	4.036,339	4.386,339	2.117,000	2.108,510	البرنامج الفرعي 3-2: دعم التصرف في العقارات الفلاحية
111,4	3.281,975	6.478,975	6.828,975	2.947,000	2.815,740	مجموع برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
16,9	1.081,921	7.051,921	7.051,921	6.033,000	5.337,797	البرنامج الفرعي 1-3: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
67,5	1.608,820	3.992,820	3.992,820	2.384,000	1.034,824	البرنامج الفرعي 3-3 : الاختبارات
50 ,7	673,856	2.001,856	2.001,856	1.328,000	1.419,434	البرنامج الفرعي 3-3 : مراقبة التصرف في املاك الدولة والمال العام
50	394,645	1.179,645	1.179,645	785,000	692,839	البرنامج الفرعي 3-4 : ضبط الاملاك العمومية
35,1	3.696,242	14.226,242	14.226,242	10.530,000	8.484,894	مجموع برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها :
-27,4	-12.241,744	32.355,256	31.220,256	44.597,000	38.120,076	البرنامج الفرعي 1-4: الإشراف والمساندة
41	489,317	1.679,317	1.704,317	1.190,000	1.096,700	البرنامج الفرعي 2-4: اعلامية الإدارة
-25,6	-11.752,427	34.034,573	32.924,573	45.787,000	39.521,258	مجموع برنامج القيادة والمساندة :
-2	-1.290,000	62.130,000	61.440,000	63.420,000	54.688,530	المجموع العام للبرامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع ميزانية الوزارة 2018 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

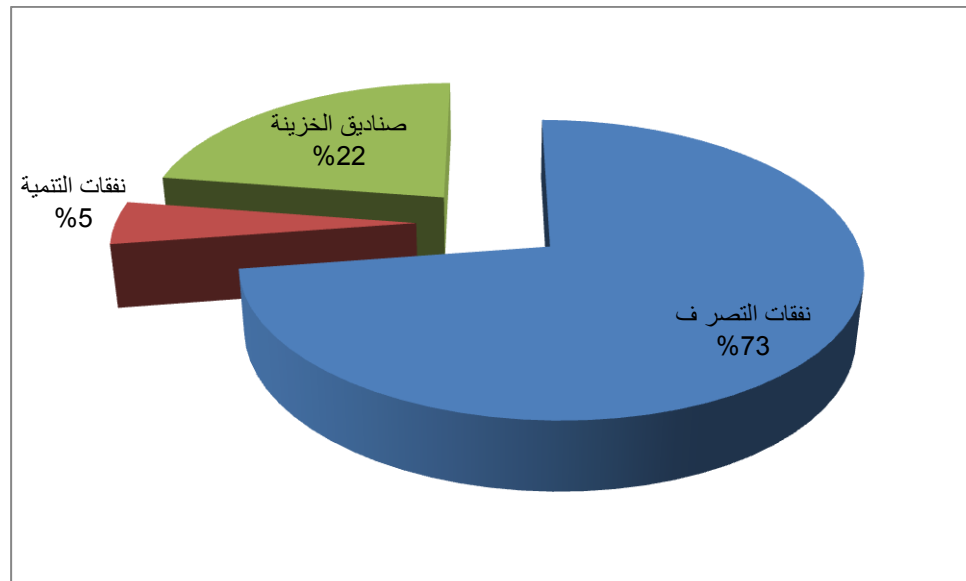
(الوحدة: ألف دينار)

المجموع	برنامج القيادة والمساعدة	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملكها غير الفلاحية	لبرامج طبيعة النفقة
45.130,000	18.139,573	14.226,242	5.753,975	7.010,210	نفقات التصرف
40.845,000	13.854,573	14.226,242	5.753,975	7.010,210	التأجير العمومي
3.487,000	3.487,000	-	-	-	وسائل المصالح
798,000	798,000	-	-	-	التدخل العمومي
3.000,000	1.895,000	-	725,000	380,000	نفقات التنمية
3.000,000	1.895,000	-	725,000	380	الإستثمارات المباشرة
3.000,000	1.895,000	-	725,000	380	على الميزانية
-	-	-	-	-	على القروض الخارجية
-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	على الميزانية
-	--	-	-	-	على القروض الخارجية
14.000,000	14.000,000	-	-	-	صناديق الخزينة
62.130,000	34.034,573	14.226,242	6.478,975	7.390,210	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)



2.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للوزارة:

بالنظر لضعف ميزانية الوزارة المرسمة خلال السنوات الأخيرة أمام الحاجيات المتأكدة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لمختلف البرامج المتعلقة أساسا بنفقات التسيير و نفقات التنمية المتمثلة أساسا في نفقات إقتناء وسائل النقل والتجهيزات الإدارية، إرتأت الوزارة بالنسبة لسنتي 2019 و 2020 ما يلي:

- اعتماد نسبة تطور بـ 9% بعنوان نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2019 و بـ 10% لسنة 2020.

- بالنسبة لنفقات التنمية بعنوان سنتي 2019 و 2020 : إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة (مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية) و برمجة المشاريع الجديدة ذات الأولوية .

- بالنسبة لصناديق الخزينة: تم تقدير إعمادات بـ 15 م.د. لسنتي 2019 و 2020 وذلك بالإعتماد على نسق إستهلاك الإعمادات للسنوات السابقة والوضعية المالية لصندوق دعم تحديد الرصيد العقاري و صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

النفقات	تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات		
	2020	2019	2018		2016	2015	2014
نفقات التصرف	53.930,155	49.241,050	45.130,000	45.535	39.176	40.341	33.656
على موارد الميزانية	53.930,155	49.241,050	45.130,000	45.535	39.176	40.341	33.656
التأجير العمومي	48.973,155	44.521,050	40.845,000	41.065	34.318	36.873	29.803
وسائل المصالح	4.022,000	3.830,000	3.487,000	3.647	4.034	3.335	3.720
التدخل العمومي	935,000	890,000	798,000	823	823	133	133
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	5.690,000	7.184,000	3.000,000	2.885	4048	3401	1580
على موارد الميزانية	5.690,000	7.184,000	3.000,000	2.885	4048	3401	1580
الاستثمارات المباشرة	5.690,000	7.184,000	3.000,000	2.885	4048	3401	1580
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	15.000,000	15.000,000	14.000,000	1.5000	11182	10399	14384
التأجير	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل	-	-	-	-	-	-	-
التجهيز	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	74.620,155	71.425,050	62.130,000	63.420	54406	54141	48040
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب البرامج
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			البرامج
2020	2019	2018		2016	2015	(1)2014	
9.005,241	8.461 ,128	7.390,210	4.156	3..867	4.254	-	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
7.770,015	7.192,832	6.478,975	2.947	.2816	2.952	-	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
18.056.263	17.759 ,603	14.226,242	10.530	8.485	8.502	-	برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
39.788,643	38.011,485	34.034,573	45.787	39.521	38.116	-	القيادة والمساندة
74.620,162	71.425,048	62.130,000	63.420	54.689	53.824	-	المجموع

(1) عدم توفر المعطيات حسب البرنامج.

المحور الثاني

تقديم برامج

الوزارة

البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في

أماكها غير الفلاحية

المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
1-نسبة المساحة المسواة.	الهدف 1 تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية	رئيس البرنامج : السيد الصحبي زغدود، المدير العام للاقتناء والتحديد . مدة توليه مهمة رئيس البرنامج :
1- نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر 2- نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	الهدف 2 تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة	منذ 16 أوت 2017 إلى اليوم. <u>الميزانية</u> : (إعتمادات الدفع) المبلغ : 7.390,210 أ.د.
1-نسبة العقارات الدولية الموظفة 2- متابعة نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أماكها غير الفلاحية	الهدف 3 توظيف العقارات الدولية	النسبة من ميزانية الوزارة: 12% نفقات التصرف : 7.010,210 أ.د.
1-نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت	الهدف 4 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أماك الأجانب	نفقات التنمية: 380 أ.د. صناديق الخزينة: —

تتمثل مهمة هذا البرنامج في تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيها وشراء وإنزاع العقارات لفائدة الدولة، والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل. وتتطلع توجهات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية من خلال المرحلة القادمة إلى تحسين الوضع العقاري بجميع ولايات الجمهورية وذلك من خلال تعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية والعمل على تجاوز الإشكاليات والصعوبات قصد تيسير إندماج العنصر العقاري في الدورة التنموية للبلاد.

التوجهات الاستراتيجية للبرنامج:

ستركز الجهود خلال المرحلة القادمة في نطاق هذا البرنامج على التوجهات الاستراتيجية الآتية وهي :

- التصدي للإعتداءات على العقارات الدولية : وذلك من خلال العمل على تفعيل الآليات الكفيلة بوقف الإعتداءات على العقارات الدولية غير الفلاحية والمحافضة على ملك الدولة الخاص بتحديدته ثم تسجيله .
- دفع المشاريع الكبرى المعطلة : وذلك بمعالجة أسباب تعطيل المشاريع العمومية المتعلقة بالشأن العقاري والعمل على التقليل في آجال تحرير الحوزة العقارية لها والتسريع في نسق إنجازها .
- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال: وذلك عبر تفعيل الآليات الجديدة المحدثة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالإنزاع.
- دعم الموارد المالية للدولة : ويتجلى ذلك من خلال الأنشطة الآتية :
- توفير أراضي يمكن إستغلالها كمناطق صناعية وتجارية وتوفير مقاسم الأراضي الدولية القابلة للإستغلال كمقاطع.
- متابعة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية.
- إعداد جرد، بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، للمقاطع المستغلة بدون صفة أو بطريقة غير شرعية.
- تصفية الرصيد العقاري المتأني من أملاك الأجانب لإدخاله في الدورة الاقتصادية وتسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على العقارات الدولية.

في إطار الإصلاحات الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج و توجهاته، تمّ إصدار :

1) القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية والذي أوقف العمل بلجان الإستقصاء والمصالحة وأحدث لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية.

وقد إنبثق عن هذا القانون :

- الأمر الحكومي عدد 332 لسنة 2017 المؤرخ في 28 فيفري 2017 يتعلق بضبط تركيبة وسير أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بضبط المعايير المعتمدة في تحديد القيمة المالية للعقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية ومحتوياتها وكيفية مراجعة وتحيين تلك المعايير.

- قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 13 مارس 2017 المتعلق بضبط الوثائق المكوّنة لملف الانتزاع من أجل المصلحة العمومية.

- قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 13 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة لجنة الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية وإجراءات سير عملها.

2) القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

3)- القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الإستثمار

4) الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للإستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للإستثمار وللصندوق التونسي للإستثمار وقواعد تسييره.

5) مشروع أمر حكومي لدى رئاسة الحكومة لإتمام إجراءات المصادقة عليه يتعلق بتسوية التجمعات السكنية المقامة على الأراضي الدولية.

الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

البرامج الفرعية

تصفية العقارات
الراجعة بالملكية
للدولة من أملاك
الأجانب

التصرف في ملك
الدولة الخاص

إقتناء وتحديد
أملاك الدولة

الأهداف

تصفية العقارات الراجعة
بالملكية للدولة من أملاك
الأجانب

توظيف العقارات الدولية
العمومية

تأمين
الرصيد
العقاري
غير
الفلاحي
للدولة

تحرير
الحوزة
العقارية
لفائدة
المشايخ
العمومية

المؤشرات

نسبة الملفات المعروضة
على أنظار اللجنة الوطنية
للتقويت

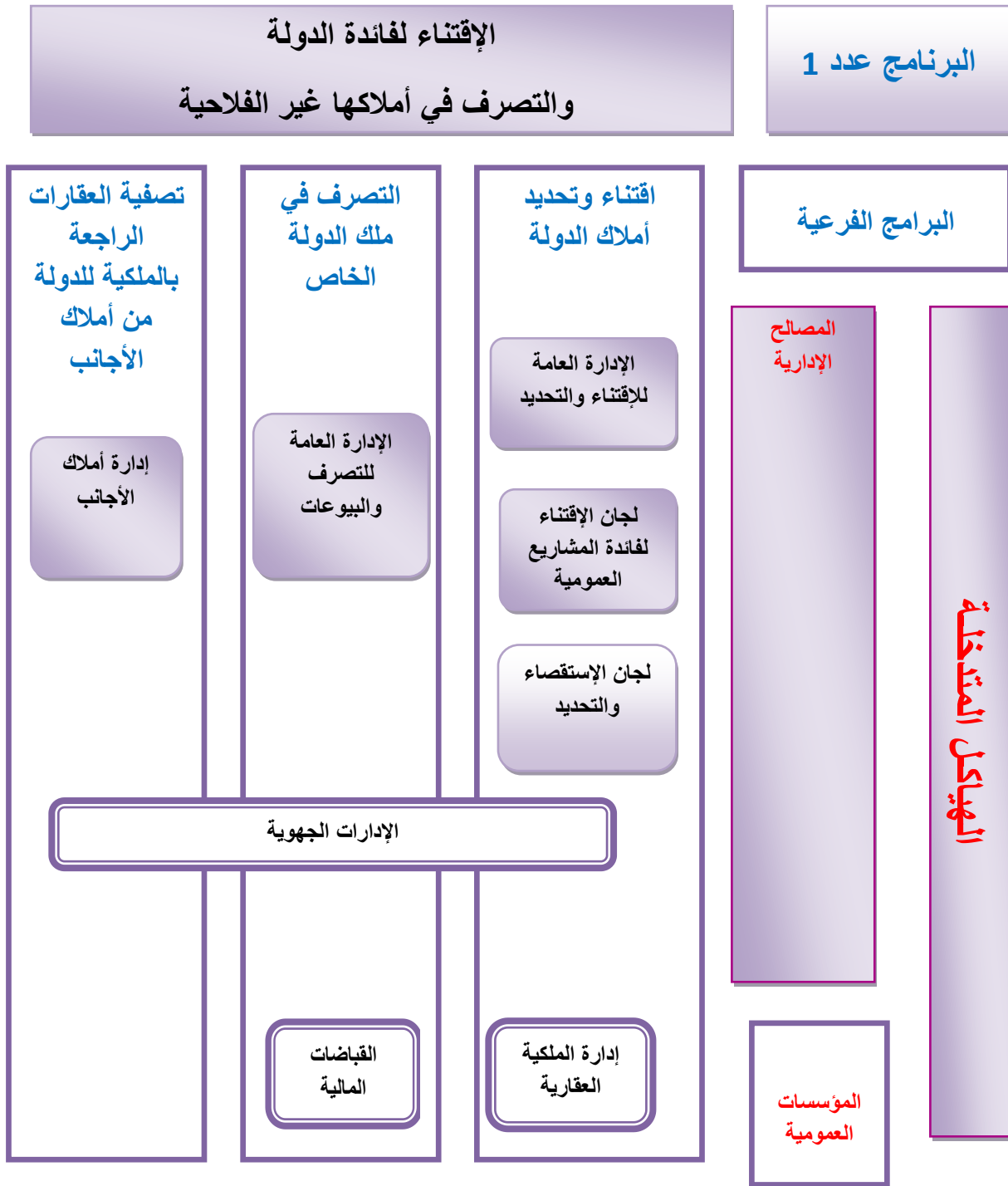
نسبة العقارات الدولية الموظفة

نسبة العقارات
المصادق على
تحديدها بأمر

نسبة
المساحة
المسواة

متابعة نسبة إستخلاص المعاليم
الراجعة للدولة من التصرف في
أملاكها غير الفلاحية

نسبة العقارات المحكوم
بتسجيلها لفائدة ملك
الدولة الخاص



بغاية تنفيذ الأولويات الإستراتيجية لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية، تم ضبط جملة من الأهداف موزعة على ثلاثة برامج فرعية يوافق كل واحد منها هيكل إداري مستقل . و تعمل جميع هذه الهياكل بمشاركة الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية التي تمثلها على المستوى الجهوي على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج.

وتتمثل البرامج الفرعية في الآتي :

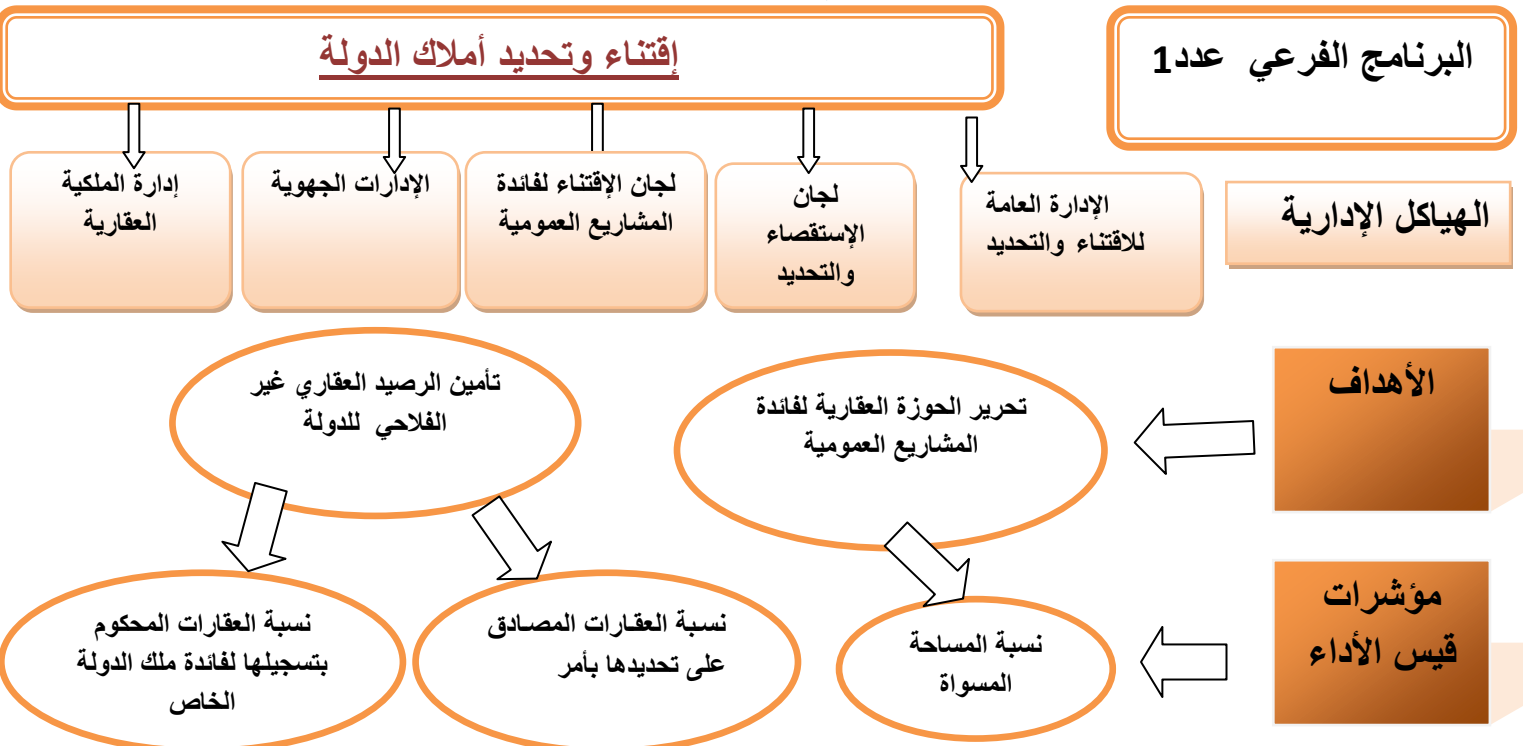
- البرنامج الفرعي 1 : **إقتناء وتحديد املاك الدولة** (الإدارة العامة للاقتناء والتحديد)
- البرنامج الفرعي 2 : **التصرف في ملك الدولة الخاص** (الإدارة العامة للتصرف والبيوعات)
- البرنامج الفرعي 3: **تصفية العقارات الراجعة بالملك للدولة من املاك الاجانب** (إدارة أملاك الأجانب)

البرنامج الفرعي 1: إقتناء وتحديد أملاك الدولة (الإدارة العامة للاقتناء والتحديد):

من أهم مضمولاته :

- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية.
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية.
- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- متابعة تحيين الرسوم العقارية غير الفلاحية التي تكون الدولة طرفا فيها.
- القيام باجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.

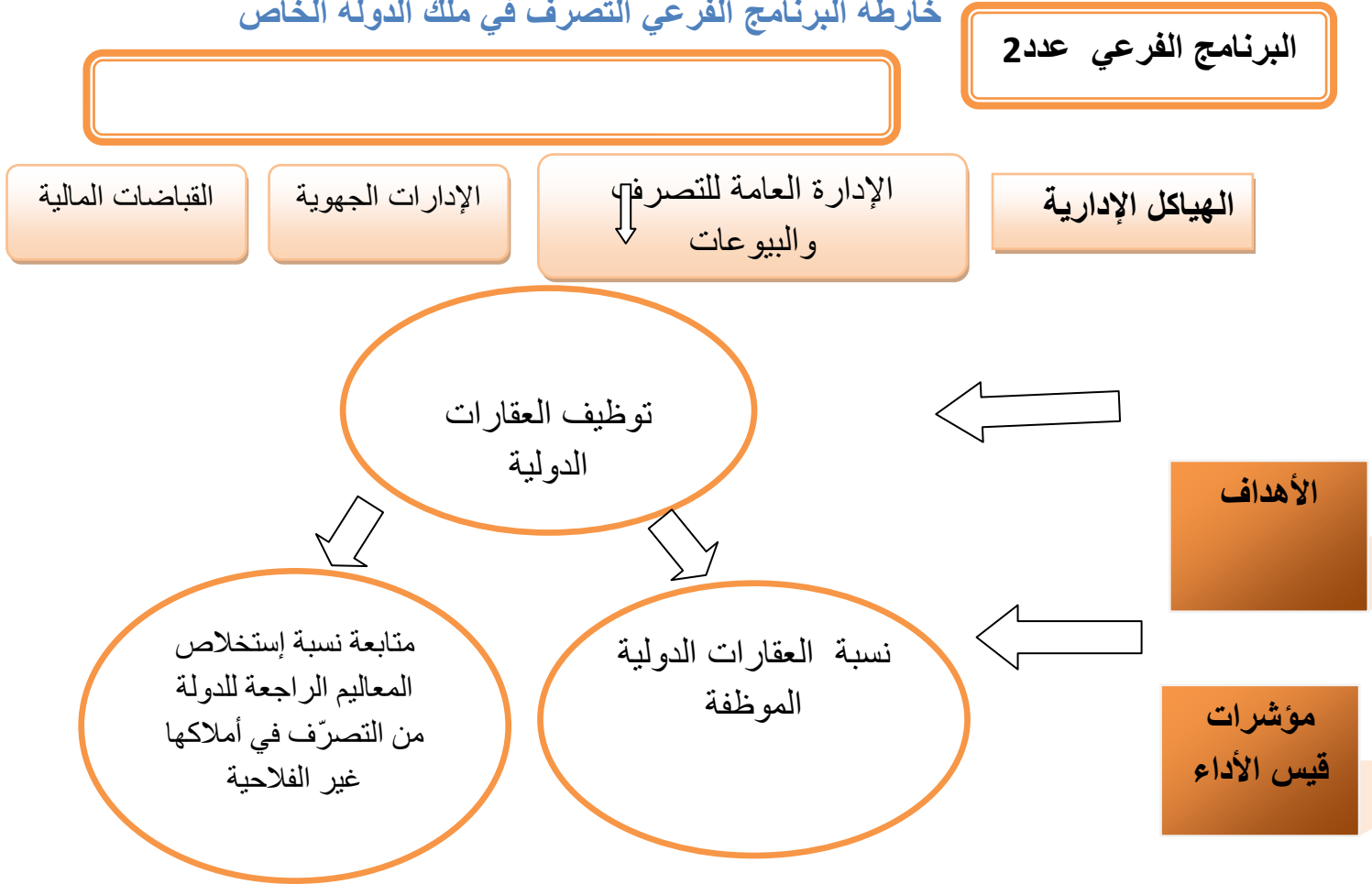
خارطة البرنامج الفرعي إقتناء وتحديد أملاك الدولة



من أهم مشمولاته

- التصرف في المنقولات والعقارات غير الفلاحية التابعة للدولة.
- كراء المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.
- متابعة استغلال اللزمات والحيازة الوقتية لملك الدولة العام.
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية.
- إحالة الأملاك التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية.

خارطة البرنامج الفرعي التصرف في ملك الدولة الخاص

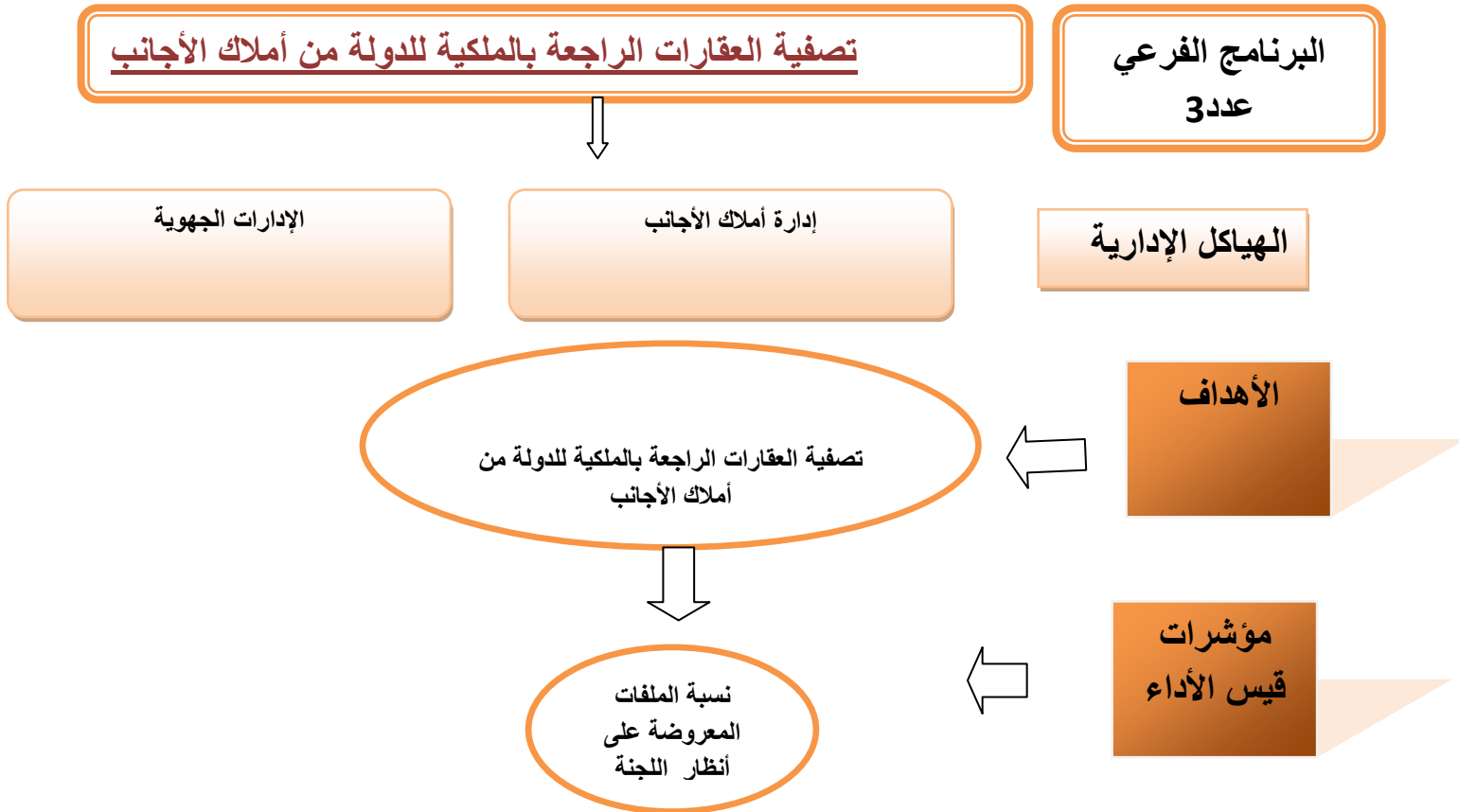


البرنامج الفرعي 3 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب (إدارة أملاك الأجانب).

من أهم مشمولاته:

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الأجانب والقيام بالدراسات وإعداد وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT)
- السهر على حسن تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الأجانب من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية لهاته الأملاك والعمل على تصفيتها ببيعها لمتسوغها أو الحائزين لها عن حسن نية.
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص والتفويت في أملاك الأجانب مع تولي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها.
- القيام دورياً بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتها وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها.

خارطة البرنامج الفرعي تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب



2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

تتمثل أهداف البرنامج 1 "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية" وفقا للمحاور الإستراتيجية وألويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في :

1- تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

2- تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة

3- توظيف العقارات الدولية و الترفيع في نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف

في أملاكها غير الفلاحية ومزيد تحسين محاصيل أملاك الدولة

4- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

الهدف 1-1-1 : تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

تقديم الهدف : الترفيع في نسبة المساحة المسوّاة لفائدة المشاريع العمومية إمّا

بالتسوية الرضائية أو باستصدار أوامر إنتزاع

مرجع الهدف : إقتناء وتحديد أملاك الدولة

مبررات إعتداد المؤشرات : يرتبط تحقيق هدف تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع

العمومية ارتباطا وثيقا بنسبة المساحة المسواة لفائدة هذه المشاريع وذلك بالاقتناء عن طريق المراضاة

من المالكين أو بالاقتناء عن طريق الانتزاع في صورة فشل مساعي الصلح في نطاق أعمال لجان

الاستقصاء والمصالحة ولجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
60	55	52	50	45	67	52	نسبة المساحة المسواة مائوية	

وسعيا من الإدارة إلى التقليل في آجال التحوز بالعقارات المنتزعة لفائدة المشاريع العمومية

فقد تمّ في نطاق اصلاح الإطار التشريعي المنظم للإنتزاع سنّ القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ

في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية الذي سيساهم في تمكين الإدارة

من التحوز بالعقارات المنتزعة مباشرة بعد صدور امر الانتزاع وسييسّر إجراءات تحرير حوزة

العقارات المنتزعة لانجاز المشاريع العمومية.

و يتمثل دور الادارات الجهوية في هذا المجال في إعداد الالتزامات ومراسلات إعلامات

الانتزاع بعد صدور أوامر الانتزاع إلى جانب القيام بعمليات الاشهار.

الهدف 1-1-2 : تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة .

تقديم الهدف : الترفيع في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر وفي نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص.
مرجع الهدف : إقتناء وتحديد أملاك الدولة .

مبررات إعتقاد المؤشرات : يرتبط تحقيق هدف تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة ارتباطا وثيقا بالترفيع في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر وفي نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
67	66	65	64	59	57	59	نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر مائوية	
62	62	61	60	57	56	52,66	نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص مائوية	

الهدف 1-2-1 : توظيف العقارات الدولية :

تقديم الهدف : حسن توظيف العقارات الدولية ودعم موارد الدولة من خلال توفير الرصيد العقاري غير الفلاحي الكافي إما بتخصيص العقارات الدولية لفائدة المصالح العمومية لإنجاز المشاريع الجديدة أو بكرائها لفائدة الغير أو بالتقويت فيها في اطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة.
رجع الهدف : التصرف في ملك الدولة الخاص.

مبررات إعتقاد المؤشرات : يرتبط تحقيق هدف توظيف العقارات الدولية ارتباطا وثيقا بالترفيع في نسبة العقارات الدولية الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك استجابة لعدد الطلبات المتزايد.

كما يرتبط نفس الهدف بمدى توفير عقارات دولية يمكن تقسيمها الى مقاسم مقطعية قابلة للاستغلال مما سيمكن من توجيه الاستثمارات نحوها والتحكم في مخزون المواد الانشائية وترشيد استهلاكها وبالتالي الترفيع في نسبة العقارات الموظفة من خلال الترفيع في عدد المقاطع المسوغة. ترتبط عملية توظيف العقارات الدولية بدعم موارد الدولة من خلال إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية ومن محاصيل أملاك الدولة والعمل على تجاوز الاشكاليات التي تحول دون تحقيق النتائج المأمولة وإيجاد الحلول الكفيلة لذلك من خلال توحيد مسالك وإجراءات الاستخلاص وإحكام التنسيق بين المتداخلين في تحصيل مداخيل أملاك الدولة.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
30,5	30.38	28.94	27.56	26,24	23.11	22.45	نسبة مائوية	نسبة العقارات الدولية الموظفة
40	35	30	25	-	-	-	نسبة مائوية	متابعة نسبة إستخلاص المعالم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية

الهدف 1-3-1 : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

تقديم الهدف : الترفيع في نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت

مرجع الهدف : إدارة أملاك الأجانب

مبررات اعتماد المؤشرات : يرتبط تحقيق هدف تصفية العقارات الراجعة لملكية للدولة من أملاك الأجانب إرتباطا وثيقا بعدد الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت وذلك من خلال إتمام إجراءات التفويت في العقارات التي حظيت ملفاتها بالموافقة.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
62	60	58	53,4	15,44	29,05	12,05	نسبة مائوية	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت

2.2- تقديم أنشطة البرنامج :

(الوحدة: ألف دينار)

تقدير الإغتمادات للأششطة	الأششطة و التذخلات	تقديرات المؤشرات 2018	المؤشرات	الأهءاف
-	<p>- شراء العقارات بالمراضاة لفائدة الدولة</p> <p>- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة الدولة</p> <p>- طلب إنتدابات لتطوير وترفع نسبة المساحة المسواة رضائيا</p> <p>- تحرير عقود تسوية وضعية قطع الأرض المقنتاة رضائيا</p> <p>- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة بالتعاون مع الوزارات المعنية.</p> <p>- إحداث لجنة الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية بكل ولاية بقرار من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية</p> <p>- قيام الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية بالأششطة التي كانت سابقا حكرا على الإدارة المركزية والمتمثلة في إشهار عملية الإنتزاع وإعلام المواطنين بالإنتزاع وتحرير الإلتزامات والعقود.</p>	52%	نسبة المساحة المسواة	الهدف 1-1-1 تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
250	<p>- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية قصد استقصاء واستكشاف العقارات المحتمل رجوعها بالملكية للدولة بمشاركة الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة في مختلف الولايات عن طريق لجان استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وقد تمت برمجة تحديد 150 قطعة أرض في نطاق تنفيذ الصفقة الإطارية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.</p> <p>- إستصدار أوامر المصادقة على التقارير الاختتامية للجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص.</p>	65%	نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر	الهدف 2-1-1 تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة
130	<p>- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية بالتنسيق مع الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- برمجة تقديم 250 مطلب تسجيل في العقارات الدولية غير الفلاحية مع إضافة عقارات ذات صبغة مقطعية وعقارات ذات صبغة فلاحية متواجدة حذو مناطق العمران.</p> <p>- متابعة صدور أحكام التسجيل العقاري بالتنسيق مع فروع المحكمة العقارية.</p>	61%	نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	
-	<p>- تبسيط اجراءات توظيف العقارات الدولية من خلال إصدار مذكرات عمل تدعو إلى تفعيل المهام المنوطة بعهدة الإدارات الجهوية لمزيد إحكام التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.</p> <p>- المصادقة على دليل الاجراءات الذي يضبط كيفية التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص ومتابعة استغلالها.</p> <p>- توظيف الاراضي البيضاء في المشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.</p> <p>- متابعة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية وإحكام التنسيق بين المتدخلين في تحصيل مداخيل أملاك الدولة.</p>	28,94% 30%	نسبة العقارات الدولية الموظفة متابعة نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية	الهدف 1-2-1 توظيف العقارات الدولية العمومية
-	<p>- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية من طرف إدارة أملاك الأجانب بولايات تونس الكبرى وبنزرت ومن طرف الإدارات الجهوية بالنسبة للعقارات الكائنة بباقي الولايات</p> <p>- إستصدار قانون متعلق بالتقويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب لتبسيط إجراءات التقويت فيها.</p> <p>- المصادقة على دليل الإجراءات المتعلقة بإدارة أملاك الأجانب.</p> <p>- العمل على إعادة هيكلة الإدارة إلى إدارة عامة لتدعيمها بإطارات وموظفين ليتمكن تنفيذ المهام المناطة بعهدها كتحديد وإحصاء العقارات الراجعة بالملكية لأجانب والكائنة بكامل الجمهورية.</p>	58%	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت	الهدف 1-3-1 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

3- نفقات البرنامج :

1.3- ميزانية البرنامج :

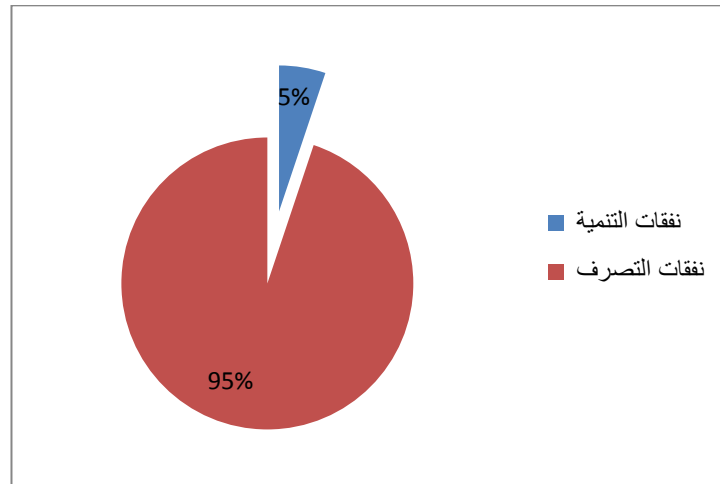
تطور إعمادات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية :

(الوحدة : ألف دينار)

بيــــــــان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017	تقديرات 2018		نسبة التطور 2018-2017	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) / (1)-(2)
العنوان الأول : نفقات التصرف	3.351	3.736	7.010 ,210	7.010 ,210	3.274,21	87.63
التأجير العمومي	3.351	3.736	7.010 ,210	7.010 ,210	3.274,21	87.63
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-
العنوان الثاني : نفقات التنمية	515	420	380.000	450,000	-40	-9,5
الاستثمارات المباشرة	515	420	380.000	450,000	-40	-9,5
على الموارد العامة للميزانية	515	420	380.000	450,000	-40	-9,5
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	3.866	4.156	7.390,210	7.460,210	3.234,21	77.82

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :



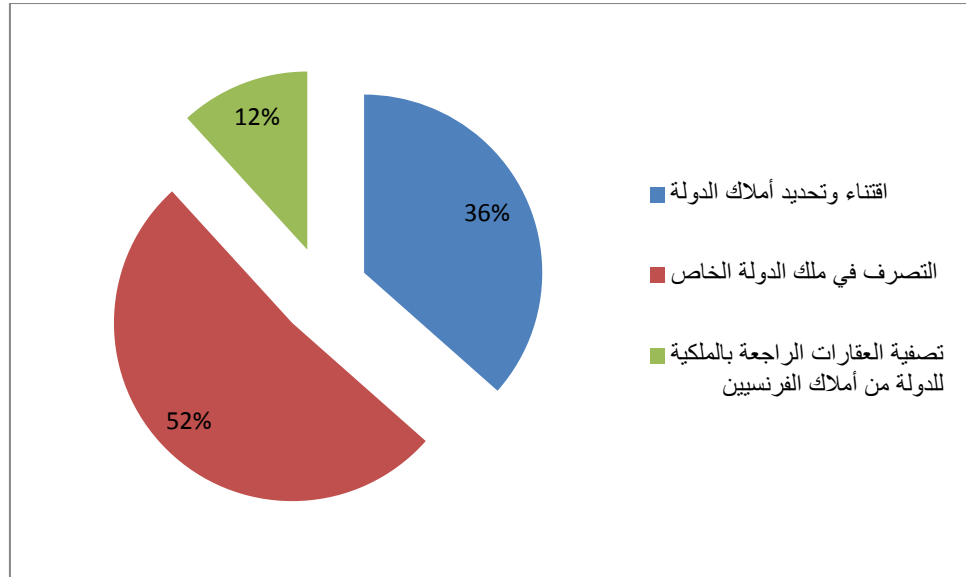
توزيع ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
إعتمادات الدفع

(الوحدة : ألف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الفرنسيين	التصرف في ملك الدولة الخاص	إقتناء وتحديد أملاك الدولة	البرامج الفرعية
				طبيعة النفقة
7.010,210	825,573	3.624,180	2.560,457	نفقات التصرف
7.010,210	825,573	3.624,180	2.560,457	التأجير العمومي
-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	التدخل العمومي
380,000	-	-	380,000	نفقات التنمية
380,000	-	-	380,000	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	صناديق الخزينة
7.390,210	825,573	3.624,180	2.940,457	المجموع

توزيع ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

(الوحدة : ألف دينار)



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في

أملكها غير الفلاحية:

1-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

(الوحدة : ألف دينار)

تفديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			نفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
							نفقات التصرف
8.405,24	7.6411 ,28	7.010,210	3736	3351	3960	-	على موارد الميزانية
8.405,24	7.641 ,12	7.010,210	3736	3351	3960	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
							نفقات التنمية
600,000	820,000	380,000	420	515	294,000	-	على موارد الميزانية
600,000	820,000	380,000	420	515	294,000	-	الاستثمارات المباشرة
600,000	820,000	380,000	420	515	294,000	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
9.005,241	8.461 ,128	7.390,210	4156	3866	4.254	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-		-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2 / إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1 / إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي إقتناء وتحديد أملاك الدولة

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
3.069,988	2.790,898	2.560,457	1.738,000	1.529	1.865.410	-	نفقات التصرف
3.069,988	2.790,898	2.560,457	1738,000	1.529	1.865.410	-	على موارد الميزانية
3.069,988	2.790,898	2.560,457	1738,000	1.529	1.865.410	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
600,000	820,000	380,000	380	515	293.464	-	نفقات التنمية
600,000	820,000	380,000	-	-	293.464	-	على موارد الميزانية
600,000	820,000	380,000	-	-	293.464	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
3.669,988	3.610,898	2.940,457	2.118	2045	2158.874	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي :
التصرف ملك الدولة الخاص

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
4.345,391	3.950,356	3.624,180	1.603	-	-	-	نفقات التصرف
4.345,391	3.950,356	3.624,180	1.603	-	-	-	على موارد الميزانية
4.345,391	3.950,356	3.624,180	1.603	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	40	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
4.345,391	3.950,356	3.624,180	1.643	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي :
تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
989,861	899,874	825,573	395,000	361,684	-	-	نفقات التصرف
989,861	899,874	825,573	395,000	361,684	-	-	على موارد الميزانية
989,861	899,874	825,573	395,000	361,684	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
989,861	899,874	825,573	395,000	361,684	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج عدد 2: التصرف في العقارات الفلاحية

المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج إسم رئيس البرنامج: السيد سهيل عنان المدير العام للعقارات الفلاحية. مدة توليه مهمة رئيس البرنامج: بداية من 30 جانفي 2017 إلى اليوم. <u>الميزانية: (إعتمادات الدفع)</u>
1- الأجل بعد ورود الملفات. 2-نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة.	الهدف 1 تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	المبلغ: 6.478,975 أ.د. النسبة من ميزانية الوزارة: 10 %
1-نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة 2-نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	الهدف 2 تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية	نفقات التصرف: 5.753,975 أ.د. نفقات التنمية: 725,000 أ.د.
1- عدد الملفات المنجزة 2-نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية. 3-نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية.	الهدف 3 تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية	صناديق الخزينة: —

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

توكل إلى برنامج التصرف في العقارات الفلاحية مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة لحسن استغلال الأراضي الفلاحية قصد تصنيفها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

- تم ضبط خطة عمل برنامج التصرف في العقارات الفلاحية للفترة القادمة بالإعتماد على المحاور الإستراتيجية للوزارة . و تتمثل هذه الخطة في :
- المحافظة على الرصيد العقاري الفلاحي وتصفيه وضعيته القانونية والمادية
 - العمل على تحسين الخدمات الإدارية واختصار الآجال،
 - إدراج أمثلة الرفع الطبوغرافي لإدراجها ضمن الخارطة الرقمية الخاصة بأملاك الدولة،
 - متابعة استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وكراء العقارات الفلاحية وتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية الفلاحية تطبيقا للأمر عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الإستشارية واللجان الجهوية الإستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها
 - استرجاع العقارات الدولية الفلاحية المستولى عليها بعد أن تم حصرها وتصنيف مختلف الإعتداءات وتحسين توظيفها وحمايتها من الإهمال والإعتداءات من طرف الغير.

التصرف في العقارات الفلاحية

البرنامج

البرامج الفرعية

الأهداف

المؤشرات

دعم التصرف
في العقارات
الفلاحية

تطوير نسق إنجاز الملفات
المتعلقة بالدراسات ومتابعة
التصرف في العقارات الفلاحية

نسبة الاستجابة
لطلبات الرفع
الطبوغرافي
والأبحاث
العقارية

عدد
الملفات
المنجزة

نسبة إدراج الأمثلة
الطبوغرافية بالخارطة
الرقمية

إسناد الأراضي
الفلاحية

تطوير مساهمة
الأراضي الفلاحية في
الدورة الاقتصادية

نسبة
الاستجابة
لطلبات
المدرسة
والمتعلقة
بالمشاريع

نسبة
المساحة
المصفاة
مقارنة
بالمساحة
المدرسة

إعادة هيكلة
الأراضي الدولية
الفلاحية

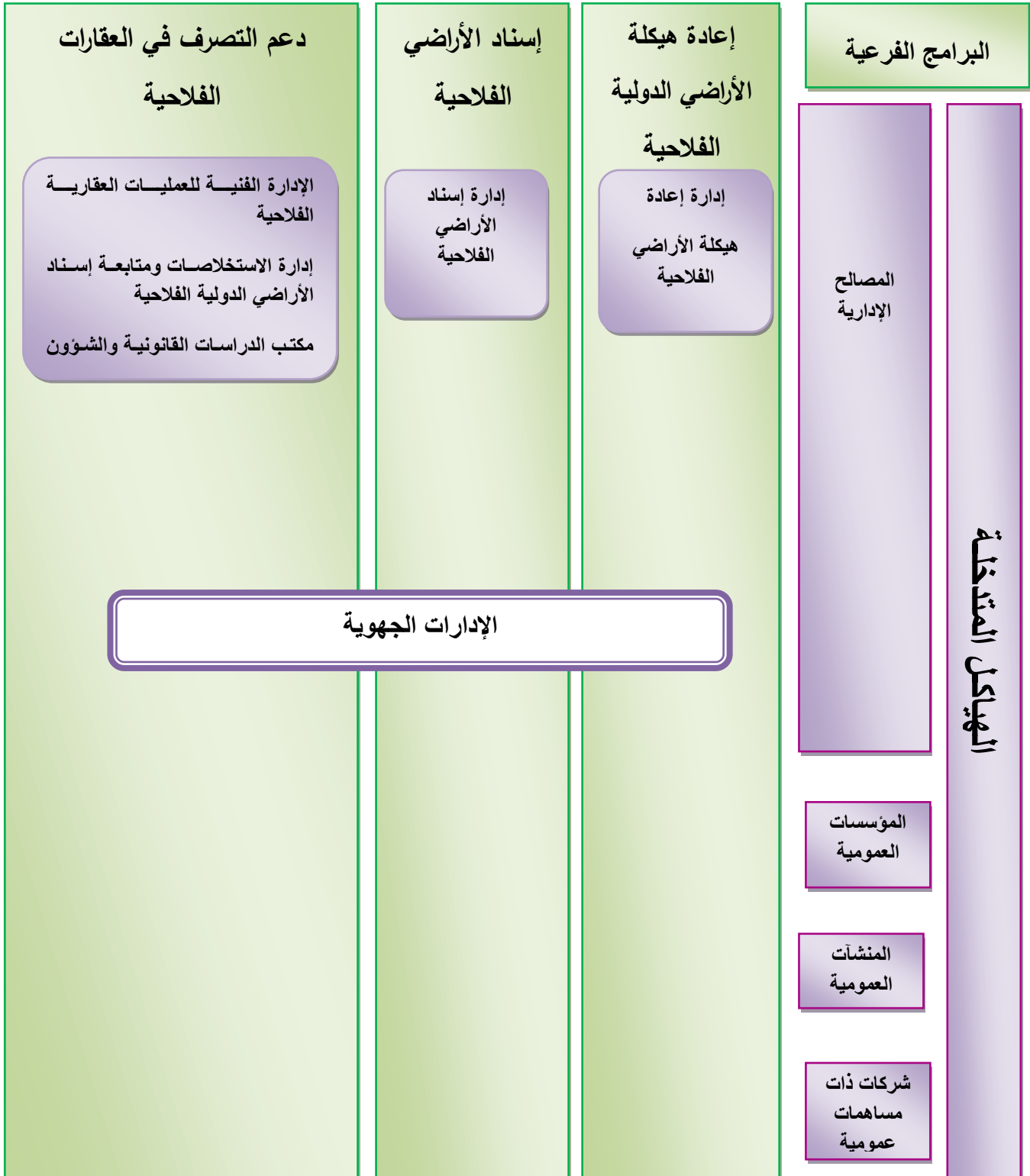
تحسين توظيف
وإعادة توظيف
الأراضي الدولية
الفلاحية

نسبة
المساحات
المسوغة
مقارنة
بالمساحات
الواردة

الآجال
بعد ورود
الملفات

التصرف في العقارات الفلاحية

البرنامج عدد 2



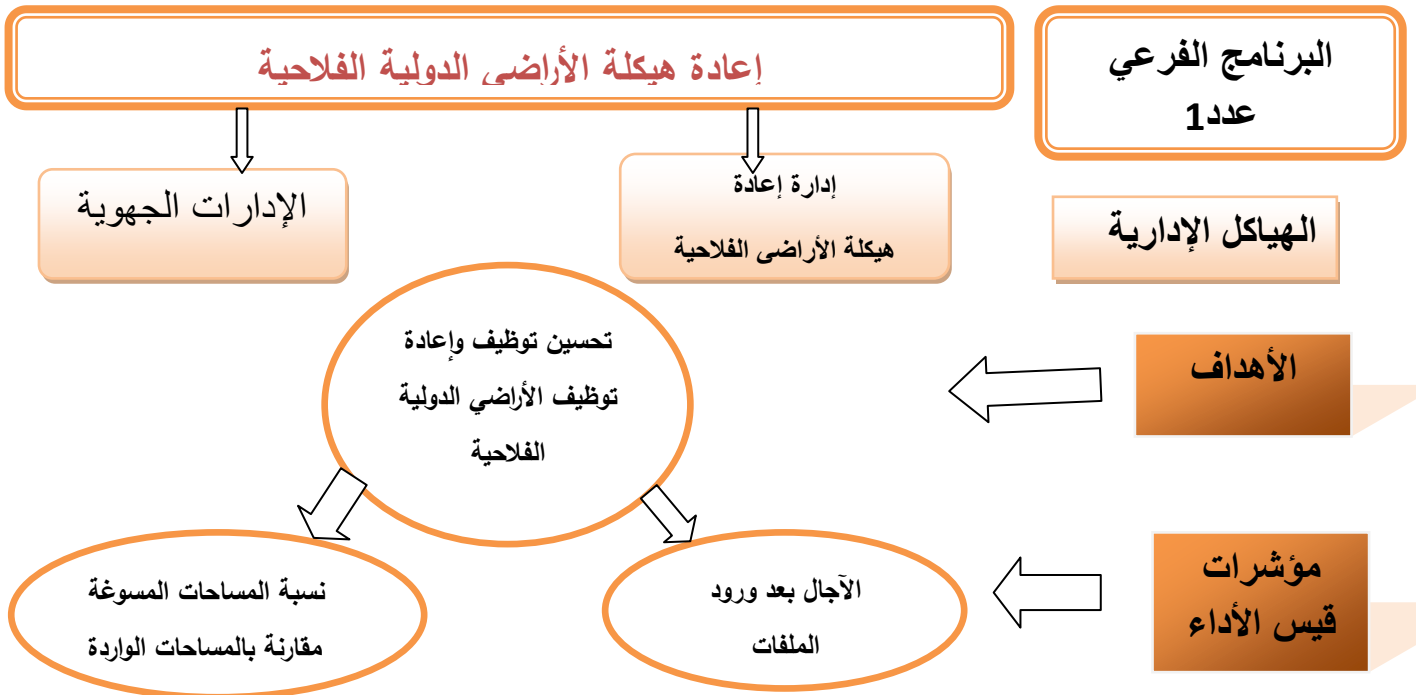
البرامج الفرعية:

- يتضمن برنامج التصرف في العقارات الفلاحية ثلاث برامج فرعية تعمل جميعها على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. وتتمثل البرامج الفرعية كالاتي:
- إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية (إدارة إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية)
- إسناد الأراضي الفلاحية (إدارة إسناد الأراضي الفلاحية)
- دعم التصرف في العقارات الفلاحية (الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية وإدارة الاستخلاصات ومتابعة إسناد الأراضي الدولية الفلاحية ومكتب الدراسات القانونية والشؤون المشتركة)

البرنامج الفرعي الأول: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية ويتولى:

- دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا ومركزيا.
- إعداد عقود الكراء والعقود التوضيحية وعقود الفسخ لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية.
- متابعة إنجاز برامج الإحياء المقدمة من قبل شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا ومركزيا.
- دراسة الملفات المتعلقة بمقاسم الفنيين والفلاحين الشبان بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا ومركزيا.
- إعداد البتات المتعلقة بكراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني ومتابعتها.
- مراقبة ومتابعة إعداد العقود والعقود التوضيحية وعقود الفسخ وكذلك العقود المتعلقة بحق الانتفاع لفائدة الفنيين والفلاحين الشبان وعقود الكراءات قصيرة ومتوسطة المدى ومتابعتها.
- دراسة الطلبات الواردة ضمن مختلف العرائض.

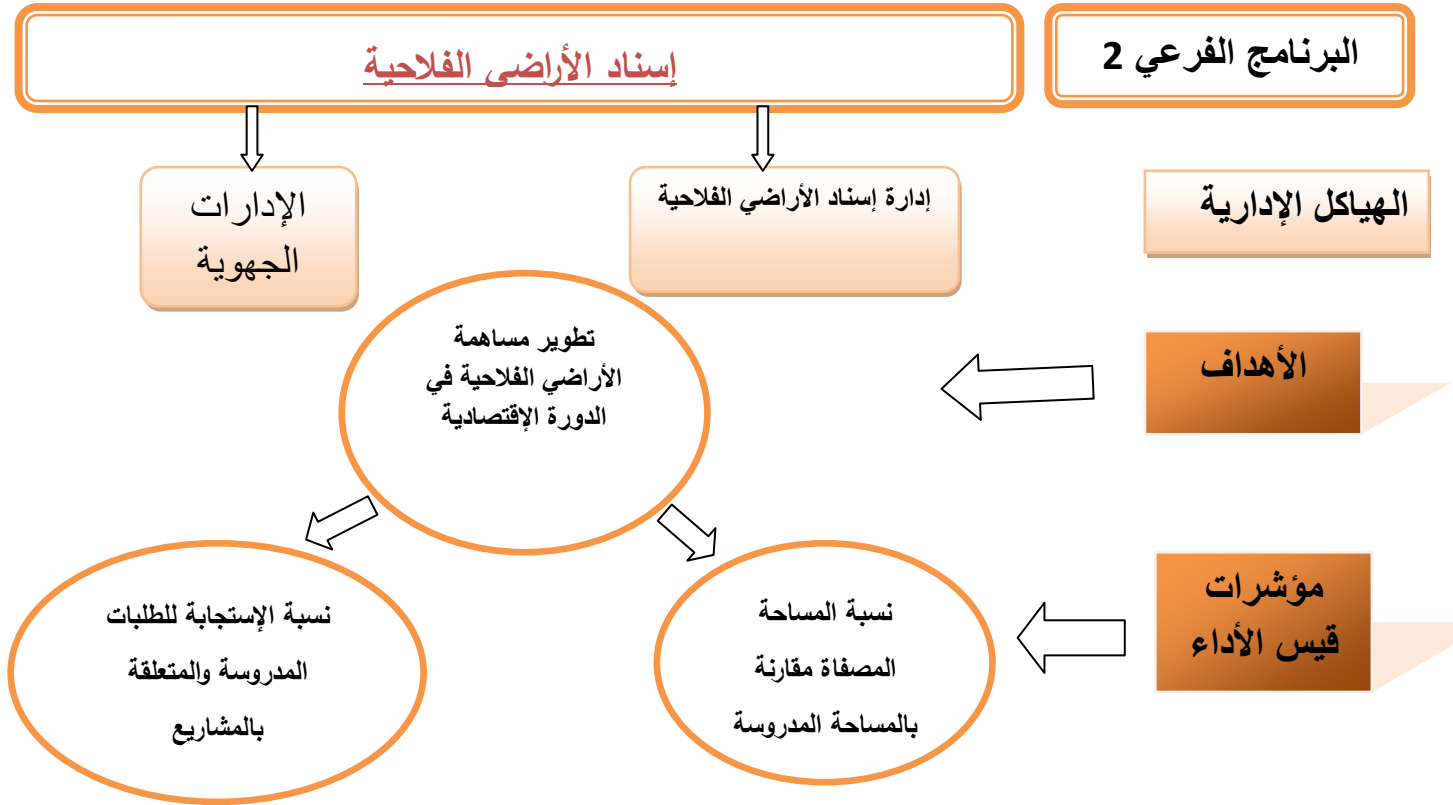
خارطة البرنامج الفرعي:



البرنامج الفرعي الثاني: إسناد الأراضي الفلاحية و يتولى :

- تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية .
- تخصيص الأراضي الدولية الفلاحية .
- الإتفاقيات لمنح حق الارتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية
- إبداء الرأي بخصوص تغيير صبغة الأراضي الدولية الفلاحية .
- تصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال .
- تسوية المعاوزات القديمة وإبداء الرأي في توظيف عقارات دولية فلاحية في المعاوزات الجديدة .
- التفويت في الأراضي الدولية الفلاحية بأمر .

خارطة البرنامج الفرعي 2:

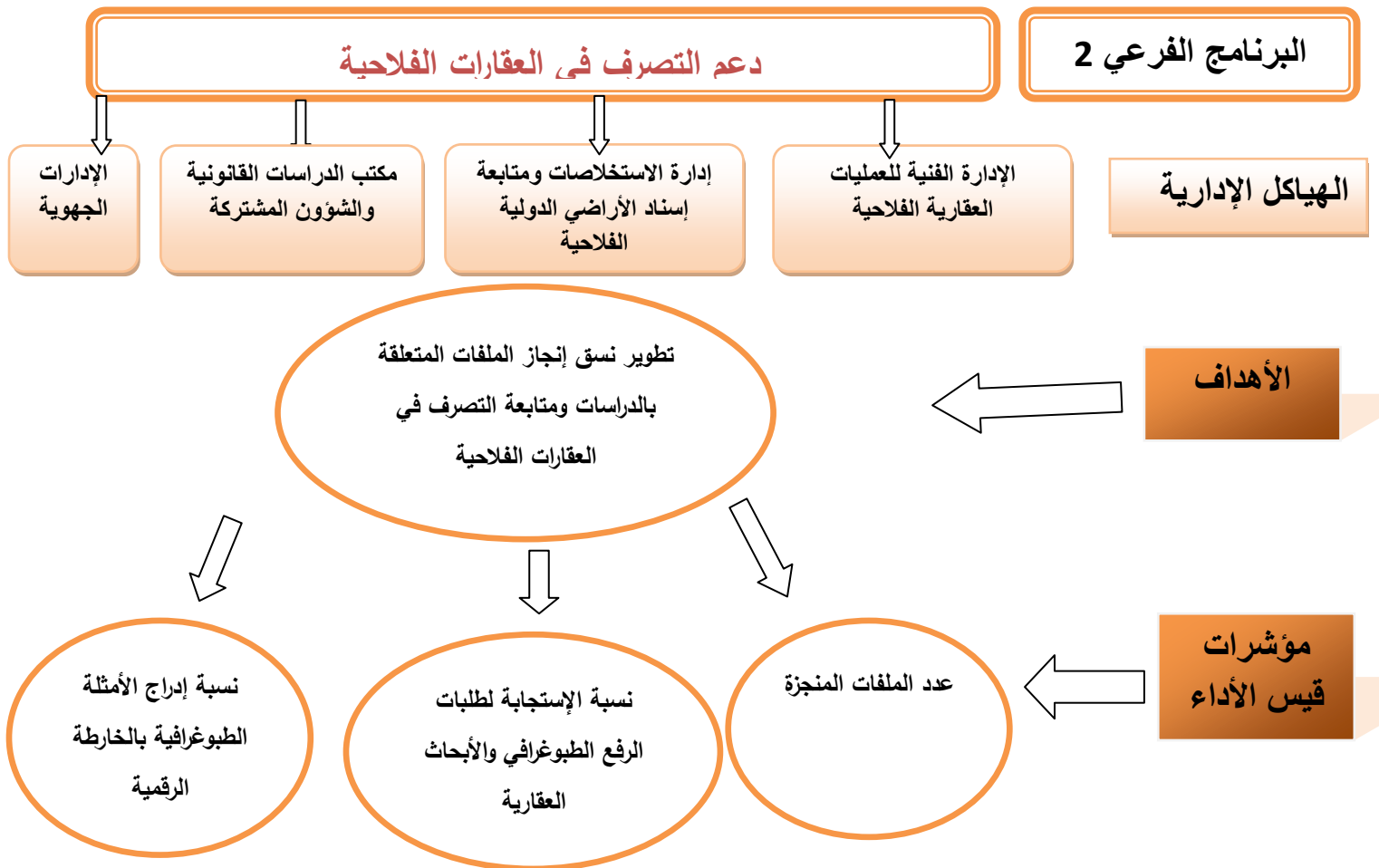


البرنامج الفرعي الثالث: دعم التصرف في العقارات الفلاحية و يتولى :

- تسليم شهادات الخلاص ورفع اليد عن توثقة دين.
- تسليم شهادات رفع اليد عن شرط إسقاط الحق.
- إعداد قرارات إسقاط الحق.
- تسليم تراخيص في البيع.
- متابعة القضايا العقارية.
- إعداد ملفات التمديد في مدة الكراء.
- الرفع الطبوغرافي عن طريق إبرام صفقات عمومية أو عن طريق المصالح الفنية للإدارة لإنجاز أمثلة رقمية كأرضية وكأعمال تحضيرية للبرنامجين الفرعيين السابقين.

- القيام بالبحث العقاري العادي بكامل البلاد أو البحث العقاري الشامل بمنطقة تونس الكبرى استجابة للطلبات الواردة على الإدارة أو لمعاينة صفة التصرف بهذه المناطق قصد متابعة استغلال العقارات الفلاحية والبحث في مدى أحقية المتصرفين فيها.
- اقتناء وصيانة كل وسائل العمل الفنية الضرورية لتدعيم المصالح الفنية المركزية والجهوية بها قصد تحسين ظروف العمل.
- الدعم الإداري والمادي والقانوني لكامل البرنامج: تسيير إداري، توفير وسائل النقل والموارد البشرية، تحسين الأطر القانونية وإحداث النصوص القانونية...
- إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخرائط الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

خارطة البرنامج الفرعي 3:



2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء

يعمل هذا البرنامج على تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
- 2- تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية
- 3- تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية.

الهدف 1-1-2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في إطار الهيكلية أو خارجها من خلال تسويقها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين وفلاحين شبان أو عن طريق الكراء بالإشهار والمزاد العلني. ويكون التوظيف عادة على الأراضي الدولية الفلاحية الشاغرة وإعادة التوظيف على الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة.

مرجع الهدف: برنامج التصرف في العقارات الفلاحية، البرنامج الفرعي: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.

مبررات اعتماد المؤشرات:

- السعي إلى تحسين أداء الخدمات الإدارية من خلال اختزال آجال معالجة الملفات الواردة من مصالح وزارة الفلاحة و الموارد المائية و ذلك بهدف التسريع في عملية إمضاء عقود الكراء و تحويل المتسوغين بالعقارات الدولية الفلاحية تفاديا لتعرضها للإهمال والإعتداءات من طرف الغير.
 - الوقوف على مدى تحقيق عملية توظيف و إعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية من خلال متابعة نسبة المساحات التي تم تسويقها فعليا مقارنة بالرصيد العقاري المخصص للكراء لفائدة جميع أصناف المتسوغين بعد مصادقة سلطة الإشراف.
 - الوقوف على إيجاد السبل الكفيلة لتجاوز العراقيل التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من خلال متابعة مؤشرات قياس أداء الأهداف.
- لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشرين إثنين لقيس تحقيق الهدف وهي :
- الآجال بعد ورود الملفات
 - نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة.

تقديرات	2017			انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
	2020	2019	2018	2016	2015	2014		
3.5	4	4.5	5	5	3	4	عدد الأشهر	الآجال بعد ورود الملفات
65	60	55	50	18,56	62,12	47,2	نسبة مائوية	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف بدرجة أولى في تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية حتى يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبذلك ترتفع إنتاجيتها مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد وبدرجة ثانية إلى تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية التي بدورها تنهض باقتصاد البلاد.

مرجع الهدف: برنامج التصرف في العقارات الفلاحية، البرنامج الفرعي: إسناد الأراضي الفلاحية.

مبشرات اعتماد المؤشرات:

إن اعتماد هذين المؤشرين يمكن من قياس موضوعي للنتائج الحاصلة والتي بتقييمها يمكن من تحسين الأداء لمتابعة تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بإسناد الأراضي الفلاحية وتحقيق الهدف المنشود.

- لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قياس وهما :
- نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة
 - نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة المتعلقة بالمشاريع

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2016	2015	2014		2018	2018	2018
نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة	نسبة مائوية	19	16.62	12	35	40	40	
نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	نسبة مائوية	36.46	26	25,5	40	47	45	

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف من جهة، في الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث الصادرة عن البرنامجين الفرعيين الأول والثاني من خلال توفير الأمثلة التقسيمية أو التقسيمية العقارية ومراقبة حسن إستغلال الأراضي الفلاحية وإعداد تقارير في الغرض و من جهة أخرى إلى متابعة إستخلاص مداخل أملاك الدولة الفلاحية. إضافة إلى إدراج الأمثلة الطبوغرافية الخاصة بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

مرجع الهدف: برنامج التصرف في العقارات الفلاحية ، البرنامج الفرعي : تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية.

مبشرات اعتماد المؤشرات:

- لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط 3 مؤشرات قياس وهي :
- عدد الملفات المنجزة
 - نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية.
 - نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية.

إن اعتماد المؤشرات الثلاث المذكورة يمكن من قياس موضوعي للنتائج الحاصلة والتي بتقييمها يمكن من تحسين الأداء لمتابعة تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بدعم التصرف في العقارات الفلاحية وتحقيق الهدف المنشود.

المؤشر الأول : عدد الملفات المنجزة:

هي الملفات التي تم فيها إعداد شهادة الخلاص أو رفع اليد أو قرارات إسقاط الحق أو الترخيص في البيع بصفة نهائية أي أن هذه الوثائق تم إمضاؤها من قبل كل من السيدين وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والتعريف بإمضائهما عليها وتسجيلها بالقباضة المالية وتسليمها للمعنيين بالأمر.

أما بالنسبة لملفات متابعة القضايا العقارية فإن المقصود بالمنجزة تلك التي تمت إجابة المكلف العام بنزاعات الدولة عنها.

و يقصد بعدد ملفات تمديد عقود الكراء المدروسة الملفات الواردة على الإدارة الفرعية للإستخلاصات و التي تم النظر في مدى استيفائها لشرط خلاص معينات الكراء.

و تتضمن الملفات المدروسة : الملفات المستوفاة لشرط خلاص معينات الكراء و التي تمت إحالتها على أنظار اللجنة الفنية الإستشارية بوزارة الفلاحة المحدثة بالأمر عدد 2635 لسنة 1999 المؤرخ في 2 نوفمبر 1999 للتعهد بالنظر في بقية شروط تمديد عقود الكراء.

كما تتضمن الملفات المدروسة الملفات التي لم تحل بعد على أنظار اللجنة الإستشارية المذكورة لنقص في الوثائق أو لعدم إستيفاء شرط الخلاص.

أما في ما يخص الملفات الواردة على الإدارة الفرعية للإستخلاصات فتتمثل في ملفات تمديد عقود الكراء التي تقدم بها المتسوغين لأراضي دولية فلاحية و تم تضمينها بمكتب الضبط قصد دراستها والنظر في مدى استيفائها لشرط خلاص معينات الكراء. مع الإشارة أن دعوة المتسوغين إلى خلاص معينات الكراء المتخلدة بذمتهم عند تقديم مطالب التمديد يساهم مباشرة في تطوير مداخيل أملاك الدولة الفلاحية باعتبار أن استيفاء شرط الخلاص هو شرط أساسي من شروط الموافقة على تمديد عقود الكراء وتكون هذه المداخيل هامة خاصة بالنسبة لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية المتميزة عقودها بطول المدة وأهمية المساحة المسوغة لفائدتها.

المؤشر الثاني: نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية.

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الاستجابة لطلبات الهياكل الأخرى ومصالح البرنامجين الفرعيين المذكورين للقيام بعمليات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية كأعمال تحضيرية أو للمراقبة لأعمال منجزة من قبل الغير كالخبراء في المساحة.....

و تتمثل الاستجابة بالنسبة للرفع الطبوغرافي المبرم فيه صفقات للعرض في إضاء محاضر القبول الوقتي للصفقات. أما بالنسبة للرفع الطبوغرافي الذي يقوم به أعوان قيس الأراضي بالإدارة المركزية المكلفة ببرنامج "التصرف في العقارات الفلاحية" فتتمثل الاستجابة في تسليم الأمثلة وكل الوثائق للهيكل طالب الخدمة. فيما تتمثل بالنسبة لملفات الأبحاث العقارية في تحرير محضر معاينة نهائي في شأن الطلبات الواردة وإرساله إلى الهيكل المعني بعد إجراء البحث الميداني والمكتبي المطلوب.

مع الإشارة أن الطلبات ترد من مصالح البرنامجين الفرعيين الأوليين أو من هياكل خارجة عن البرنامج كهيئة الرقابة العامة أو الإدارات الجهوية للوزارة أو وزارة الفلاحة.....

المؤشر الثالث : نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تقدم إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية الذي ينصهر ضمن مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة.

ويتمثل هذا المشروع في إدراج أمثلة رقمية طبوغرافية للأراضي الدولية الفلاحية المهيكلة والمقدرة بـ 300 ألف هكتار ضمن الخارطة الرقمية لأملاك الدولة.

مع الإشارة إلى أن إدراج هذه الأمثلة ضمن الخارطة الرقمية يستوجب في مرحلة أولى القيام بالرفع الطبوغرافي اللازم وفي مرحلة ثانية معالجة فنيا وتقنيا بالمكتب باعتماد التطبيقات الإعلامية المعتمدة في هذا المجال.

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2200	2200	2233	2233	2437	2884	3408	عدد	عدد الملفات المنجزة
90	80	50,40	77,02	62,62	25,77	72,95	نسبة مائوية	نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية
31	28	25	11	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية

1-2 تقديم أنشطة البرنامج

(الوحدة ألف دينار)

تقدير الإ اعتمادات للأنشطة	الأنشطة و التدخلات	تقديرات المؤشرات 2018	الوحدة	المؤشرات	الأهداف
-	- تسريع نسق دراسة الملفات	4,5	عدد الأشهر	الأجال بعد ورود الملفات	الهدف 1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
-	- دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة مركزيا وجهويا وإعداد العقود المتعلقة بها ومتابعة إنجاز برامج الإحياء. - إعداد العقود بمختلف أنواعها لفائدة الفلاحين الشبان وعقود الكراءات قصيرة المدى ومتوسطة المدى ومتابعتها وإعداد العقود في إطار كراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني	55%	نسبة مائوية	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	
-	- القيام بالعمليات المتعلقة بالأراضي الإشتراكية (إسناد على وجه الملكية الخاصة، تفويت، تخصيص) - تصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار	40%	نسبة مائوية	نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	الهدف 2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
-	- الإتفاقيات لمنح حق الإرتفاق و حق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية	45%	نسبة مائوية	نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	
425*	- تسليم الشهائد بمختلف أنواعها (شهادت خلاص ورفع اليد عن توثقة دين ، شهائد رفع اليد عن شرط إسقاط الحق، تراخيص البيع). - إعداد قرارات إسقاط الحق - إنجاز الملفات المتعلقة باستخلاص محاصيل أملاك الدولة	2233	عدد الملفات	عدد الملفات المنجزة	الهدف 3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
425*	- الرفع الطبوغرافي عن طريق إبرام صفقات عمومية أو عن طريق المصالح الفنية للإدارة لإنجاز أمثلة رقمية كأعمال تحضيرية للبرنامجين الفرعيين إعادة هيكلة الأراضي الدولية وإسناد الأراضي الفلاحية. - القيام بالبحث العقاري العادي بكامل البلاد أو البحث العقاري الشامل بمنطقة تونس الكبرى استجابة للطلبات الواردة على الإدارة أو لمعاينة صفة التصرف بهذه المناطق قصد متابعة استغلال العقارات الفلاحية والبحث في مدى أحقية المتصرفين فيها.	50,40%	نسبة مائوية	نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	
50*	- إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية - تحيين الرفع الطبوغرافية. - معالجة المعطيات مكتيبا.	11%	نسبة مائوية	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية	

*نفقات التنمية

3- نفقات لبرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج:

تطور إعتمادات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية :

(الوحدة: ألف دينار)

نسبة التطور 2018-2017		تقديرات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
95.24	2.806,975	5.753,975	5.753,975	2.947	-	العنوان الأول : نفقات التصرف
95.24	2.806,975	5.753,975	5.753,975	2.947	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
61,11	275,000	(2)725,000	(1)1.075,000	450	-	العنوان الثاني : نفقات التنمية
61,11	275,000	725,000	1.075,000	450	-	الاستثمارات المباشرة
61,11	275,000	725,000	1.075,000	450	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
90,7	3.081 ,975	6.478,975	6.828,975	3.397	-	مجموع البرنامج

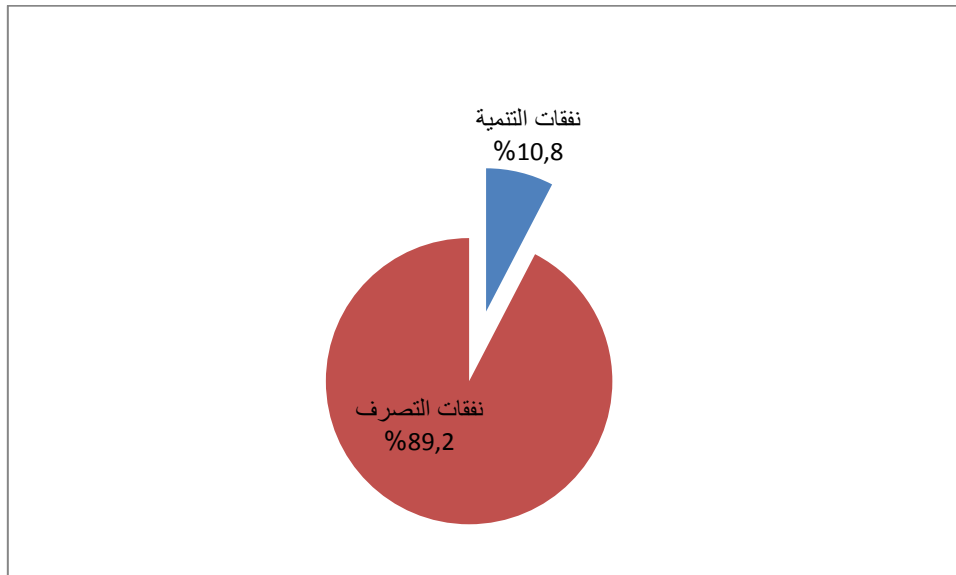
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

(1): تم ضبط إعتمادات تعهد قدرها 1.075 أ.د منها 650 أ.د لفائدة مشروع "الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية" الذي يهدف إلى تمكين

الوزارة من أداة عصرية و ناجعة لمزيد إحكام التصرف في العقارات الفلاحية.

(2) : تم ضبط إعتمادات ب425 أ.د لفائدة مشروع الدراسات العقارية و إعتمادات دفع ب 300 أ.د لفائدة مشروع "الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية".

توزيع مشروع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :



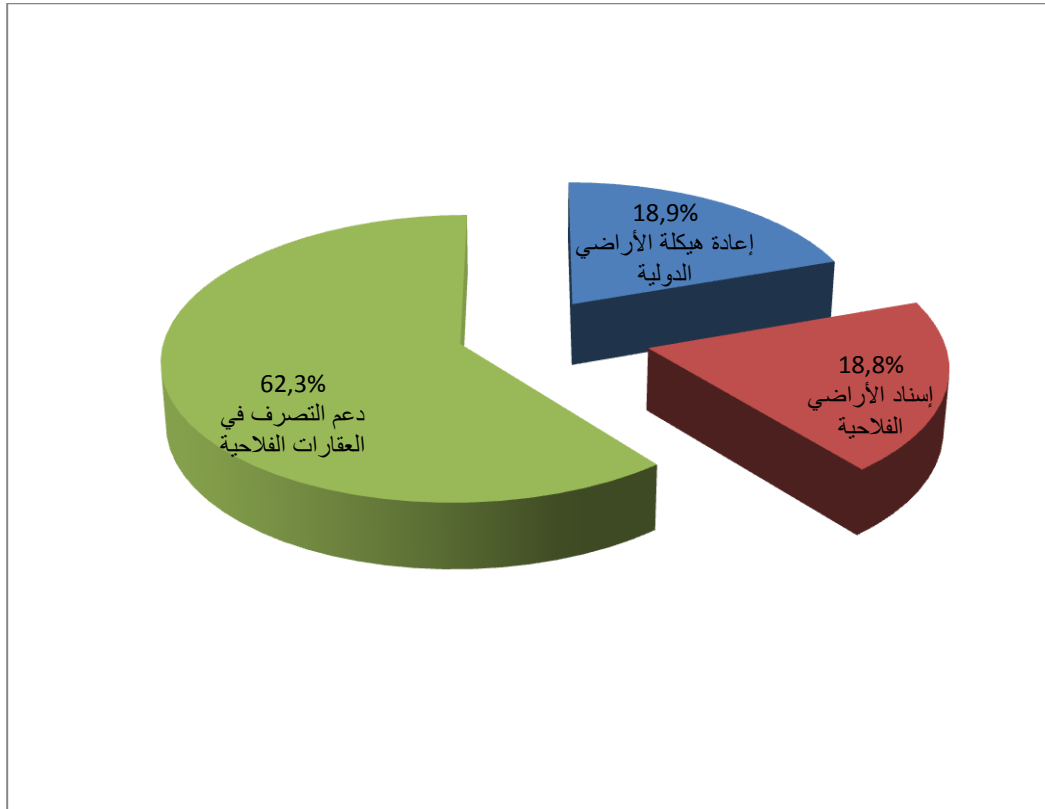
توزيع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
إعتمادات الدفع

(الوحدة : ألف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	دعم التصرف في العقارات الفلاحية	إسناد الأراضي الفلاحية	إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
5.753,975	3.311,339	1.217,779	1.224,857	نفقات التصرف
5.753,975	3.311,339	1.217,779	1.224,857	التأجير العمومي
-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	التدخل العمومي
725,000	725,000	-	-	نفقات التنمية
725,000	725,000	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	صناديق الخزينة
6.478,975	4.036,339	1.217,779	1.224,857	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
إعتمادات الدفع



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

3-2-1- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج:

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
6.899,015	6.271,832	5.753,975	2.497	2.221	2.631,702	-	نفقات التصرف
6.899,015	6.271,832	5.753,975	2.497	2.221	2.631,702	-	على موارد الميزانية
6.899,015	6.271,832	5.753,975	2.497	2.221	2.631,702	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
871,000	921,000	725,000	450	338	320,279	-	نفقات التنمية
871,000	921,000	725,000	-	338	320,279	-	على موارد الميزانية
871,000	921,000	725,000	-	338	320,279	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
7.770,015	7.192,832	6.478,975	2.947	2.559	2.951,981	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1.468,603	1.335,094	1.224,857	364	329	436,310	-	نفقات التصرف
1.468,603	1.335,094	1.224,857	364	329	436,310	-	على موارد الميزانية
1.468,603	1.335,094	1.224,857	364	329	436,310	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1.468,603	1.335,094	1.224,857	364	329	436,310	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي :
إسناد الأراضي الفلاحية

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			م.ق 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1.460,116	1.327,379	1.217,779	466	422	513,563	-	نفقات التصرف
1.460,116	1.327,379	1.217,779	466	422	513,563	-	على موارد الميزانية
1.460,116	1.327,379	1.217,779	466	422	513,563	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1.460,116	1.327,379	1.217,779	466	422	513,563	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي :
دعم التصرف في العقارات الفلاحية

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
3.970,294	3.609,359	3.311,339	1667	1470	1681,829	-	نفقات التصرف
3.970,294	3.609,359	3.311,339	1667	1470	1681,829	-	على موارد الميزانية
3.970,294	3.609,359	3.311,339	1667	1470	1681,829	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
871,000	921,000	725,000	450	338	320,279	-	نفقات التنمية
871,000	921,000	725,000	450	338	320,279	-	على موارد الميزانية
871,000	921,000	725,000	450	338	320,279	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
4.841,294	4.530,359	4.036,339	2.117	1.808	2.002,108	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج عدد 3 : حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها

المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج رئيس البرنامج : السيد ضو بوعبيدي المدير العام لضبط الأملاك العمومية مدة توليها مهمة رئيسة البرنامج : من 30 جانفي 2017 إلى اليوم. الميزانية إعتمادات الدفع بحساب الألف دينار المبلغ : 14.226,242 أ.د. النسبة من ميزانية الوزارة : 23 % نفقات التصرف : 14.226,242 أ.د نفقات التنمية : — صناديق الخزينة : —
1-نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها. 2-نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة.	الهدف 1 تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات	
1-تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة.	الهدف 2 تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة	
1-نسبة إنجاز الاختبارات 2-مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى	الهدف 3 تطوير جودة الإختبارات	
1-نسبة إنجاز مهمات رقابة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا. 2-نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة 3-نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	الهدف 4 المساهمة في تحسين التصرف في المال العام	
1-نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى. 2- نسبة ترسيم المساكن الإدارية المدرجة ببنك المعلومات و الكائنة بتونس الكبرى	الهدف 5 تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة	

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

تكمّن أهمية برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها" في قطاع أملاك الدولة في كونه يقوم على الإستراتيجية المتمثلة أساساً في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر بإستمرار على كيفية إستعمالها ومراقبة إستغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على إسترجاعها عندما يتم المساس منها.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الجهات الإدارية للدولة، هذه التدخلات تؤدي في مجملها إلى هدف واحد وهو حماية ملك الدولة بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل أو ما يعبر عنه بالوقاية الحمايية والوقاية العلاجية. ومن أجل إنجاز المهمة الموكولة إلى البرنامج، تم ضبط جملة من الإجراءات و التوجهات يتمثل أهمها في الآتي :

- تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات .
- تطوير منظومة الإختبارات والتقليص في أجالها .
- المساهمة في تحسين التصرف في المال العام (إصدار الأمر الحكومي عدد647 لسنة 2017 المؤرّخ في 26 ماي 2017 والمتعلّق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق).
- التوجه نحو إدخال برمجيات التدقيق المعلوماتية الحديثة في آليات الرقابة و مناهج عملها.
- تحقيق تدخل ناجع و فعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام و مكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية.
- مواصلة تطهير سجلات أملاك الدولة و تحيينها بالتنسيق مع الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية .

حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها

البرنامج

البرامج الفرعية

الأهداف

المؤشرات

ضبط
الأملاك
العمومية

تحقيق النجاعة في
إستغلال سجلات ملك
الدولة

نسبة تطهير العقارات
المسجلة التي على ملك
الدولة الخاص و الكائنة
بتونس الكبرى

نسبة ترسيم المساكن
الإدارية المدرجة بينك
المعلومات و الكائنة بتونس
الكبرى

مراقبة
التصرف في
أملاك الدولة
والمال العام

المساهمة في
تحسين التصرف
في المال العام

نسبة انجاز مهمات
رقابة وتقييم
التصرف المبرمجة
سنويا

نسبة المخالفات
المسجلة من
جملة السيارات
المراقبة

نسبة
الملاحظات
المعتمدة بصفة
نهائية

الإختبارات

تطوير جودة
الإختبارات

نسبة
انجاز الاختبارات

مدة إنجاز اختبارات
المشاريع الكبرى

تمثيل الدولة
والمؤسسات
العمومية
لدى القضاء

تحسين فاعلية تمثيل الدولة
والهيكل الأخرى القائم في
حقها لدى القضاء وفي
المصالحات

تحسين نجاعة متابعة
تنفيذ السندات التنفيذية
الصادرة لفائدة الدولة

نسبة الأحكام الصادرة
لفائدة الدولة والهيكل
الأخرى القائم في حقها

نسبة إتفاقيات الصلح
المبرمة

تنفيذ السندات التنفيذية
المنفذة

حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها

البرنامج عدد 3

اختبارات

تمثيل الدولة
والمؤسسات
العمومية لدى
القضاء

مراقبة التصرف
في أملاك الدولة
والمال العام

ضبط الأملاك
العمومية

البرامج الفرعية

الإدارة
العامة
للإختبارات

الإدارة
العامة
لنزاعات
الدولة

هيئة الرقابة
العامة لأملاك
الدولة
والشؤون
العقارية

الإدارة
العامة
لضبط
الأملاك
العمومية

المصالح
الإدارية

الادارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية

الهياكل المتدخلة

المؤسسات
العمومية

شركات ذات
مساهمات
عمومية

المنشآت
العمومية

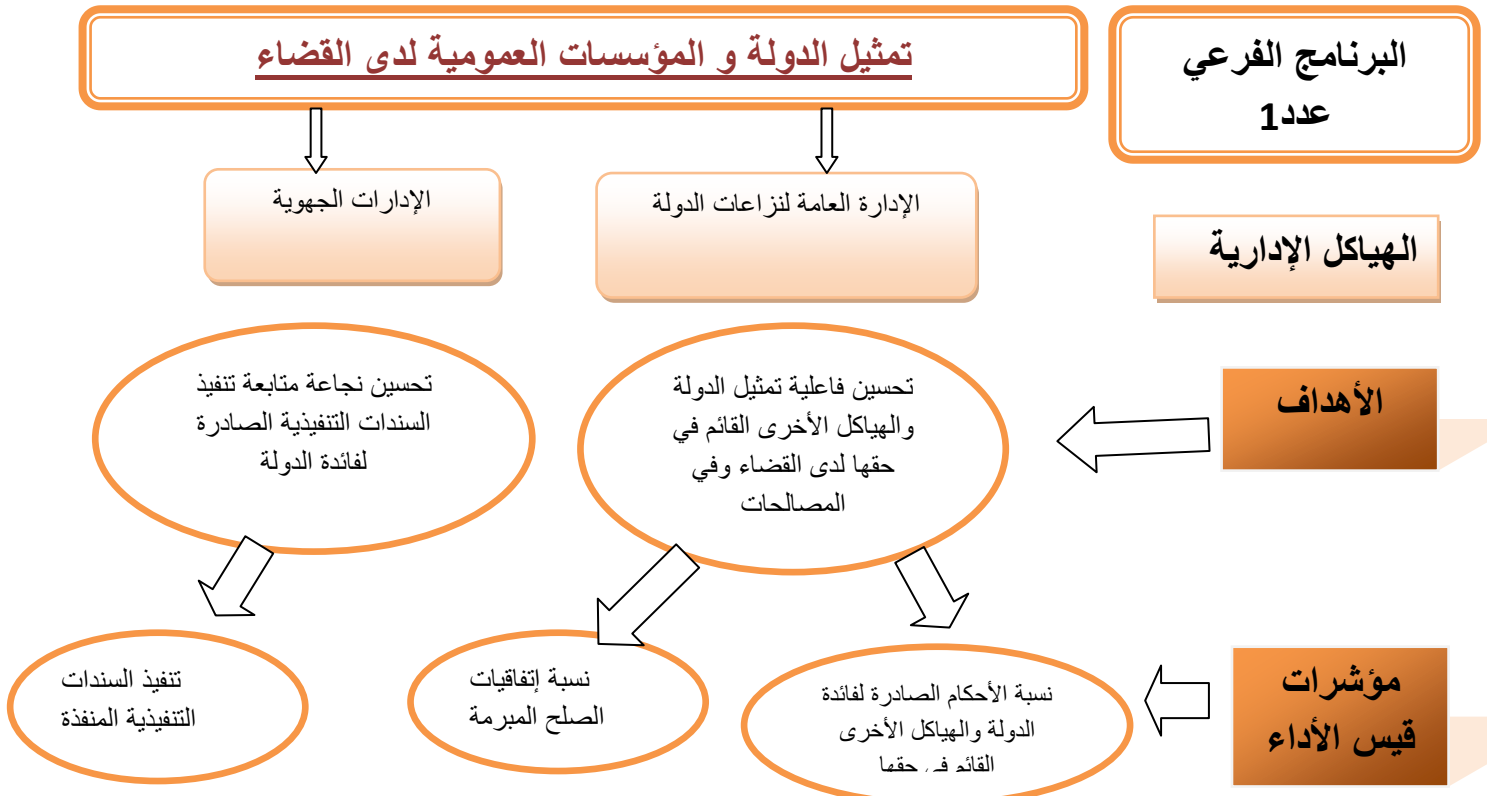
البرامج الفرعية :

- يتضمن برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها أربعة برامج فرعية تعمل جميعها على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. وتتمثل البرامج الفرعية في الآتي:
- ✓ تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء (الإدارة العامة لنزاعات الدولة)
- ✓ الإختبارات (الإدارة العامة للإختبارات)
- ✓ مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام (هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية)
- ✓ ضبط الأملاك العمومية (الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية)

البرنامج الفرعي الأول : تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء: و يتولى:

- رفع القضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة.
- تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي.
- التقرير في القضايا المرفوعة ضدها.
- الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والترافع في حق الدولة.
- الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة.
- إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده وتنفيذ الأحكام القضائية بإلزام صندوق الضمان بالأداء.
- تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة.
- إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة.
- إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون.
- تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية.

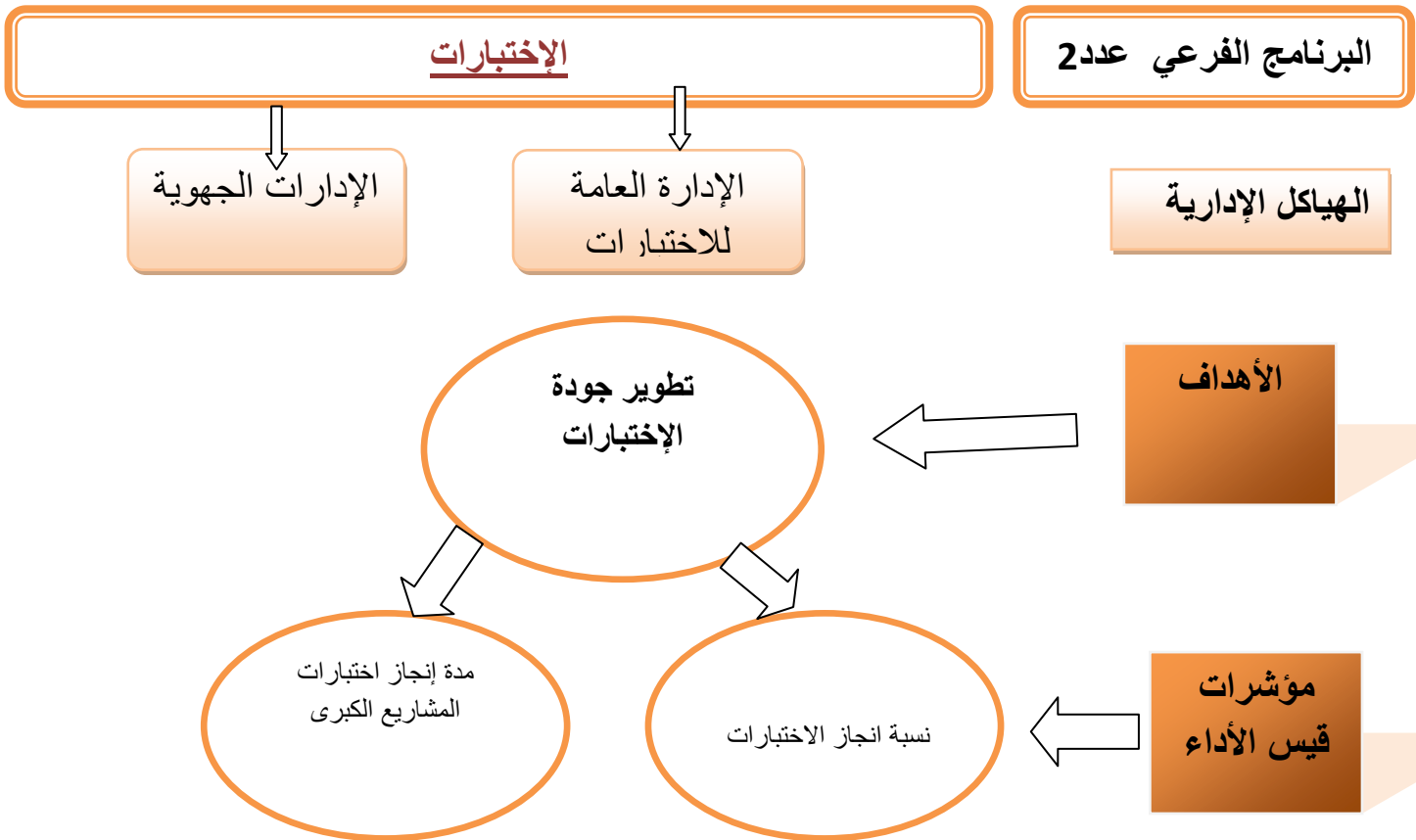
خارطة البرنامج الفرعي تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء



البرنامج الفرعي الثاني : إختبارات: و يتولى:

- إجراء الإختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها.
- تحديد قيمة الأصول التجارية والالزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الإنتزاع.
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية والهندسية الخاصة بأملك الدولة.
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالإختبارات التي تكلفها بها الوزارة.

خارطة البرنامج الفرعي: إختبارات



البرنامج الفرعي الثالث : مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام: و يتولى:

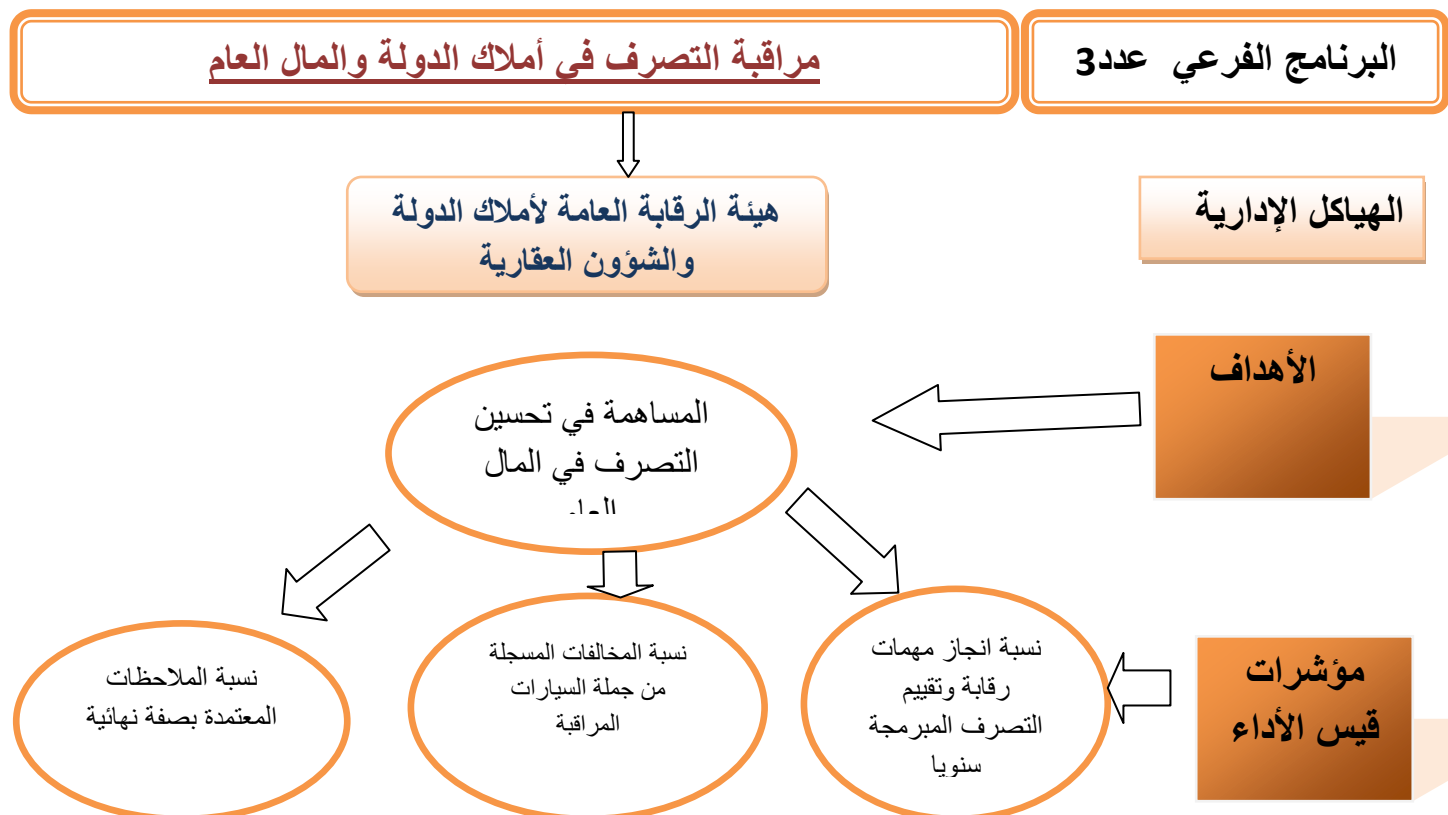
- مراقبة مصالح الدولة فيما يتعلق بالتصرف وإستعمال الأموال المنقولة وغير المنقولة للدولة وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بالمتابعة لدى الجماعات العمومية الجهوية والمحلية وكذلك المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات و الهيئات بجميع أنواعها التي تتمتع بمساهمة مالية أو إعانة عمومية وذلك فيما يتعلق بالتصرف وإستعمال الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بجميع الأبحاث والمأموريات التي يعهد بها إلى هيئة الرقابة العامة لأملك الدولة والشؤون العقارية بصفة خاصة ويمكن للهيئة أن تقدم إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية كل المقترحات لتحسين طرق التصرف في هاته الأملاك وصيانتها.

ويعمل أعضاء هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقاً لأذنون بمأمرية يصدرها وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ويشمل نشاط هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية المحاور التالية :

- عمليات تفقد معمقة.
- عمليات تفقد موجزة.
- أبحاث ومأموريات خاصة.
- متابعة إنجاز التوصيات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في خصوص عمليات تفقد سابقة.
- دراسة العرائض والشكايات المحالة على الهيئة للبحث والتحري.
- إنجاز دراسات ذات طابع قانوني أو إداري أو مالي.
- المشاركة في الاجتماعات المنعقدة بالوزارة أو بهيكل إدارية أخرى خارج الوزارة ومنها بالخصوص الاجتماعات بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبلجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية.
- برمجة تنسيق ومتابعة عمل فرق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.
- كما تشارك هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في نشاط هيئة مراقبي الدولة عبر تعيين مراقبين، بطلب من هيئة مراقبي الدولة، كمرقبي دولة غير متفرغين في بعض المؤسسات والمنشآت العمومية.

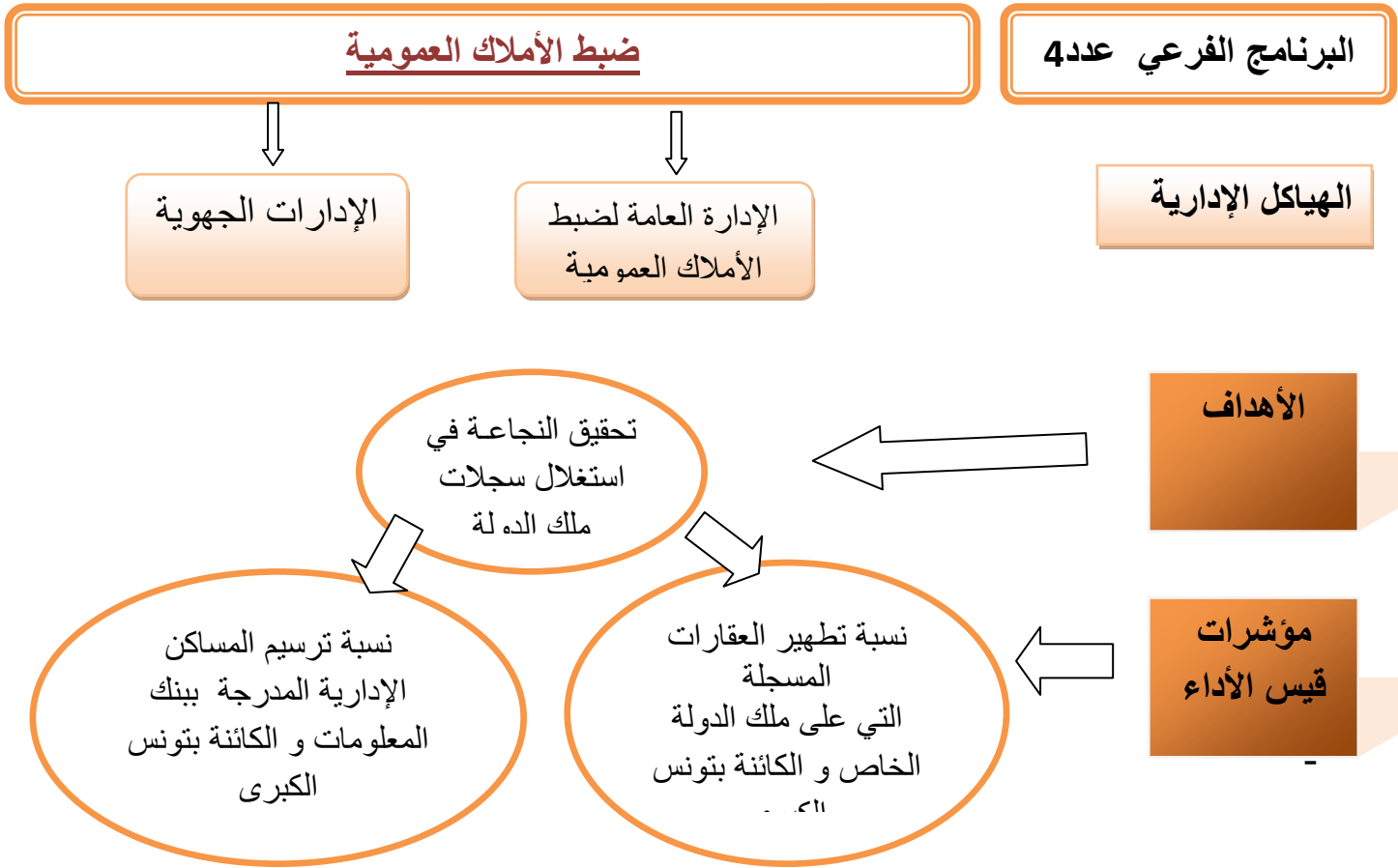
خارطة البرنامج الفرعي مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام



البرنامج الفرعي الرابع : ضبط الأملاك العمومية : و يتولى:

- ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك.
- مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك .
- متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هاته الأملاك.

خارطة البرنامج الفرعي : ضبط الأملاك العمومية



2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2- تقديرات أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

- تتمثل أهداف برنامج "حماية أملاك الدولة و المحافظة على حقوقها" حسب البرامج الفرعية في :
- تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات .
 - تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة .
 - تطوير جودة الإختبارات .
 - المساهمة في تحسين التصرف في المال العام .
 - تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة .

الهدف 1-1-3: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات

- **مرجع الهدف**
برنامج حماية أملاك الدولة و المحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء .
- **تقديم الهدف**
يتمثل هدف تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات في إستصدار أحكام قضائية لصالح الدولة و الهيكل الأخرى و في إبرام إتفاقيات صلح في حقها .

ولمتابعة تحقيق هذا الهدف تم ضبط مؤشرين لقيس الأداء كالاتي:

➤ المؤشر 1-1-3 : نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها

➤ المؤشر 2-1-3 : نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة

• مبررات اعتماد المؤشرات

تم اعتماد مؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة نظرا لما يعكسه من نتائج ملموسة لوظيفة تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائمة في حقها لدى القضاء ولدى الهيئات التحكيمية الوطنية والدولية. وقد تم إختيار وإدراج مؤشر جديد وهو نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة نظرا للوعي بأهمية اللجوء إلى الصلح كبديل للنزاعات القضائية التي تطول مدة الفصل فيها لسنوات و تثقل كاهل أطراف النزاع بمصاريف وكذلك تجاوبا مع إرتفاع عدد مطالب الصلح المقدمة سواء في المواد المدنية أو الإدارية أو في إطار مسار العدالة الإنتقالية (هيئة الحقيقة و الكرامة.....)

• مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2017	الإجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
64	62	60	48.71	42.54	45.82	-	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها مائوية	
8	7	6	5	4	3	-	نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة مائوية	

الهدف 3-1-2 : تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة

• تقديم الهدف

يتمثل هدف تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية لفائدة الدولة في الحرص على توفير جميع المتطلبات الضرورية للتنفيذ (الإستعانة بالخبراء العدليين، بالقوة العامة، الإسترشاد عن المطلوبين...) والتنسيق مع جميع المتدخلين (عدول تنفيذ، خبراء ، جهات إدارية، قباضات مالية....) لتيسير عملية تنفيذ السندات.

ولمتابعة تحقيق هذا الهدف تم ضبط مؤشر قيس أداء التالي: نسبة السندات التنفيذية المنفذة

• مبررات اعتماد المؤشرات

تتجلى الوظيفة الحمائية لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها من خلال مؤشر نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة حيث تسهر الإدارة العامة لنزاعات الدولة على متابعة تنفيذ الأحكام القضائية و السندات التنفيذية الأخرى الصادرة لفائدتها مع مساعدي القضاء ومصالح وزارة المالية الموكل لهم حصريا مهمة التنفيذ. إضافة إلى أنّ تنفيذ السندات تمثل النتيجة المنطقية و الحتمية لإستصدار أحكام قضائية وبطاقات إلزام لفائدة الدولة.

• مؤشرات قيس أداء الهدف

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
36	34	32	31	14.79	18.26	-	نسبة مائوية	نسبة السندات التنفيذية المنفذة

الهدف 3-2-3 : تطوير جودة الإختبارات

• تقديم الهدف

تلعب عملية الاختبارات دورا أساسيا في حماية حقوق الدولة ضمن معظم عمليات الإقتناء والتفويت والتسوغ والتسويغ والالزامات والحيازات الوقتية وتحديد غرامات الانتزاع وذلك بتحديد القيم المرجعية الواقعية التي لا تغيب حق الدولة و تتفادى إمكانية التلاعب بقيمة المقدرات الوطنية في نطاق تبادل المنافع ما بين الدولة والأطراف الخاصة أو ما بين الأطراف العمومية في عمليات ذات صبغة اقتصادية مالية كما أن الاختبارات ذات الصبغة الاستشارية الفنية أو القضائية تعين الجهات الطالبة على اتخاذ القرار المناسب للحفاظ على أملاك الدولة.

لذلك فإن تطوير منظومة الإختبارات يعد هدفا إستراتيجيا له انعكاسات مباشرة على القطاعات المتعاملة من خلال شفافية التعاملات ومقاومة أسباب ومنافذ الفساد الإداري وسوء التصرف والتقليص في آجال المشاريع المنجزة حيث تتسبب الإشكالات العقارية التي يرجع بعضها إلي طول إجراءات الإختبار أو تعطّلها في تأخير عمليات الانتزاع و بالتالي تأخير الشروع في انجاز المشاريع المبرمجة.

• مرجع الهدف

برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي : الإختبارات

• مبررات اعتماد المؤشرات

تبعاً لطبيعة عمل الاختبارات الأفقي مع جميع المؤسسات العمومية التي يستوجب عملها الحصول على اختبارات معدة من جهاز الدولة لاستكمال إجراءاتها فإن نسبة الاستجابة لهذه الطلبات تعد هدفا حيويًا له مؤثراته المباشرة على نسق انجاز المشاريع التنموية و ركنا أساسيا في تحديد مدى

نجاحة البرنامج الفرعي ولذلك تم ضبط مؤشر حول النسبة السنوية لإنجاز الاختبارات على المستوى المركزي وهو يشمل الاختبارات المنجزة مركزيا والاختبارات المنجزة جهويا و يصادق عليها مركزيا مما يغطي أهم الطلبات الواردة و تجدر الإشارة بان الاقتصار الحالي على مستوى المركزي و عدم إدراج الإحصائيات الصادرة جهويا يرجع إلى ضعف منظومات التصرف الحالية و سيقع تلافيا مستقبلا خاصة و انه قد تم تمكين الجهات من الرفع من صلوحياتها طبقا لسقف يتم الرفع فيه و تحيينه دوريا استجابة لتوجهات الدولة في اللامركزية .

أما بالنسبة للمؤشر المتعلق بمدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى فهو يندرج في نطاق المساهمة في تسريع نسق المشاريع التنموية التي يشهد بعضها تعطيلًا لطول إجراءات التصفية العقارية التي يعد الاختبار احد ركائزها كما أن تحسين هذا المؤشر له دلالة مباشرة حول مدى نجاح منظومة الاختبارات و قابليتها للتطوير.

● مؤشرات قياس أداء الهدف

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قياس وهما :
-نسبة إنجاز الاختبارات ،
-مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
95,5	94	91	87	62,5	58.6	57.5	نسبة ماوية	نسبة إنجاز الاختبارات

و تتوزع الإختبارات بين المركزي و الجهوي كالتالي:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98	95	90	85	60	55.23	53	نسبة	نسبة إنجاز الاختبارات على المستوى المركزي
93	93	92	89	65	62	62	ماوية	نسبة إنجاز الاختبارات على المستوى الجهوي

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
90	100	110	130	183	218	226	عدد الأيام	مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

الهدف 3-3-4 : المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

● تقديم الهدف

يتمثل هذا الهدف في الارتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه وذلك أساسا من خلال :
- اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية.
- تركيز أحدث التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق.

- وضع تنميط متكامل standardisation - قدر الإمكان - لمختلف النقص والإخلالات الموجودة

على مستوى مختلف أوجه التصرف.

- ضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدولية بالنسبة للمراقبين.

والغاية من الإرتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه هو تحسين آليات:

- التصرف في أملاك الدولة (عبر حمايتها و الرّفع من مردوديتها الإقتصادية).

- التصرف العمومي (عبر الكشف عن كل الإخلالات والنقص ومساءلة المسؤولين عن أخطاء

التصرف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرفع من مستوى أداء المرفق العمومي وتجنب مخاطر سوء التصرف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي).

• مرجع الهدف

برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها، البرنامج الفرعي: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام.

• مبررات اعتماد المؤشرات

تُحول المؤشرات المعتمدة التدقيق في أوجه التصرف العمومي ومناحي إستعمال المال العمومي سواء من ناحية المشروعية أو من ناحية النجاعة، كما أن المؤشر الثالث يمكن من تقييم قيمة الملاحظات المقدمة من حيث صحتها وملاءمتها وهو ما ينسجم مع الهدف المُعلن عنه ألا وهو تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي.

• مؤشرات قيس أداء الهدف

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشرات قيس وهي :

- نسبة انجاز مهمات رقابة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا

- نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة

- نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
58	55	53	52	50	30	40	نسبة انجاز مهمات رقابة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا	
5	5.1	5.2	5.3	7.3	8.6	-	نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة	
95	93	90	87	83.5	83	87.3	نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	

الهدف 3-4-5 : تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

تقديم الهدف

تمثل سجلات أملاك الدولة الرصيد العقاري الذي تملكه الدولة وتضعه على ذمة مؤسسات الدولة لإنجاز مشاريعها مساهمة منها في تثبيت سياستها الإقتصادية.

وتعد عملية الترسيم بهذه السجلات الآلية الأساسية لضبط ملك الدولة ومتابعته والحفاظ على المال العام.

وتتم عملية الترسيم وفقا لأحكام الفصلين 195 و 212 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك في إطار حسابية المواد الخاصة بأملاك الدولة.

وحيث يوجد بخزينة الإدارة 129 سجلا (17 ملك عام و 112 ملك خاص) في حالة سيئة، وبدراسة هذه السجلات فقد تمثلت خطة العمل من أجل تحقيق الهدف في تلعمل على تجاوز عديد الإشكاليات منها التي لا تتماشى مع مبادئ الترسيم وهي:

تشتمل الترسيم داخل السجل الواحد أو أكثر (ترسيم المنابات أو ترسيم مساحات محددة ومبرمجة لفائدة عدة تخصيصات في نفس العقار،....).

تجميع الترسيمات (بعض الترسيمات تحتوي على عدد كبير من العقارات الفلاحية يصل أحيانا إلى قرابة الألف عقار للترسيم الواحد خاصة بالنسبة إلى العقارات المؤممة بقانون 12 ماي 1964).
نقص في المعطيات الخاصة بالعقار والتي ينص عليها منشور وزير المالية عدد 75/186 مما يجعل الترسيم غير مطابق للواقع خاصة وأن الترسيمات قديمة التاريخ.

• مرجع الهدف

برنامج حماية أملاك الدولة والمحافضة على حقوقها، البرنامج الفرعي: ضبط الأملاك العمومية

• مبررات اعتماد المؤشرات

يتطلب تحيين هذه الترسيمات مطابقة بين الواقع المادي والواقع القانوني للعقار خاصة وأن المعطيات الخاصة بالعقار موضوع الترسيم في أغلبها غير موجودة كالمساحة والموقع والإستعمال.

وبناء على ذلك إقتضى الوضع تركيز برنامج خاص يهدف إلى تحيين وتطهير الرصيد العقاري لملك الدولة الخاص في ولايات تونس الكبرى وذلك عبر تطهير وتحيين سجلات ترسيم هذه الأملاك والتحضير لسجل إلكتروني يعكس حقيقتها وخصوصياتها ويمكّن من إستصدار إحصائيات صحيحة يمكن إعتماها.

في هذا الإطار يتجه العمل على تطهير ترسيمات العقارات المسجلة التابعة لملك الدولة الخاص الكائنة بولايات تونس الكبرى والمقدر عددها بـ 4703 ترسيما، وكذلك ترسيم المساكن الإدارية الموجودة بنفس المنطقة والمقدر عددها بـ 1609 مسكنا.

• مؤشرات قياس أداء الهدف

- لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قياس وهما :
- نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى
- نسبة ترسيم المساكن المدرجة ببنك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى.

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
17.81	15.69	13.56	11.43	9.31	6.59	4.06	نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى	
48.91	43.94	38.97	34	29.02	25.54	20.13	نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى	

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة (مطلوبة وغير مسندة)	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
460	<ul style="list-style-type: none"> - التكوين المستمر للمستشارين المقررين لأطارات وأعوان جهاز الكلف العام بنزاعات الدولة. - رفع القضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة. - تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي. - التقرير في القضايا المرفوعة ضدها. - الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والترافع في حق الدولة. - الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة - إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده وتنفيذ الأحكام القضائية بالزام صندوق الضمان بالأداء. - تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة. - إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة. - إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون. - تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية. 	<p>%60</p> <p>%6</p>	<p>المؤشر 1-1-3-1: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها .</p> <p>المؤشر 2-1-3-1: نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة</p>	<p>الهدف 1: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - تكليف و متابعة عدول التنفيذ لتنفيذ السندات التنفيذية - طلب المساعدة على تنفيذ الأحكام من الخبراء العدليين و الأمن الوطني و الإدارات الجهوية لأملك الدولة و الشؤون العقارية... - إسترجاع ملفات التنفيذ من عدول التنفيذ الذين إنقطعوا عن العمل بسبب الوفاة أو العقوبات التأديبية أو لأي سبب آخر - تكليف عون على المستوى الجهوي لمتابعة ملفات التنفيذ تحت إشراف المدير الجهوي لأملك الدولة و الشؤون العقارية - حفظ ملفات التنفيذ 	%32	<p>المؤشر 1-2-1-3: تنفيذ السندات التنفيذية المنفذة</p>	<p>الهدف 2: تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة</p>
255	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات حال صدور الأمر المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للاختبارات. - تأهيل المنتدبين سنة 2017 على المستويين المركزي والجهوي للمساهمة بأقصى طاقة في الدورة الإنتاجية - انتداب أعوان إداريين و عملة حسب التعهدات الحاصلة. - استرجاع تنفيذ الأقساط المبرمجة ضمن نفقات التنمية التي سبق برمجتها على المدى المتوسط - تسوغ بناية قادرة على استيعاب كل الموظفين و توفير الحد الأدنى من ظروف العمل المستوجبة و المتناسبة مع درجة تأطير الإدارة العامة للاختبارات، وفي حال التعذر برمجة توسعة للمقر الحالي كما سبق طلبه - تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات حال صدور الأمر المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للاختبارات. - تأهيل المنتدبين سنة 2017 على المستويين المركزي و الجهوي للمساهمة بأقصى طاقة في الدورة الإنتاجية - انتداب أعوان إداريين و عملة حسب التعهدات الحاصلة. - استرجاع تنفيذ الأقساط المبرمجة ضمن نفقات التنمية التي سبق برمجتها على المدى المتوسط - برمجة توسعة المقر الحالي للإدارة العامة للاختبارات أو تسوغ بناية قادرة على استيعاب كل الموظفين و توفير الحد الأدنى من ظروف العمل المستوجبة و المتناسبة مع درجة التأطير الحاصلة - التنسيق مع الإدارات الجهوية لتدخل الإدارة المركزية لدعم فرق الاختبار الجهوية عند الحاجة 	<p>%91</p> <p>110 يوم</p>	<p>المؤشر 1-3-2-3: نسبة انجاز الاختبارات</p> <p>المؤشر 2-3-2-3: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى</p>	<p>الهدف 3: تطوير جودة الاختبارات</p>
418	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير كفاءة المراقبين - ترفيع نسق إنجاز المهمات الرقابية - رفع مستوى التنسيق مع وزارة الداخلية 	<p>%53</p> <p>% 5.2</p> <p>%90</p>	<p>المؤشر 1-4-3-3: نسبة إنجاز مهمات رقابية وتقييم التصرف المبرمجة سنويا</p> <p>المؤشر 2-4-3-3: نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة</p> <p>المؤشر 3-4-3-3: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية</p>	<p>الهدف 4: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام</p>

255	<p>- ترفيع نسق المعاينات الميدانية - مراجعة إدارة الملكية العقارية - مراجعة ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري - تركيز عمل مصالح ترسيم العقارات التي على ملك الدولة الخاص على جزئين جزء يتعلق بالعمل اليومي العادي وجزء يتعلق بعمليات التحيين</p>	<p>%13.56</p> <p>%38.97</p>	<p>المؤشر 3-4-5-1: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى</p> <p>المؤشر 3-4-5-2: نسبة ترسيم المساكن الإدارية المدرجة بينك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى</p>	<p>الهدف 5: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة</p>
-----	---	-----------------------------	---	---

3. نفقات البرنامج.

1-3 ميزانية البرنامج .

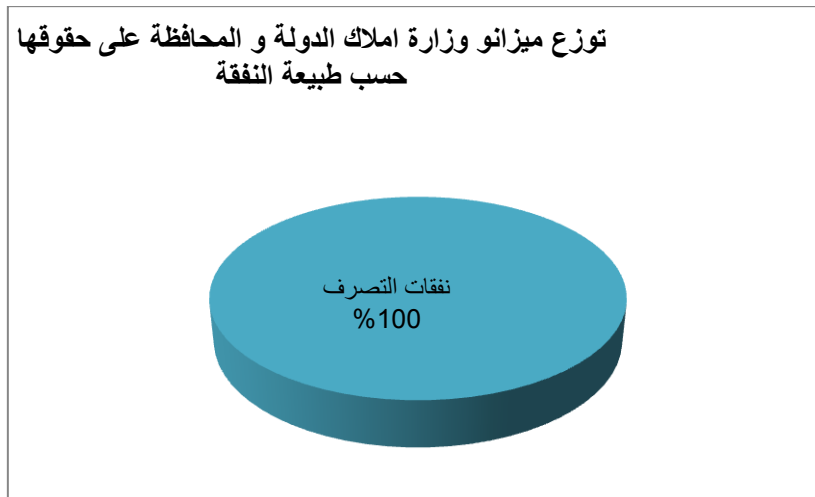
تطور إعتمادات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها :

(الوحدة: ألف دينار)

نسبة التطور 2017-2016		تقديرات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
35.09	3,696,530	14.226,242	14.226,242	10.530	8.278	العنوان الأول : نفقات التصرف
35.09	3,696,530	14.226,242	14.226,242	10.530	8.278	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	العنوان الثاني : نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
35.09	3,696,530	14.226,242	14.226,242	10.530	8.278	مجموع البرنامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع إعتمادات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها حسب طبيعة النفقة
إعتمادات الدفع



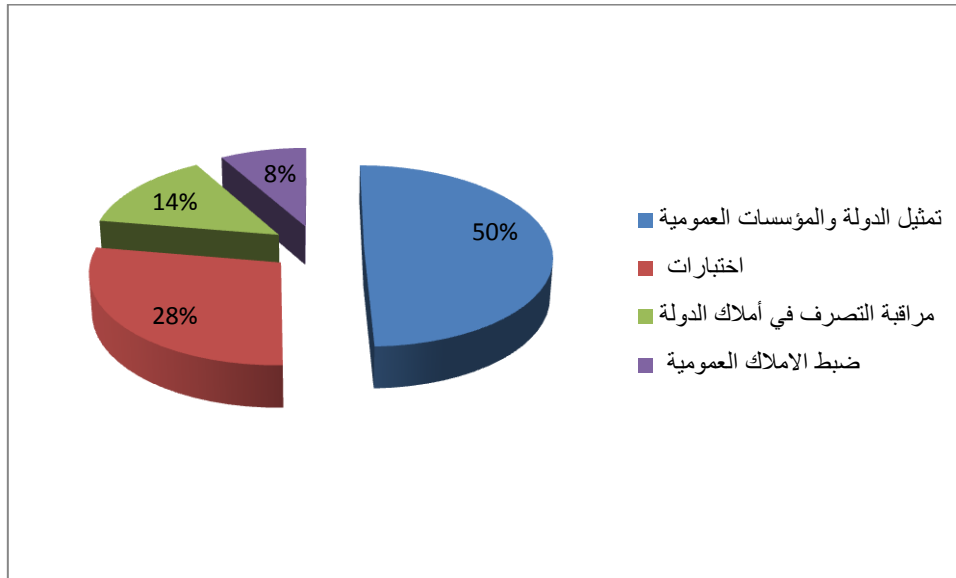
توزيع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها لسنة 2018
حسب البرامج الفرعية
إعتمادات الدفع

(الوحدة : ألف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي ضبط الأملاك العمومية	برنامج مراقبة التصرف في أملاك الدولة	برنامج فرعي إختبارات	برنامج تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية	البرامج الفرعية
					طبيعة النفقة
14.226,242	1.179,645	2.001,856	3.992,820	7.051,921	نفقات التصرف
14.226,242	1.179,645	2.001,856	3.992,820	7.051,921	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
14.226,242	1.179,645	2.001,856	3.992,820	7.051,921	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها لسنة 2018
حسب البرامج الفرعية
إعتمادات الدفع



2-3 إطار النفقات متوسطة المدى 2018-2020 لبرنامج حماية أملاك الدولة و المحافظة على حقوقها.

2-3-1 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج:

(الوحدة الألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
17.057,26	15.506,603	14.226,242	2.947	2.505	8.502	-	نفقات التصرف
17.057,263	15.506,603	14.226,242	2.947	2.505	8.502	-	على موارد الميزانية
17.057,263	15.506,603	14.226,242	2.947	2.505	8.502	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
999,000	2.253,000	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
999,000	2.253,000	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
999,000	2.253,000	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
18.056.263	17.759 ,603	14.226,242	2.947	2.505	8.502	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية:
3-2-2-1/ إطار النفقات متوسطة المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء

(الوحدة الألف دينار)

النفقات	تقديرات			ق.م 2017	انجازات		
	2020	2019	2018		2016	2015	2014
نفقات التصرف	8.455,252	7.686,593	7.051,921	6033	5338	5540	-
على موارد الميزانية	8.455,252	7.686,593	7.051,921	6033	5338	5540	-
التأجير العمومي	8.455,252	7.686,593	7.051,921	6033	5338	5540	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	(2)240,000	(1)990,000	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	(2)240,000	(1)990,000	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	(2)240,000	(1)990,000	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية	-	-	-	-	-	-	-
الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	5.675,252	8.676,593	7.051,921	6033	5338	5540	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

(1): 990 أ.د = 460 أ.د بعنوان إقتناء 10سيارة وظيفية و 02سيارة مصلحة لازمة لتنقلات المستشارين المقررين بالإدارة العامة لنزاعات الدولة وتنقلات ممثلي المكلف العام بنزاعات الدولة بالإدارات الجهوية لأملك الدولة و الشؤون العقارية (لحضور الجلسات و المرافعات بالمحاكم) +180 أ.د بعنوان إستثمارات متعلقة بحاجيات البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء" + 350 أ.د تكلفة إقتناء أرض لبناء مقر هيئة قضايا الدولة .
(2): 240 أ.د = 60 أ.د بعنوان إقتناء 02سيارة مصلحة لازمة +180 أ.د بعنوان إستثمارات متعلقة بحاجيات البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء" (تجهيزات إدارية، دراسات و تجهيزات إعلامية و مصاريف تكوين) .

3-2-2-2/إطار النفقات متوسطة المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي الإختبارات

(الوحدة الألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
4.787,390	4.352,173	3.992,820	2384	829	938	-	نفقات التصرف
4.787,390	4.352,173	3.992,820	2384	829	938	-	على موارد الميزانية
4.787,390	4.352,173	3.992,820	2384	829	938	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
(2)255,000	(1)590,000	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
(2)255,000	(1)590,000	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
(2)255,000	(1)590,000	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
5.042.390	4.942,173	3.992,820	2384	829	938	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

- (1) 590 أ.د = 255 أ.د بعنوان القسط الأول من بقية تكلفة مشروع "إختبار العقارات المخصصة للتنمية" + 135 أ.د بعنوان إستثمارات متعلقة بحاجيات البرنامج الفرعي " إختبارات" (دراسات و تجهيزات إعلامية: 25 أ.د+ تكوين لفائدة خبراء: 10 أ.د+ تجهيزات إدارية: 100 أ.د)+ 200 أ.د : تكلفة مشروع تهيئة مقر وكالة الإختبارات.
- (2) 255 أ.د = 255 أ.د بعنوان القسط الثاني و الأخير من تكلفة مشروع "إختبار العقارات المخصصة للتنمية".

3-2-2-3 إطار النفقات متوسطة المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي مراقبة التصرف في أملاك
الدولة والمال العام

(الوحدة الألف دينار)

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2.400,225	2.182,023	2.001,856	1328	1419	1234	-	نفقات التصرف
2.400,225	2.182,023	2.001,856	1328	1419	1234	-	على موارد الميزانية
2.400,225	2.182,023	2.001,856	1328	1419	1234	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	418,000	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2.400,225	2.600,023	2.001,856	1328	1419	1234	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-4 إطار النفقات متوسطة المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي ضبط الأملاك العمومية
(الوحدة الألف دينار)

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1.414,394	1.285,813	1.179,645	785	693	791	-	نفقات التصرف
1.414,394	1.285,813	1.179,645	785	693	791	-	على موارد الميزانية
1.414,394	1.285,813	1.179,645	785	693	791	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
(2)504,000	(1)255,000	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
504,000	255,000	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
504,000	255,000	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1.919,394	1.540,81	1.179,6453	785	693	791	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

- (1): 255 أ.د = القسط الأول من تكلفة مشروع تطهير سجلات أملاك الدولة و المقدرة ب 759 أ.د ، سيتم إستعمالها لإقتناء سيارات إدارية ، حواسيب، آلات طباعة و مكاتب.
(2): 504 أ.د = بقية تكلفة مشروع تطهير سجلات أملاك الدولة (759 أ.د – 255 أ.د).

برنامج القيادة والمساندة

المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج رئيس البرنامج : السيد الحبيب الجريدي المدير العام للمصالح المشتركة مدة توليه مهمة رئيس البرنامج: بداية من من 30 جانفي 2017 إلى اليوم.
1- نسبة التأطير بالإدارات الجهوية. 2- نسبة التكوين.	الهدف 1 تحسين التصرف في الموارد البشرية	الميزانية إعتمادات الدفع بحساب الألف الدينار
1-معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة.	الهدف 2 تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود	المبلغ : 34.034,573 أ.د.
1-نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية. 2-تجديد أسطول الحواسيب.	الهدف 3 تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة	النسبة من ميزانية الوزارة: 55 % نفقات التصرف: 18.139,573 أ.د. نفقات التنمية: 1.895 أ.د. صناديق الخزينة: 14.000 أ.د.

1- تقديم البرنامج:

يحتل برنامج القيادة والمساندة دورا محوريا لبلورة مختلف التوجهات والمساهمة البناءة في تحقيق الأهداف المرسومة لمختلف البرامج العملية، وتتمحور أولويات برنامج القيادة والمساندة كما يلي:

➤ **في مجال القيادة:** رسم الإستراتيجية العامة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية والإشراف على مختلف البرامج وإسداء الخدمات المطلوبة وتفعيل حوار التصرف وتنشيطه إلى جانب تحسين علاقة الإدارة مع الجهات المتدخلة.

➤ **في مجال المساندة:** توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها وتحقيق أهدافها المرسومة في أحسن الظروف، وفي هذا الصدد فإن برنامج القيادة والمساندة يتدخل أفقيا من أجل تقديم الدعم المادي والإداري والفني لبقية برامج الوزارة بغاية تركيز هيكله عصرية مدعومة بالموارد البشرية اللازمة ومعززة بالتقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة البرامج العملية كترشيد الإستهلاك في علاقة بمعاوضة مجهود الدولة في مجال الضغط على النفقات.

التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

ترتكز خطة البرنامج على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقمي بجودته بالإضافة إلى معاوضة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي في نطاق دعم اللامركزية وتأمين ودعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج والمكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

القيادة والمساندة

البرامج الفرعية

الأهداف

المؤثرات

إعلامية الإدارة

تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين
التجهيزات ذات العلاقة

تجديد أسطول
الحواسيب

نسبة النفاذ إلى
الشبكة
المعلوماتية

الإشراف والمساندة

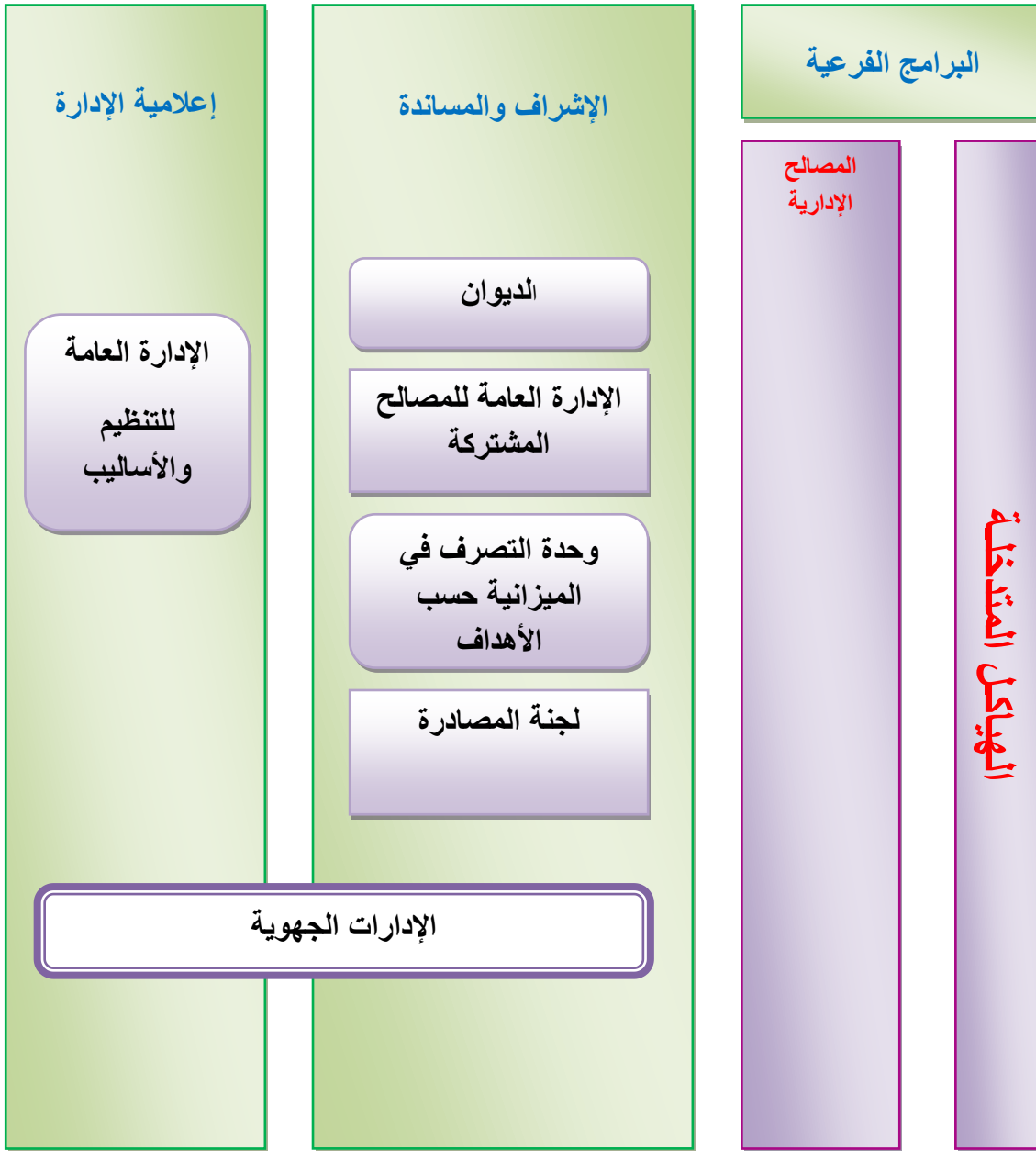
تحسين التصرف
في وسائل النقل
وترشيد استهلاك
الوقود

تحسين التصرف في
الموارد البشرية

معدل استهلاك
الوقود لسيارات
المصلحة

نسبة التأطير
بالإدارات الجهوية

نسبة التكوين



البرامج الفرعية:

يضم برنامج القيادة والمساندة برنامجين فرعيين يعملان على تحقيق جملة من الأنشطة

قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. وفيما يلي بيانها:

➤ **الإشراف والمساندة** (الديوان والإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات الجهوية

لأملاك الدولة و الشؤون العقارية و وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

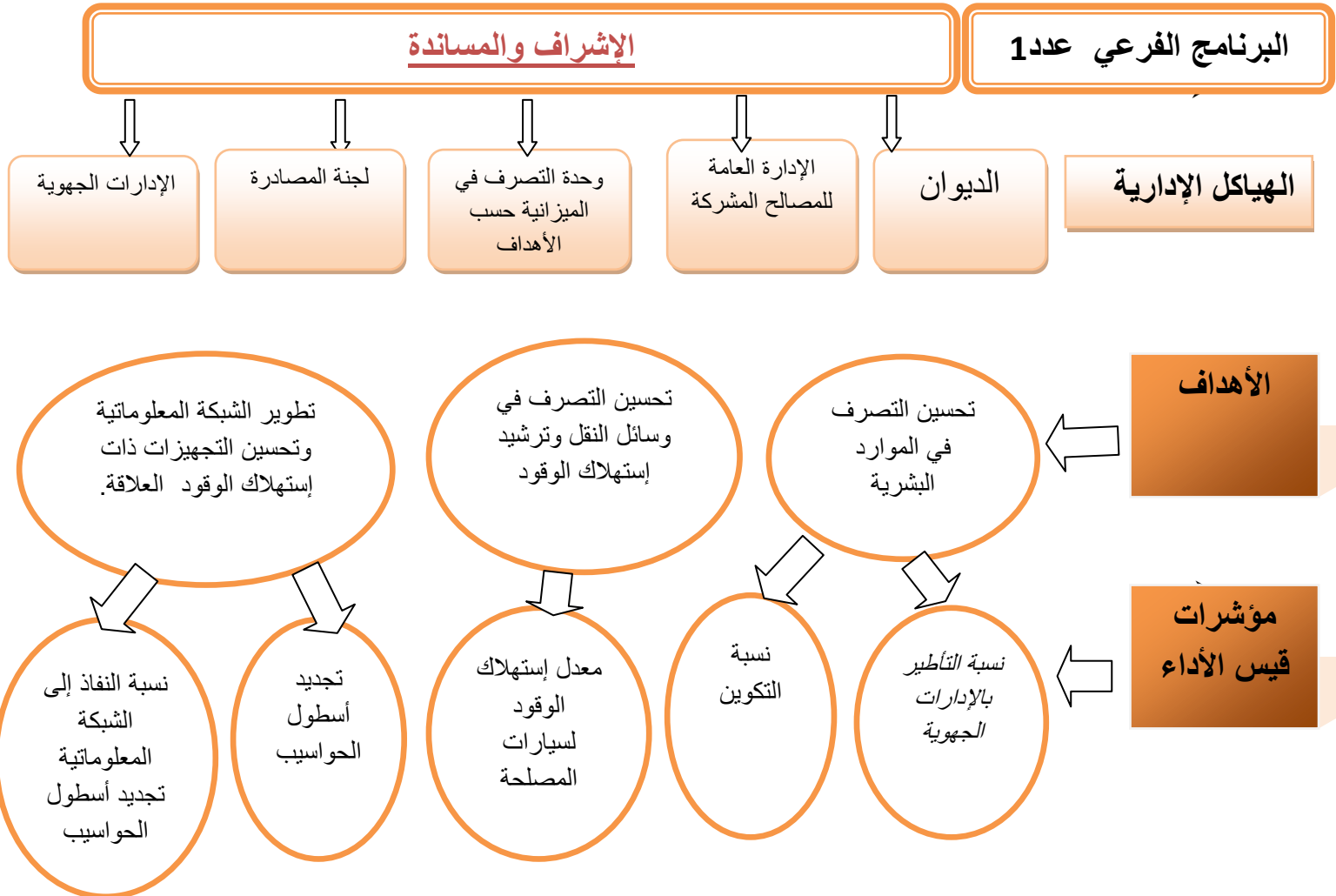
ولجنة المصادرة).

➤ **إعلامية الإدارة** (الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية).

البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة. ويتولى:

ترشيد التصرف في الوسائل البشرية والمادية بكافة مصالح الوزارة.

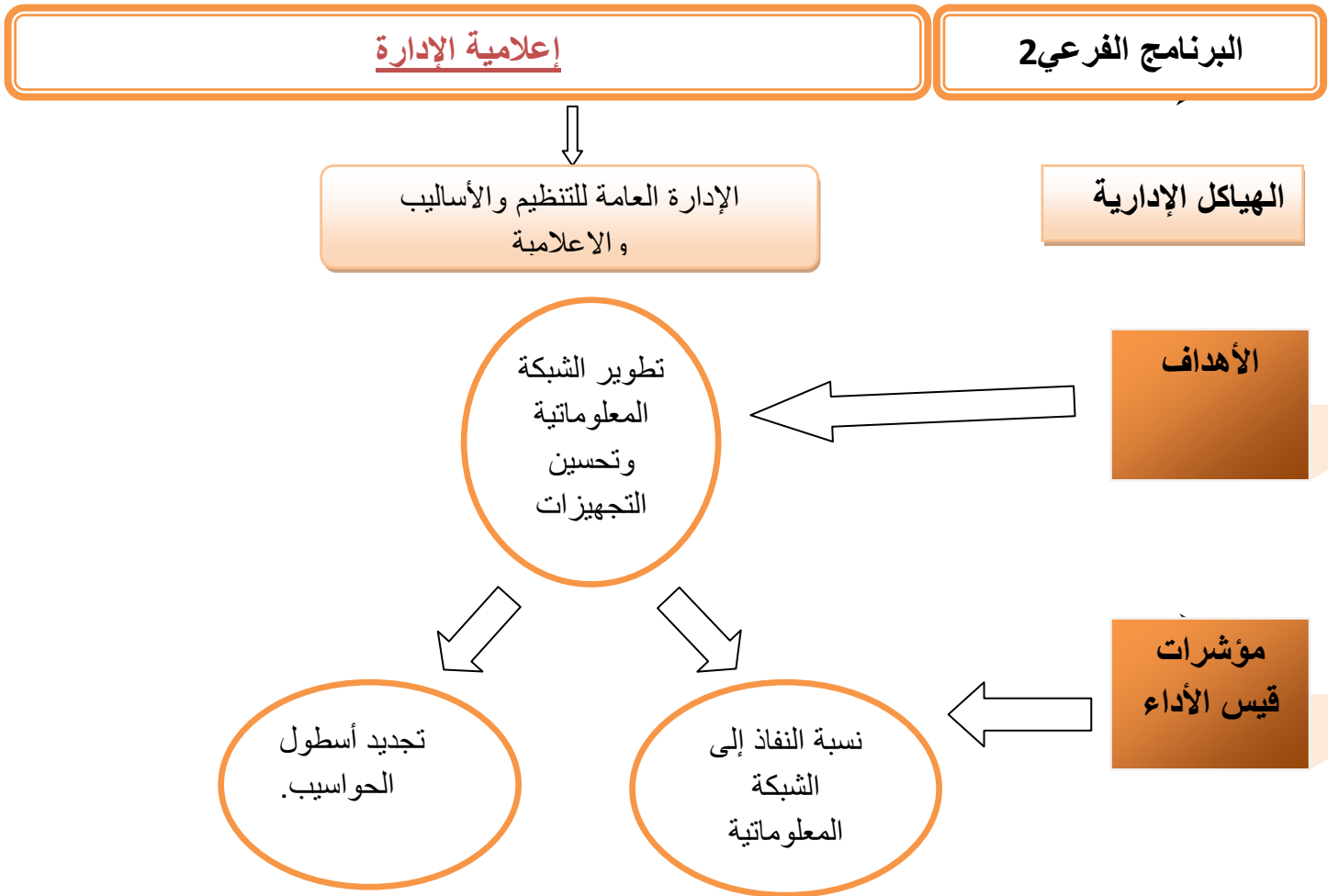
خارطة البرنامج الفرعي الإشراف و المساندة



البرنامج الفرعي 2: إعلامية الإدارة: و يتولى:

- تطوير إستعمال الإعلامية داخل الإدارة
- ضمان حسن إستعمال وصيانة التجهيزات والبرامج الإعلامية
- دراسة المشاريع الإعلامية المتعلقة بأنشطة مختلف مصالح الوزارة و ضمان متابعة تنفيذ الإصلاحات المعتمدة في مجال الإعلامية
- إعداد برامج التكوين والتدريب لفائدة أعوان الوزارة وفنييها

خارطة البرنامج الفرعي إعلامية الإدارة



2- أهداف ومؤشرات قياس أداء الخاصة بالبرنامج

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قياس الأداء:

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود
3. تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

وتندرج هذه الأهداف في إطار التوجهات الوطنية للرقى بجودة الخدمات الإدارية وتعزيز لامركزية الإدارة والنهوض بها وذلك عبر دعم لامركزية التكوين من خلال برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية والمعرفية للأعوان ودعم حظوظهم في فرص النجاح والترقية بالمناظرات الداخلية كتنمية مهارات العملة لتحسين الخدمات بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة في مجال ترشيد الاستهلاك للضغط قدر الإمكان على النفقات وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لسير المصالح.

الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية والعمل على حسن توظيفها.
مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة البرنامج الفرعي الإشراف والمساندة
مؤشرات الهدف:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
31	31	30	29	29.5	27	27	نسبة التأطير بالإدارات الجهوية	
15	14	13	12	7.8	1.5	11	نسبة التكوين	

الهدف 2.1.9 : تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد إستهلاك الوقود

تقديم الهدف: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد إستهلاك الوقود
مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة ، البرنامج الفرعي الإشراف والمساندة
مؤشرات الهدف:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
8	8	8.5	8.5	8.81	9.8	9.5	معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة	

الهدف 3.2.9 : تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

تقديم الهدف: تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة وذلك من خلال توسيع وصيانة الشبكات وتجديد أسطول الحواسيب.

مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة، البرنامج الفرعي الإشراف والمساندة
مؤشرات الهدف:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	100	100	100	100	86.78	83.78	نسبة مائوية	نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية
178	353	473	547	514	-	-	عدد (حاسوب)	تجديد أسطول الحواسيب

أهم الأنشطة المبرمجة لسنة 2018 لتحقيق تقديرات المؤشرات:

1. تركيز وتوسيع الشبكة المعلوماتية الداخلية لبعض المقرات الجهوية والمركزية للوزارة
2. اقتناء جدار ناري
3. تنفيذ عقد الصيانة المتعلق بالشبكة المعلوماتية
4. القيام بمهمة التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية
5. إعادة انجاز منظومة لمتابعة قضايا نزاعات الدولة
6. تطوير منظومة خاصة بالتصرف في المراسلات
7. اقتناء وتركيز نظام اقتراضي
8. بعث طلب عروض لاقتناء معدات إعلامية.
9. الصيانة الداخلية والخارجية للمعدات الإعلامية.

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

تقدير الإ اعتمادات للأنشطة	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
20	الإنجابات والنقل نحو الإدارات الجهوية	30	المؤشر 1.1.1.9 نسبة التأطير بالإدارات الجهوية.	الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية
48	تكوين الدورات التكوينية وتعميمها على كافة الموظفين والعملة.	12	المؤشر 2.1.1.9 نسبة التكوين	
200	متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية وتركيز منظومة GPS .	8.5	المؤشر 1.2.1.9 معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود
-	صيانة الشبكات عبر تحيين رخص المضاد الفيروسي وتوسيع وصيانة الشبكات	100	المؤشر 1.3.2.9 نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية.	الهدف 3.2.9 : تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة.
-	تدعيم أسطول الحواسيب عبر إقتناء 254 حاسوبا جديدا.	473	المؤشر 2.3.2.9 : تجديد أسطول الحواسيب.	

1.3- ميزانية البرنامج

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة
إعتمادات الدفع

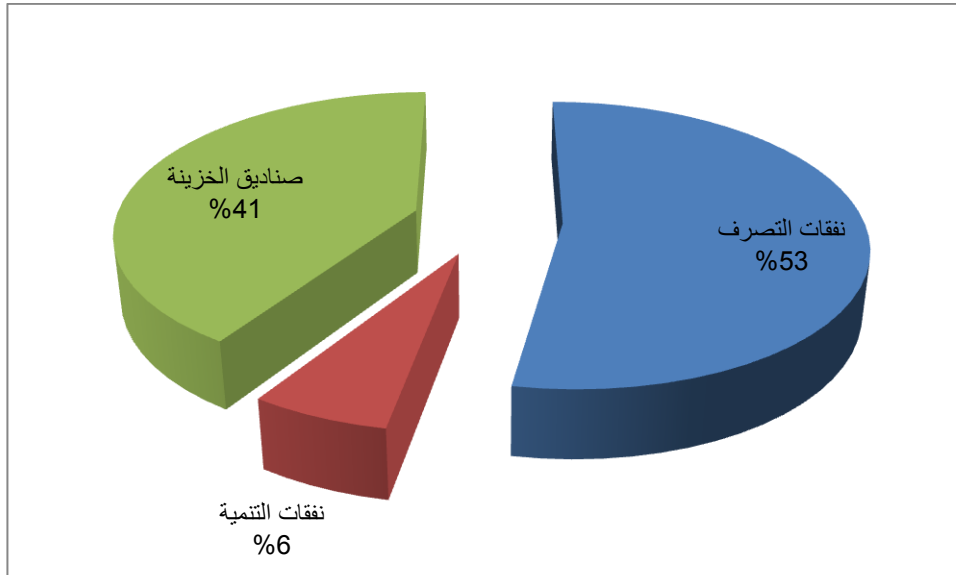
(الوحدة: ألف دينار)

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية (1) 2017	إنجازات 2016	بيان النفقات
النسبة % ((1)-(2)) (1)	المبلغ (1)-(2)	إعتمادات الدفع (2)	إعتمادات التعهد			
36,9	-10.632,427	18.139,573	18.139,573	28772	25040	نفقات تصرف
30,4	-10.447,427	13.854,573	13.854,573	24302	20182	تأجير عمومي
4,4	-160,000	3.487,000	3.487,000	3647	4035	وسائل مصالح
0,3	-25,000	798,000	798,000	823	823	تدخل عمومي
-6	-120,000	1.895,000	785,000	2015	3015	نفقات تنمية
	-120,000	1.895,000	785,000	2015	3015	إستثمارات مباشرة
	-120,000	1.895,000	785,000	2015	3015	على الميزانية
-	-	-	-	-	-	على القروض الخارجي
-	-	-	-	-	-	تمويل عمومي
-	-	-	-	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	-	-	على القروض الخارجي
7,14	-1.000,000	14.000,000	14.000,000	15000	11183	صناديق الخزينة
-25,6	-11.752,427	34.034,573	32.924,573	45787	39238	المجموع العام

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية..

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

إعتمادات الدفع



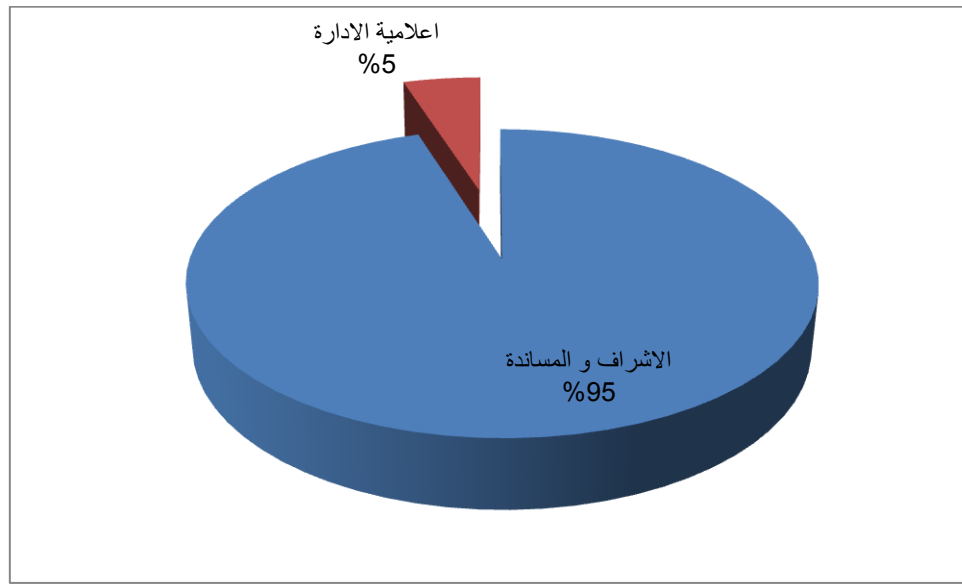
توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية إعتمادات الدفع

(الوحدة: ألف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي اعلامية الإدارة	برنامج فرعي الإشراف والمساندة	البرنامج الفرعي طبيعة النفقة
18.139,573	1.534,317	16.605,256	نفقات تصرف
13.854,573	1.534,317	12.320,256	تأجير عمومي
3.487,000	-	3.487,000	وسائل مصالح
798,000	-	798,000	تدخل عمومي
1.895,000	145,000	1750,000	نفقات تنمية
1.895,000	145,000	1750,000	إستثمارات مباشرة
1.895,000	145,000	1750,000	على الميزانية
-	-	-	على القروض الخارجية
-	-	-	تمويل عمومي
-	-	-	على الميزانية
-	-	-	على القروض الخارجية
14.000,000	-	14.000,000	صناديق الخزينة
34.034,573	1.679,317	32.355,256	المجموع العام

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية إعتمادات الدفع



3-2- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة والمساندة.

3-2-1 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج.

(الوحدة الألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
21.568,643	19.821,485	18.139,573	28772	25040	25.246	-	نفقات التصرف:
16.611,634	15.101,485	13.854,573	24302	20182	21.779	-	التأجير العمومي
4.022,000	3.830,000	3.487,000	3647	4035	3.335	-	وسائل المصالح
935,000	890,000	798,000	823	823	133	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
3.220,000	3.190,000	1.895,000	2015	3015	-	-	نفقات التنمية:
3.220,000	3.190,000	1.895,000	2015	3015	-	-	الإستثمارات المباشرة
3.220,000	3.190,000	1.895,000	2015	3015	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة:
-	-	-	-	-	-	-	الإستثمارات المباشرة
15.000	15.000	14.000,000	15.000	11183	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
39.788,643	38.011,485	34.034,573	45787	39238	-	-	الميزانية بدون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية:

1.2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: الإشراف والمساندة:

(الوحدة ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
19.728,978	18.149,079	16.605,256	25792	24159	25.246	-	نفقات التصرف:
14.771,987	13.429,079	12.320,256	21322	19302	21.779	-	التأجير العمومي
4.022,000	3.830,000	3.487,000	3647	4035	3.335	-	وسائل المصالح
935,000	890,000	798,000	823	823	133	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
2.720,000	2.590,000	1.750,000	2.510	2778	2.471	-	نفقات التنمية:
2.720,000	2.590,000	1.750,000	2.510	2778	2.471	-	الاستثمارات المباشرة
2.720,000	2.590,000	1.750,000	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة:
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
15.000,000	15.000,000	14.000,000	15.000	11183	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
37.448,978	35.739,079	32.355,256	37.764	38120	-	-	الميزانية بدون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: إعلامية الإدارة

(الوحدة ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1.839,647	1.672,406	1.534,317	980	881	964	-	نفقات التصرف:
1.839,647	1.672,406	1.534,317	980	881	964	-	على موارد الميزانية
1.839,647	1.672,406	1.534,317	980	881	964	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
500,000	600,000	145,000	210	238	-	-	نفقات التنمية:
-	-	-	210	238	-	-	الإستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة:
-	-	-	-	-	-	-	الإستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2.339,647	2.272,406	1.679,317	1190	1118	-	-	الميزانية بدون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

مؤسسات

تحت الإشراف ملحق

ببرنامج القيادة والمساندة:

إدارة الملكية العقارية

توطئة

في إطار إنخراط مؤسسة الملكية العقارية في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف باعتبارها مؤسسة تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ، تم ضبط أولوياتها الإستراتيجية للفترة القادمة ، برامجها ، أهدافها و مؤشرات قياس أداءها .
و باعتبار خصوصية مهمة مؤسسة الملكية العقارية ، يتمثل التوجه في اعتماد عقد أهداف كإطار منظم للعلاقة بين المؤسسة و سلطة الإشراف فيما يتعلق بمتابعة الأداء والقدرة على تحقيق الأهداف.

I التعريف :

تقديم المؤسسة :

تعتبر مؤسسة الملكية العقارية مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي و بميزانية ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971.

و تتمثل المهمة الرئيسية لإدارة الملكية العقارية في مسك السجل العقاري وحفظ الحقوق العينية المتعلقة بالعقارات وإشهارها بالسجل العقاري لفائدة المتعاملين معها.

النشاط الرئيسي للمؤسسة:

تستمد إدارة الملكية العقارية مهامها أساسا من مجلة الحقوق العينية و تتمثل مهمتها الرئيسية في مسك السجل العقاري و لها أربعة وظائف رئيسية :

- *وظيفة ترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري ،
- *الوظيفة الإشهارية لمحتوى السجل العقاري ،
- *وظيفة تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري ،
- *وظيفة حفظ الوثائق.

مرجع الأحداث :

يعود إحداث إدارة الملكية العقارية إلى غرة جويلية 1885 وأصبحت في سنة 1970 مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي ،ميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بضبط قانون المالية لتصرف سنة 1971 و ألحقت بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بمقتضى القانون عدد 61 لسنة 1991 المؤرخ في 22 جويلية 1991 .

مرجع التنظيم الإداري و المالي :

يعود التنظيم الهيكلي الحالي لإدارة الملكية العقارية إلى سنة 2017 و ذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 613 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 .

1- الإستراتيجية العامة للمؤسسة :

إن لإدارة الملكية العقارية دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للدولة من خلال تأدية وظائفها و لغاية دعم مهامها ضبطت خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط لتحسين جودة خدماتها و تقريب الخدمة من المواطن و تقليص الآجال.

2- الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة :

تتمثل الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة الملكية العقارية بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة في ما يلي :

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية و ذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات و ضمان دقتها وسلامتها.
- تطوير أساليب الحفظ و التصرف في ملفات الترسيم و ذلك بتعصير فضاءات الحفظ و طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم .
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري و ذلك بتوفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية .
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري و رقمنة الوثائق و بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

و في هذا الإطار تم ترتيب الأولويات الإستراتيجية المذكورة أعلاه وفق محورين و هما:

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية.
- المحافظة على الوثائق و الأرشفة .

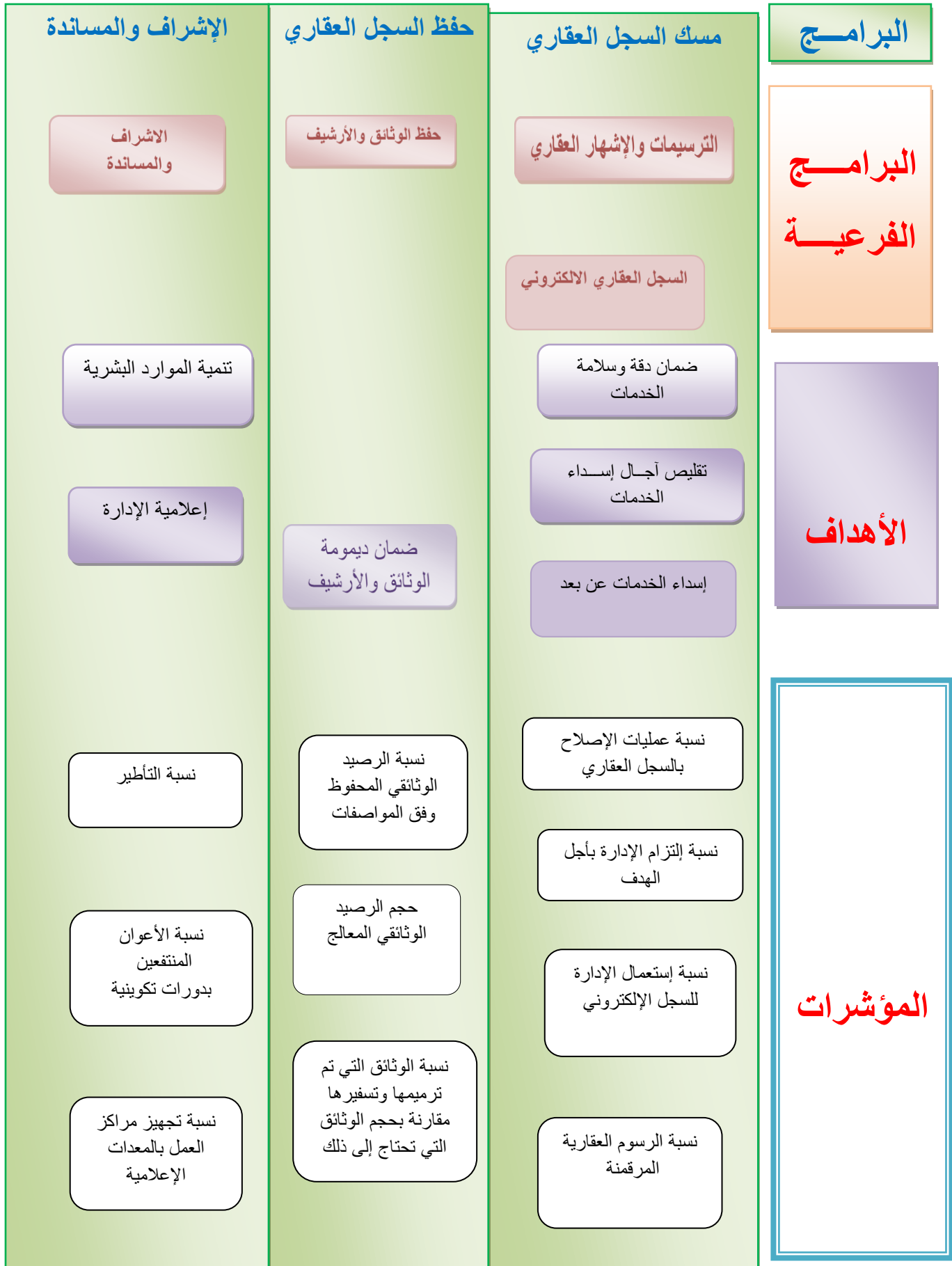
3- الأهداف الإستراتيجية :

- ضمان دقة و سلامة الخدمات،
- تقليص آجال إسداء الخدمات،
- إسداء الخدمات عن بعد،
- ضمان ديمومة الوثائق و الأرشفة،
- تنمية الموارد البشرية ،
- إعلامية الإدارة.

4- برامج المؤسسة

تم ضبط ثلاثة برامج تترجم التوجه الإستراتيجي للمؤسسة على النحو التالي:

- * برنامج عدد 1: مسك السجل العقاري.
- * برنامج عدد 2: حفظ السجل العقاري .
- * برنامج عدد 3: القيادة و المساندة.



5- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

تقديرات إعتمادات الأنشطة	الأنشطة	تقديرات المؤشرات	مؤشرات قياس أداء الأهداف	الهدف
-	- دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها - دعم المراقبة الدورية لنشاطات الإدارات الجهوية ومتابعة حسن إستغلال التطبيقات الإعلامية - توحيد طرق العمل وتحيين دليل الإجراءات	0.08%	المؤشر 1-1: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات
-	- دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها خاصة في مجال الإعلامية - تدعيم الإدارات الجهوية بالمعدات الاعلامية	85%	المؤشر 1-2: نسبة إلتزام الإدارة بأجل الهدف	الهدف 2: تقليل آجال إسداء الخدمات
-	- تعميم المنظومة الاعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية	70%	المؤشر 1-3: نسبة إستعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2)	الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد
-	- الترفيع في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية وذلك بتكوين فريق عمل بكل ادارة جهوية للقيام بهذه المهمة.	94%	المؤشر 2-3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة .	
-	- إقتناء الرفوف و المعدات الخصوصية للحفظ.	30%	المؤشر 1-4: نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشفيف
-	- معالجة الوثائق بإستعمال التقنيات الإلكترونية و الميكروغرافية و ذلك بتجديد و تطوير المعدات الخاصة بها وتركيز منظومة إعلامية لبقية مكونات الرصيد الوثائقي المحفوظ مركزيا و جهويا.	20 متر خطي	المؤشر 2-4: حجم الرصيد الوثائقي المعالج	
-	- إحداث خلية خاصة بترميم وتسفير الوثائق - إقتناء المعدات الخاصة بترميم وتسفير الوثائق - تكوين فريق مختص في الغرض	10%	المؤشر 3-4: نسبة الوثائق التي سيتم ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج إلى ذلك	
-	- تدعيم المؤسسة بإنتدابات جديدة - الزيادة في نسب الخطط المخصصة للترقية	64,5%	المؤشر 1-5: نسبة التأطير	الهدف 5: تنمية الموارد البشرية
-	- تكثيف الدورات التكوينية وتخصيص الإعتمادات الضرورية لذلك	12%	المؤشر 2-5: نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	
-	- إقتناء المعدات الإعلامية المبرمجة ضمن الخطة الإستراتيجية وتجديد أسطول المعدات الإعلامية كلما إقتضت الحاجة ذلك	77,74%	المؤشر 1-6: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية	الهدف 6: إعلامية الإدارة

تقديم عام لموارد المؤسسة و مصادرها:

تتمثل موارد إدارة الملكية العقارية في ما يلي :

- المعلوم النسبي المستخلص عند ترسيم العمليات العقارية بأنواعها (الفصل 26 من القانون عدد 88 لسنة 1980 المتعلق بقانون المالية لسنة 1981 و كما تم تنقيحه بمقتضى أحكام الفصل 6 من المرسوم عدد 56 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011)
- المعلوم النسبي الموظف على ترسيم الرهون العقارية او التشطيب عليها (الفصل 45 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 المتعلق بقانون المالية لسنة 1983 المنقح للفصل 26 من القانون عدد 88 لسنة 1980)،
- المعلوم التقديري الموظف على ترسيم أو تشطيب توثيقات الرهون بالنسبة للقروض الممنوحة أو المضمونة من قبل الدولة (الأمر عدد 79 لسنة 1960 المؤرخ في 05 مارس 1960)،
- معالم بعنوان خدمات مسداة من قبل إدارة الملكية العقارية (الأمر الحكومي عدد 1153 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016) .
- معلوم تحرير العقود.(الأمر عدد 2114 لسنة 1992 المؤرخ في 30 نوفمبر 1992) .

ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2018 (إعتمادات الدفع)

(الوحدة ألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
54.600	54.100	48.982	49.170	46.994	43.592	37.240	نفقات التصرف:
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
54.600	54.100	48.982	49.170	46.994	43.592	37.240	على الموارد الذاتية للمؤسسات
7.600	45.000	43.000	43.300	41.000	36.783	32.915	التأجير العمومي
1.500	7.600	4.600	4.600	4.600	5.345	3.130	وسائل المصالح
54.600	1.500	1.082	1.270	1.394	1.464	1.195	التدخل العمومي
4.000	4.000	6.500	2.000	1.587	2.976	300	نفقات التنمية:
-	-	-	-	-	-	-	الإستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
4.000	4.000	6.500	2.000	1.587	2.976	300	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة:
-	-	-	-	-	-	-	الإستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية بدون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
58.600	58.100	55.482	51.170	48.581	46.568	37.540	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الإقْتناء لفائدة الدولة
والتصرّف في أملاكها غير الفلاحية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية.
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
 4. تعريف المؤشر: نسبة المساحة المسواة وهي المساحات إما التي أعدت في شأنها عقود إدارية تمّ إمضاؤها من طرف المستحقين أو التي تم استصدار أوامر انتزاع بشأنها.
 5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- لجان الإستقصاء والمصالحة ولجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية
 - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
 - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
 - الإدارات الجهوية للملكية العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المساحة المسواة (سنويًا)
مساحة الطلبات الواردة من مختلف الوزارات
وحدة المؤشر: نسبة مائوية
2. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مساحة العقارات المزمع شراؤها لفائدة المشاريع العمومية والتي ورد بخصوصها طلب اقتناء من طرف الوزارات صاحبة المشاريع.
- مساحة العقارات المضمّنة بتقارير لجان الإستقصاء والمصالحة و التي توصلت للجان المذكورة إلى إتفاق صلح بشأنها مع المالكين أو لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية.
- المساحة التي رفض مالكوها القيمة المعروضة عليهم والتي صدر بشأنها أوامر انتزاع.
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- الملفات الفنية المحالة من طرف مختلف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات بالمرضاة لفائدة إنجاز مشاريع عمومية
- تقارير لجان الإستقصاء والمصالحة
- تقارير لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية
5. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة
6. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 %
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد كمال عبيد ،مدير الإقتناء.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
60	55	52	50	45	67	52	نسبة مائوية	نسبة المساحة المسواة

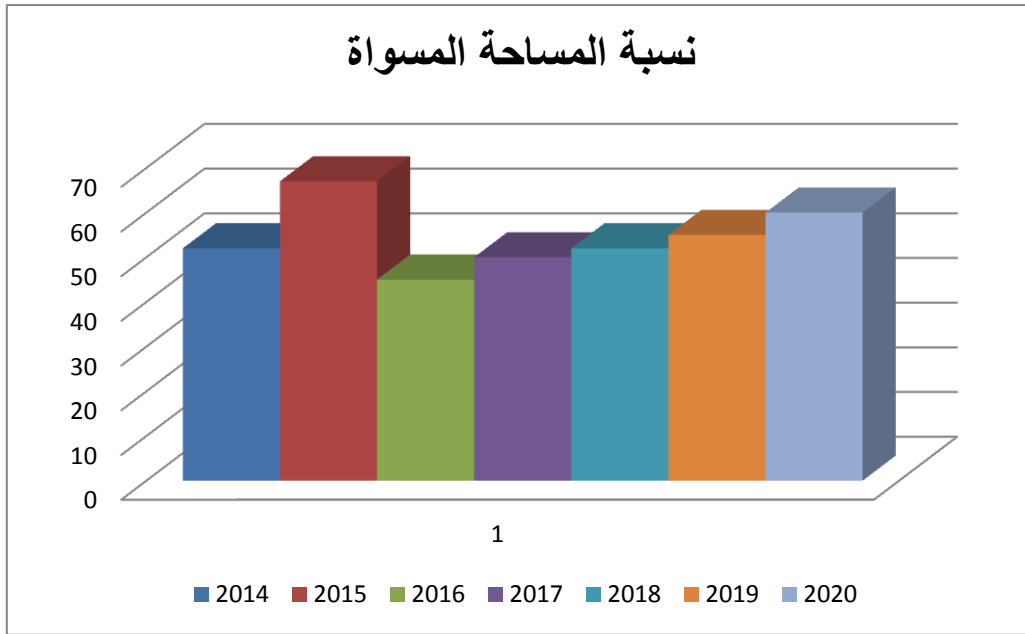
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

عرفت نسبة التسوية بالمراضة للمساحات المعنية بالاقتناء لفائدة الدولة تطورا وارتفاعا خلال السنوات 2015-2014 ويرجع ذلك إلى عدة معطيات منها وعي المواطن بضرورة تسهيل إنجاز المشاريع العمومية مما جعله يتعامل بمرونة مع الإدارة من حيث التفاهم معها لتسوية وضعيته العقارية اللازمة للمشاريع مع تبسيط إجراءات التسوية حيث يتم إبرام العقود بمجرد موافقة المواطن بمجرد قبول المواطن للقيمة الشرائية المقدرة من طرف خبير أملاك الدولة.

أما سنة 2016 فقد شهدت بعض التراجع وذلك نظرا لصدور القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 2016/07/11 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية مما أدى إلى تعليق أعمال لجان الاستقصاء والمصالحة وعدم إتمام تقاريرها الاختتمية.

وفيما يتعلق بالإرتفاع النسبي حسب التقديرات بالنسبة لعملية التسوية خلال سنوات 2020-2019-2018 فيرجع ذلك إلى ما تضمنته أحكام قانون الانتزاع الجديد عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والتي نصت على إحداث لجنة وطنية تعنى بضبط شبكة المعايير لتقدير قيمة العقارات المزمع إقتنائها في إطار إنجاز المشاريع العمومية بما يمكن من ضبط قيمة تكون عادلة وموضوعية وهو ما من شأنه تشجيع المالكين على إتمام إجراءات التسوية دون اللجوء إلى التقاضي، هذا إضافة إلى أن القانون الأنف الذكر قلص من آجال النظر في الملفات المعروضة على لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية مما سبب تسريع الإسراع في التسوية سواء باقتناء العقارات رضائيا أو اللجوء إلى إنتزاعها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- شراء العقارات بالمراضة لفائدة الدولة
- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة الدولة
- طلب إنتدابات لتطوير وترفع نسبة المساحة المسواة رضائيا
- تحرير عقود تسوية وضعية قطع الأرض المقتناة رضائيا
- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة بالتعاون مع الوزارات المعنية.

- إحداث لجنة الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية بكل ولاية بقرار من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

- قيام الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالأنشطة التي كانت سابقا حكرا على الإدارة المركزية والمتمثلة في إشهار عملية الإنترزاغ وإعلام المواطنين بالإنترزاغ وتحرير الإلتزامات والعقود.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

إن خصوصية هذا المؤشر تجعله لا يعكس بصورة واضحة وجليّة المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في تحري الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعدد الوضعية العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبيا والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتمّ تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبيا.

رمز المؤشر : 1-1-2-1

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة .
4. تعريف المؤشر : متابعة نسق عمليات المصادقة بأمر على العقارات التي يتم تحديدها من قبل لجان الاستقصاء و تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
7. التفريعات : الإدارة العامة للإقتناء والتحديد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد العقارات المصادق على تحديدها بأمر منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية / عدد العقارات المستقصاة منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية – عدد العقارات المحفوظة إلى موفى السنة الجارية
2. وحدة المؤشر : نسبة مائة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد العقارات المصادق على تحديدها بمقتضى أمر منذ إنطلاق برنامج تحديد ملك الدولة العقاري الخاص العدد الجملي للعقارات المستقصاة من قبل لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير نشاط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير النشاط الشهري للجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 66 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة سميرة التونكتي كاهية مدير

III-قراءة في نتائج المؤشر :

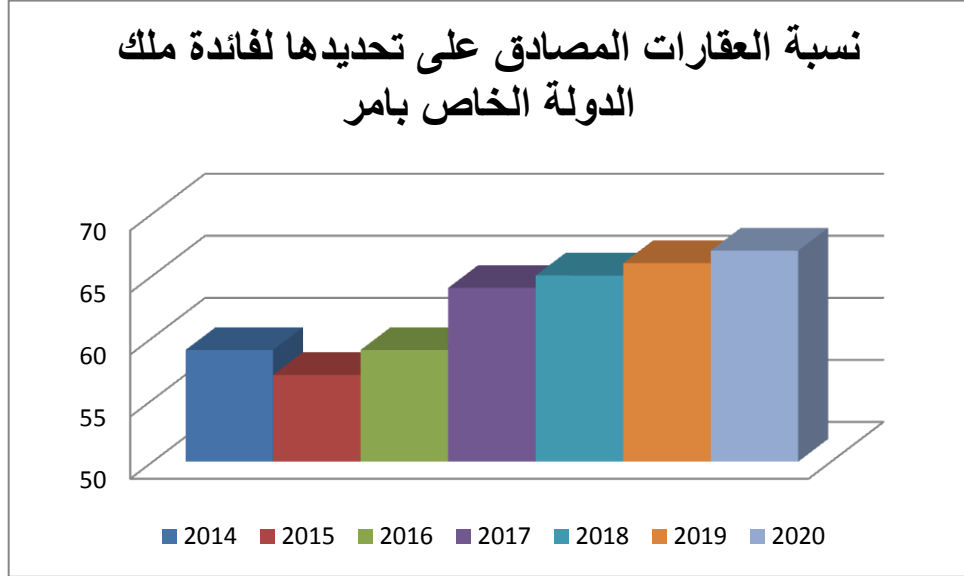
1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
67	66	65	64	59	57	59	نسبة مائوية	نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يلاحظ إستقرار في النتائج مع تقدّم طفيف في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص. أمّا فيما يخص التقديرات فقد تمّ توقع نسبة تفوق 65 % وذلك إعتقاداً على العدد الهام من الملفات التي بلغت مرحلة إعداد التقارير الإختتمية بشأنها من قبل لجان الإستقصاء والتحديد.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية قصد استقصاء واستكشاف العقارات المحتمل رجوعها بالملكية للدولة بمشاركة الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية.

القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة في مختلف الولايات عن طريق لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وقد تمّت برمجة تحديد 250 قطعة أرض في نطاق تنفيذ الصفقة الإطارية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

استصدار أوامر المصادقة على التقارير الإختتمية للجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

يلاحظ أن عديد الملفات التي تم الانتهاء من إجراءات تحديدها لم يتمّ البت في شأنها من قبل لجان الإستقصاء والتحديد وذلك إمّا بإعداد تقارير إختتمية بالنسبة للملفات التي أقرّت اللجنة رجوع العقارات موضوعها لفائدة ملك الدولة الخاص أو إتخاذ قرارات حفظ بالنسبة للملفات التي يثبت عدم مساس العقارات موضوعها بملك الدولة الخاص ممّا يؤثر في فاعلية هذا المؤشر من حيث الترفيع في نسبة العقارات التي يمكن إقتراح مشاريع أوامر مصادقة على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

رمز المؤشر: 1 - 1 - 2 - 2

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تأمين الرصيد العقاري غير الفلاحي للدولة.
تعريف المؤشر: متابعة نسق تسجيل العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص مقارنة بعدد مطالب التسجيل المقدّمة إلى المحكمة العقارية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

الإدارة العامة للإقتناء والتحديد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:

عدد الأحكام بالتسجيل (إلى حدود سنة n-1) + عدد الأحكام بالتسجيل في السنة الحالية n

عدد مطالب التسجيل المقدّمة (إلى حدود سنة n-1) + (عدد المطالب المقدّمة في السنة الحالية n) -
(عدد الأحكام الصادرة بالرفض البات)

وحدة المؤشر: نسبة ماوية

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

عدد الملفات التي تم تقديمها الى المحكمة العقارية قصد التسجيل

عدد الملفات الصادرة في شأنها أحكام

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

تقرير النشاط السنوي

الأحكام الصادرة في السنة الحالية

المطالب المقدّمة في السنة الحالية

تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر: 62 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أحلام بوهلال كاهية مدير

إصطلاحات:

n = سنة احتساب المؤشر

عدد الأحكام الصادرة بالرفض البات = العقارات التي لا يمكن إعادة تقديم مطالب تسجيل في شأنها

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

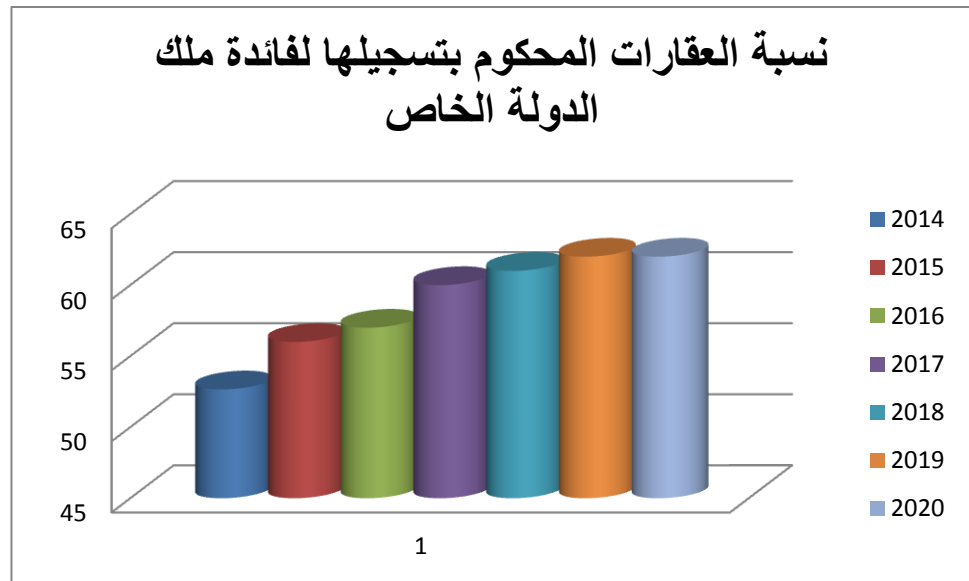
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
62	62	61	60	57	56	52,66	نسبة مئوية	نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

لقد تمّ تسجيل نسبة 57% من العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص وهي نسبة تقارب النسبة المتوقعة والتي قدرت بـ 60% وتفوق النسبة المتحصل عليها في سنة 2015 وهي نسبة تأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية المتوفرة.

أمّا فيما يخصّ التقديرات فقد تمّ توقع نسبة تفوق 61% وذلك اعتماداً على وجود عدد هام من مطالب التسجيل المنشورة من قبلنا لدى فروع المحكمة العقارية .

3.رسم بياني لتطور المؤشر:



4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية بالتنسيق مع الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية.

برمجة تقديم 300 مطلب تسجيل في العقارات الدولية غير الفلاحية مع إضافة عقارات ذات صبغة مقطعية وعقارات ذات صبغة فلاحية متواجدة حذوة مناطق العمران.

متابعة صدور أحكام التسجيل العقاري بالتنسيق مع فروع المحكمة العقارية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :

إن نسق تقديم مطالب التسجيل التي تخصّ ملك الدولة العقاري الخاص يبقى متوقفا على عديد العوامل تذكر منها :

- طول الفترة الزمنية الضرورية والقانونية التي يتطلبها البتّ في مطالب التسجيل (الحصول على حكم بالتسجيل).

- التدخل الإجباري للعديد من المؤسسات والإدارات (المحكمة العقارية، ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، المطبعة الرسمية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، والإدارات الجهوية...) في إجراءات مطالب التسجيل.

- الإطار القانوني المنظم لبعض الأصناف من الأراضي الدولية يعوق تقديم مطالب تسجيل في شأنها باعتبار صبغتها (أراضي إستراكية، الأراضي المستغلة كمراعي، أراضي السيلين...).

رمز المؤشر: 1 - 1 - 2 - 1

تسمية المؤشر: نسبة العقارات الدولية الموظفة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في ملك الدولة الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توظيف العقارات الدولية
4. تعريف المؤشر: مقارنة عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع بالنسبة لعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

- الإدارات الجهوية
- الإدارات الجهوية للملكية العقارية
- مصالح الديوان بالوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
- مختلف الوزارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:

عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع X 100
عدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك
وحدة المؤشر: نسبة مئوية
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

عدد العقارات المبرم في شأنها عقود بيع
عدد العقارات المطلوبة للكراء وقابلة لذلك
عدد العقارات المخصصة
عدد العقارات المطلوبة للتخصيص والقابلة لذلك
عدد عقود البيع المبرمة
عدد العقارات المطلوبة للبيع والقابلة لذلك
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

عدد العقارات المبرم في شأنها عقود بيع
عدد العقارات المطلوبة للكراء وقابلة لذلك
عدد العقارات المخصصة
عدد العقارات المطلوبة للتخصيص والقابلة لذلك
عدد عقود البيع المبرمة
عدد العقارات المطلوبة للبيع والقابلة لذلك
تقارير نشاط الإدارة
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

ملفات المقاطع الدولية المعروضة على اللجان الإستشارية للمقاطع

عدد عقود الكراء المبرمة
عدد عقود البيع المبرمة
محاضر اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية
الأوامر المتعلقة بالترخيص في التفويت في عقارات دولية
تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.
القيمة المستهدفة للمؤشر: 30.38 %
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد توفيق اللموشي رئيس مصلحة

III-قراءة في نتائج المؤشر

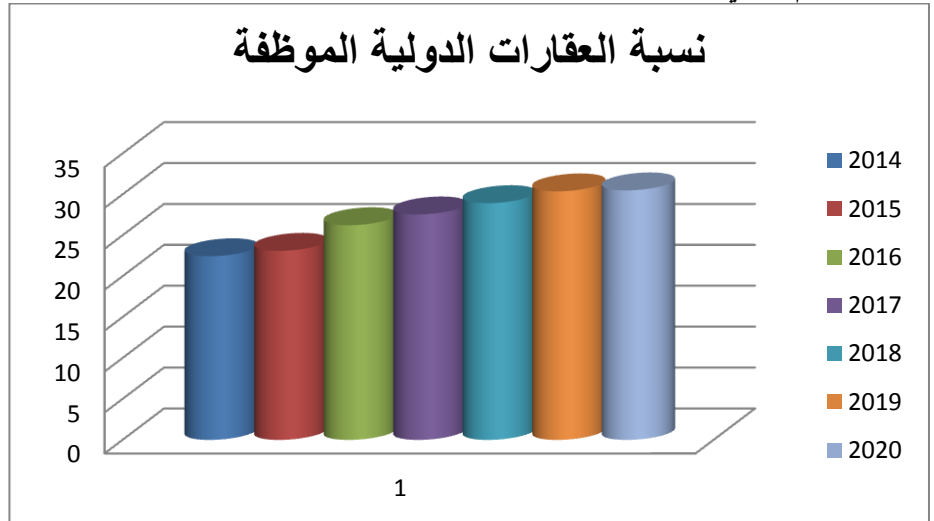
1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
30,5	30.38	28.94	27.56	26,24	23.11	22.45	نسبة العقارات الدولية الموظفة	

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ من خلال دراسة المؤشر إرتفاع في عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقبالة لذلك وقد شهدت سنوات 2014 و2015 و2016 نسقا تصاعديا لعمليات التوظيف في إطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة أو لإنجاز المشاريع الجديدة كذلك عمليات الكراء أو التخصيص إستجابة للطلبات الملحة والمتواصلة وسعيا لدفع نسق التنمية بمختلف جهات البلاد.

3.رسم بياني لتطور المؤشر:



4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تبسيط اجراءات توظيف العقارات الدولية من خلال إصدار مذكرات عمل تدعو إلى تفعيل المهام المنوطة بعهدة الإدارات الجهوية لمزيد إحكام التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.
- المصادقة على دليل الاجراءات الذي يضبط كيفية التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص ومتابعة استغلالها.
- توظيف الاراضي البيضاء في المشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

إن المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجليّة المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في دراسة الملفات الواردة وفي إجراء الأبحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة أن تبذل مجهودات ووقت كبيرين في دراسة ملفات طلبات الكراء أو التخصيص أو البيع دون أن تكون قابلة للتوظيف في الأخير.

رمز المؤشر : 1 - 2 - 1 - 2

تسمية المؤشر: نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

IV- الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في ملك الدولة الخاص
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توظيف العقارات الدولية
تعريف المؤشر: مقارنة المعاليم المستخلصة من عمليات البيع أو الكراء بالنسبة للمعاليم المستوجبة
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):
- الإدارات الجهوية
- المصالح المختصة بوزارة المالية

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : قيمة الديون المستخلصة * 100
قيمة الديون المستوجب دفعها

وحدة المؤشر: نسبة مائوية
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

العقود المبرمة
إيصالات الخلاص
تقارير الإختبار
كتب إعتراف والتزام
بطاقات إلزام
أحكام قضائية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

العقود المبرمة
إيصالات الخلاص
تقارير الإختبار
كتب إعتراف والتزام
بطاقات إلزام
تقارير نشاط الإدارة

أذون بالدفع
أحكام قضائية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

العقود المبرمة
تقارير الإختبار

كتب إعراف والتزام
بطاقات إلزام
الإدارات الجهوية
مصالح وزارة المالية
الإدارة العامة لنزاعات الدولة
أذون بالدفع
أحكام قضائية
تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة.
القيمة المستهدفة للمؤشر : 40 %
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : رضا التلجاوي رئيس مصلحة

قراءة في نتائج المؤشر

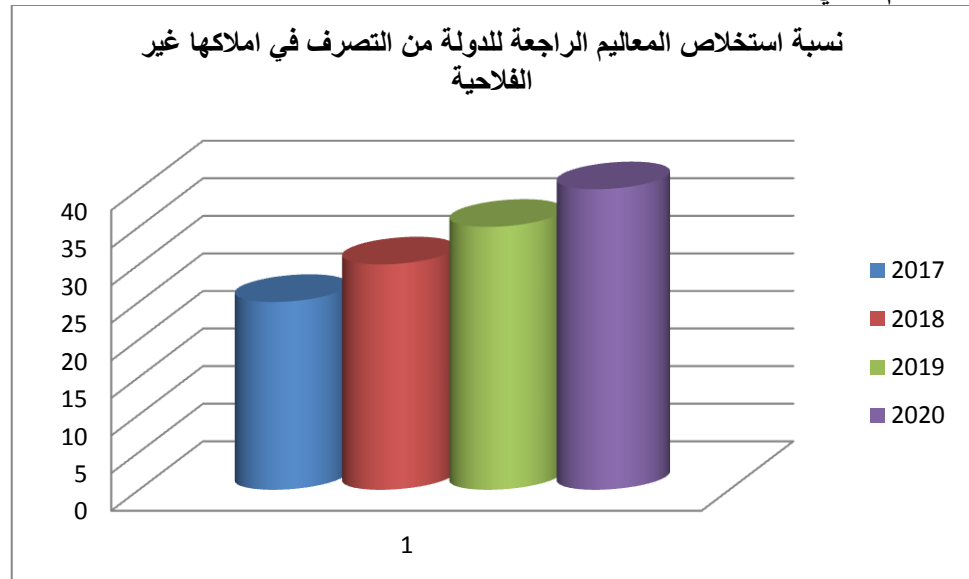
3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
40	35	30	25	-	-	-	نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية	

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

من خلال دراسة المؤشر فإن تقديرات الإدارة تهدف إلى الترفيع في نسبة إستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها غير الفلاحية ومزيد تحسين محاصيل أملاك الدولة من خلال إحكام التصرف فيها والعمل على تجاوز الاشكاليات التي تحول دون تحقيق النتائج المأمولة وإيجاد الحلول الكفيلة لذلك من خلال توحيد مسالك وإجراءات الاستخلاص وإحكام التنسيق بين المتدخلين في تحصيل مداخيل أملاك الدولة.

5. رسم بياني لتطور المؤشر:



6. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إصدار الأمر الحكومي المتعلق بتسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية
- التسريع في نسق إنعقاد جلسات اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية

- إصدار المنشور المشترك بين وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتعلق بإحكام التصرف في محاصيل أملاك الدولة الخاصة
- ضبط وتحديد آليات التنسيق بين القباط المالية المختصين والإدارة فيما يتعلق بمتابعة إستخلاص ديون الدولة
- متابعة الإستخلاصات من خلال النفاذ إلى المنظومة الإعلامية "رفيق" المستغلة من قبل القابضة المالية
- دعوة قباط المالية المختصين للأخذ بجميع الإجراءات المخولة لهم لإستخلاص الديون المثقلة لديهم من خلال إصدار بطاقات الجبر وتنفيذها ومدّ الإدارة بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والمبالغ المستوجبة التسريع في نسق إنجاز ومتابعة الملفات من خلال التفويض في بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية على غرار متابعة كراء المقاطع الدولية ومتابعة كراء العقارات غير الفلاحية.

7. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجليّة المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في إعداد العقود ومتابعة تثقيف معالم الكراء أو البيع و غرامات التصرف المستوجبة لدى أمانات المال الجهوية المختصة وإصدار الأذون بالدفع ومتابعة الاستخلاصات.
- كما أن المؤشر لا يعكس القيمة الحقيقية للمبالغ المستخلصة خلال السنة المعنية على إعتبار عدم التزام مستغلي أملاك الدولة بالدفع في التواريخ المحددة بالعقود بحيث يمكن إستخلاص ديون تهمّ السنة المنقضية وإدراجها ضمن السنة الموالية.

رمز المؤشر : 1-3-1-1

تسمية المؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت.

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
تعريف المؤشر : متابعة تطوّر عملية التقويت في أملاك الدولة.

نوع المؤشر: مؤشر منتج : عدد الملفات.

طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية

التفريعات:

مصالح إدارة أملاك الأجانب بالأجانب بالوزارة

المصالح المركزية والجهوية

الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

الإدارة العامة للاختبارات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر :

عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت

(عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية + عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية) 100 X

وحدة المؤشر : نسبة مائوية

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت.

عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية.

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

الملفات الجاهزة سواء وردت على الإدارة خلال السنة الجارية أو المنقضية.

عدد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت المنعقدة خلال كلّ سنة.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

كراس التقويت الممسوك من طرف مصلحة التقويت والذي تسجل به كافة المطالب الواردة على الإدارة من

الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتقويت.

تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر : 37 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة ألفة بن ابراهيم (كاهية مدير العمليات العقارية).

III-قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
62	60	58	53,4	15,44	29,05	12,05	نسبة مائوية	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

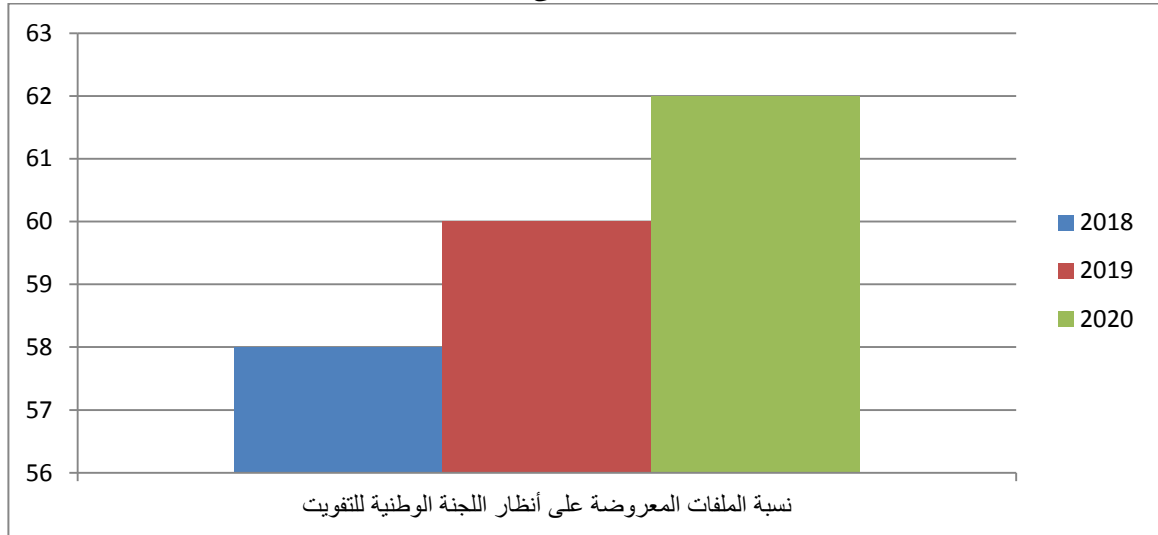
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تمّ خلال السنة الجارية عقد 3 جلسات للجنة الوطنية للتقويت، وقد بلغ عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على أنظارها إلى حدود شهر ماي، 55 ملفا مقابل 5 ملفا ورد من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية خلال السنة الجارية و98 ملفا لم يتم عرضها خلال السنة التي تسبقها، وهذا العدد مرشح للارتفاع إذا ما تمّ العمل بنفس النسق لتبلغ نسبة المؤشر خلال السنة الجارية 60 % وبذلك يمكن أن تسجل نسبة المؤشر ارتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة بنسبة 400 %.

و من المنتظر أن ترتفع نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت خلال السنوات القادمة 2020-2018 و ذلك من خلال إعادة هيكلة إدارة أملاك الأجانب ، التي تمثل البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب " لتصبح إدارة عامة و مراجعة النصوص القانونية و الترتيبية المعتمدة لضبط شروط التقويت و تحديد ثمن البيع مما من شأنه تيسير عمل اللجنة الوطنية للتقويت و بالتالي الترفيع في نسق تصفية هذا الرصيد العقاري، خاصة و أن نسق عقد جلسات اللجنة شهد ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات الفارطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية من طرف إدارة أملاك الأجانب بولايات تونس الكبرى وبنزرت ومن طرف الإدارات الجهوية بالنسبة للعقارات الكائنة بباقي الولايات
- إستصدار قانون متعلق بالتقويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب لتبسيط إجراءات التقويت فيها.
- المصادقة على دليل الإجراءات المتعلقة بإدارة أملاك الأجانب.
- العمل على إعادة هيكلة الإدارة إلى إدارة عامة لتدعيمها بإطارات وموظفين ليتسنى تنفيذ المهام المناطة بعهدتها

كتحديد وإحصاء العقارات الراجعة بالملكية لأجانب والكائنة بكامل الجمهورية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :

- نقص في الموارد المادية والبشرية وخاصة من الكفاءات المؤهلة بالنسبة للهيكل المكلفة بالتصرف في أملاك الأجانب سواء منها التابعة للوزارة أو التابعة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- ضرورة دعم الإدارات الجهوية التابعة للوزارة ماديا ولوجستيا لارتباط مآل الملف بها.

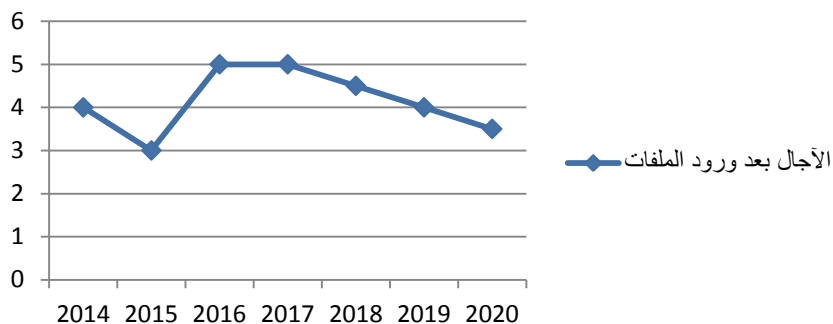
بطاقات مؤشرات
قيس الأداء
لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية

المؤشر: الأجل بعد ورود الملفات

	2 - 1 - 1 - 1	رمز المؤشر:																									
	الأجل بعد ورود الملفات	تسمية المؤشر:																									
	الثلاثية الأولى من كل سنة	تاريخ تحيين المؤشر:																									
I الخصائص العامة للمؤشر																											
	التصرف في العقارات الفلاحية	1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:																									
	إعادة هيكلية الأراضي الفلاحية	2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:																									
	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:																									
	الأجل هو الوقت الذي تتخذه الإدارة في دراسة الملفات الواردة عليها. - بداية احتساب الأجل: منذ تاريخ ورود الملف على مصالح البرنامج الفرعي من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - انتهاء احتساب الأجل: حدد بإحالة الملف للإمضاء من قبل السيد الوزير.	4. تعريف المؤشر:																									
	مؤشر نشاط	5. نوع المؤشر:																									
	مؤشر فاعلية	6. طبيعة المؤشر:																									
	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	7. التفريعات:																									
II التفاصيل الفنية للمؤشر																											
	تاريخ انتهاء احتساب الأجل - تاريخ بداية احتساب الأجل	1. طريقة احتساب المؤشر:																									
	عدد الأشهر	2. وحدة المؤشر:																									
	- تاريخ ورود الملف. - تاريخ إحالة الملف.	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:																									
	متابعة الملفات المعنية من قبل المصالح المختصة	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:																									
	الملفات المتعهد بها لدى المصالح المختصة	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:																									
	موفى شهر مارس	6. تاريخ توفر المؤشر:																									
	3 أشهر ونصف	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:																									
	السيدة حبيبة بكار: رئيسة مصلحة	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:																									
III قراءة في نتائج المؤشر																											
	1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقييمات الخاصة بالمؤشر:																										
	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse; text-align: center;"> <thead> <tr> <th colspan="3">التقديرات</th> <th rowspan="2">2017</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2020</th> <th>2019</th> <th>2018</th> <th>2016</th> <th>2015</th> <th>2014</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>3.5</td> <td>4</td> <td>4.5</td> <td>5</td> <td>5</td> <td>3</td> <td>4</td> <td>عدد الأشهر</td> <td>الأجل بعد ورود الملفات</td> </tr> </tbody> </table>			التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	البيان	2020	2019	2018	2016	2015	2014	3.5	4	4.5	5	5	3	4	عدد الأشهر	الأجل بعد ورود الملفات
التقديرات			2017	الإنجازات				الوحدة	البيان																		
2020	2019	2018		2016	2015	2014																					
3.5	4	4.5	5	5	3	4	عدد الأشهر	الأجل بعد ورود الملفات																			
	<p>2. تحليل النتائج وتقييمات الإنجازات الخاصة بالمؤشر</p> <ul style="list-style-type: none"> • يعود الإرتفاع في الأجل إلى: عدم إحالة عدد من مشاريع عقود الكراء التي كانت جاهزة للإمضاء إلى حدود صدور الأمر الحكومي المتعلق بضبط صلاحيات كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية (تاريخ صدور الأمر 2 ديسمبر 2016 وتاريخ تسمية أعضاء الحكومة 27 أوت 2016). • إرجاع عدد من مشاريع العقود إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية للإصلاح أو عدم إحالة مشاريع عقود الكراء من طرف الإدارات الجهوية في الإبان حال إعطاء الإذن لها بتحويل وتركيز المنتفعين بالنسبة للفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والمتعاضدين. • بالنسبة لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية تعذر إتمام إجراءات إبرام عقود الكراء 																										

لعدة أسباب أهمها عدم التحوز بالضيعات، عدم إتمام بعض الشركات لإجراءات مستوجبة كدفع مصاريف الموسم الفلاحي، التخلي عن الضيعة من قبل المستثمر

الآجال بعد ورود الملفات



3. رسم بياني لتطور المؤشر

مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والعمل على اختصار آجال دراسة الملفات

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

تبعاً للنقائص التي تمت ملاحظتها بخصوص المؤشر، فقد تم العمل على تحوير كيفية إحتسابه ليكون معبراً بصفة فعالة عن الأهداف المرسومة وكذلك لمزيد التقارب بين جميع الأصناف من المتسوغين ويتمثل هذا التحوير في اعتماد تاريخ ورود جميع الملفات لكل الأصناف من المتسوغين (شركات إحياء وتنمية فلاحية وفنيون فلاحيون وفلاحون شبان ومتعاقدون وعملة قدامى) وذلك من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

المؤشر : نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة

رمز المؤشر:	2- 1- 1- 2
تسمية المؤشر:	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I الخصائص العامة للمؤشر	
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4. تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المسوغة بالنسبة للمساحة الواردة
5. نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7. التشريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1. طريقة احتساب المؤشر:	المساحة المسوغة $100 \times$ المساحة الجمالية المنصوص عليها بالملفات الواردة
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-المساحات المسوغة بعقد الكراء - المساحة المنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية ومساحة المقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	جداول ومعطيات إحصائية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المصالح المختصة
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	65%
8. المسؤول عن المؤشر:	السيد عبد المجيد الخصري: كاهية مدير
III قراءة في نتائج المؤشر	
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	
البيان	الانجازات
التقديرات	2017
2020	2019
2018	2017
2016	2015
2014	2013
نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة
%	%
65%	60%
55%	50%
18,56%	2,12%
47,2%	50%

يعود التراجع في نسبة المؤشر سنة 2016 إلى: عدم إحالة عدد من مشاريع عقود الكراء التي كانت جاهزة للإمضاء إلى حدود صدور الأمر الحكومي المتعلق بضبط صلاحيات كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية (تاريخ صدور الأمر 2 ديسمبر 2016 وتاريخ تسمية أعضاء الحكومة 27 أوت 2016).

- عدم احتساب المساحة الغير موظفة خلال سنة 2015 (والواردة ملفاتها خلال سنة 2015) والمتعلقة بالمشروع الإحيائي "بئر الرومي القاري الوسيط" من ولاية توزر في المساحات الواردة خلال سنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

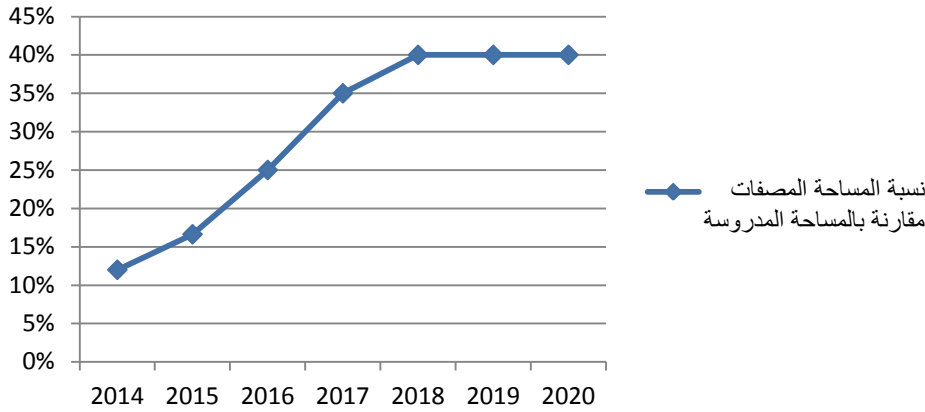
<p>2016 وقد تم أخذها بعين الاعتبار عند إحتساب المؤشر بالنسبة للإنجازات خلال سنة 2016.</p> <ul style="list-style-type: none"> • إرجاع عدد من مشاريع العقود إلى الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية للإصلاح أو عدم إحالة مشاريع عقود الكراء من طرف الإدارات الجهوية في الإبان حال إعطاء الإذن لها بتحويل وتركيز المنتفعين بالنسبة للفنيين والفلاحين والشبان والمتعاضدين. • التثبيت من الوضعية الإستحقاقية لبعض المقاسم المقترح توظيفها على المستوى الجهوي لفائدة الفلاحين الشبان (ولاية الكاف). • بعض المقاسم المقترح توظيفها على المستوى الجهوي تخلى عنها المنتفعون بها أو تبين أن وضعيتهم لا تسمح بتسوغهم للمقاسم (عملة حضائر...) (ولاية توزر). • بالنسبة لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية تعذر إتمام إجراءات إبرام عقود الكراء لعدة أسباب أهمها عدم التحوز بالضيعات، عدم إتمام بعض الشركات لإجراءات مستوجبة كدفع مصاريف الموسم الفلاحي، التخلي عن الضيعة من قبل المستثمر ... 																	
<p>نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة</p> <table border="1"> <caption>نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>النسبة المئوية (%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2014</td> <td>45,00%</td> </tr> <tr> <td>2015</td> <td>55,00%</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>25,00%</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>45,00%</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>50,00%</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>55,00%</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>60,00%</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	النسبة المئوية (%)	2014	45,00%	2015	55,00%	2016	25,00%	2017	45,00%	2018	50,00%	2019	55,00%	2020	60,00%	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	النسبة المئوية (%)																
2014	45,00%																
2015	55,00%																
2016	25,00%																
2017	45,00%																
2018	50,00%																
2019	55,00%																
2020	60,00%																
<p>مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>																
<p>تبعاً للنقائص التي تمت ملاحظتها بخصوص المؤشر، فقد تم العمل على تحويل كيفية إحتسابه ليكون معبراً بصفة فعالة عن الأهداف المرسومة وكذلك لمزيد التقارب بين جميع الأصناف من المتسوغين ويتمثل هذا التحويل في اعتماد المساحات الواردة لجميع الأصناف من المتسوغين تلك التي يتم التنصيب عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>																

المؤشر : نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة

	رمز المؤشر:							
1 - 2 - 2 - 2								
نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	تسمية المؤشر:							
الثلاثية الأولى من كل سنة	تاريخ تحيين المؤشر:							
I الخصائص العامة للمؤشر								
التصرف في العقارات الفلاحية	1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:							
إسناد الأراضي الفلاحية	2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:							
إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية	3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:							
يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المصفاة بالنسبة لمساحة الملفات المدروسة المساحات المصفاة هي التي أعدّ في شأنها عقود وعقود توضيحية وعقود معاوضة والمسندة من قبل لجان الإنزال . أو صادق السيد كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية على بيعها أو على تأميمها . المساحة الجمالية للملفات المدروسة تتعلق بالمساحة الجمالية للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها	4. تعريف المؤشر:							
مؤشر نتائج	5. نوع المؤشر:							
مؤشر فاعلية	6. طبيعة المؤشر:							
الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	7. التفرعات:							
II التفاصيل الفنية للمؤشر								
<u>المساحة المصفاة</u> x 100 المساحة المدروسة	1. طريقة احتساب المؤشر:							
نسبة مائوية	2. وحدة المؤشر:							
- المساحة المصفاة - المساحة المدروسة	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
متابعة الملفات	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
الملفات الواردة من مختلف المصالح	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
موفى شهر جانفي من كل سنة	6. تاريخ توفر المؤشر:							
40%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:							
السيدة سهام التواجوتي: كاهية مدير	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:							
III قراءة في نتائج المؤشر								
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:								
تقديرات	إنجازات	البيان						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	الوحدة	نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة
40	40	40	35	19	16.62	12	نسبة مائوية	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يعود انخفاض النسبة المسجلة خلال سنة 2016 إلى : + ارتفاع مساحة الملفات المدروسة لأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال وببطء إجراءات إنعقاد لجان الإنزال + تعطل إمضاء العقود التوضيحية ومشاريع المكاتب المتعلقة بتأميم الأراضي الفلاحية والمصادقة على عمليات بيع وأوامر التفويت لفائدة								

3. رسم بياني لتطور المؤشر

نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- انتداب كفاءات.
- تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

المؤشر : نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع

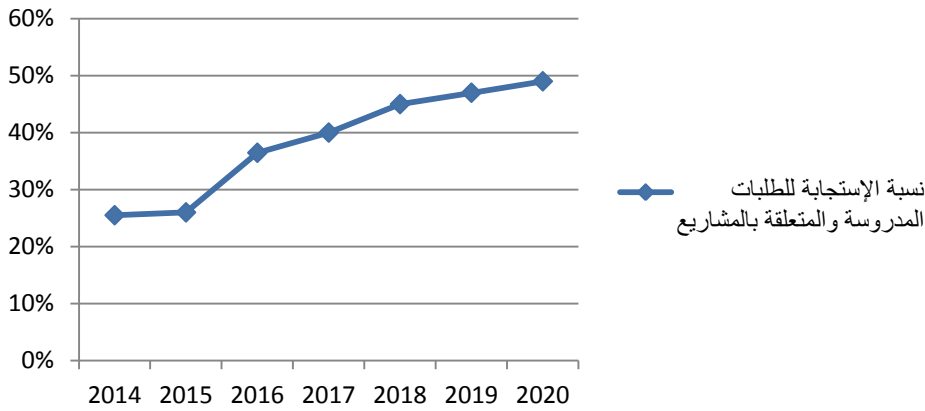
رمز المؤشر:	2 - 2 - 2 - 2
تسمية المؤشر:	نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I الخصائص العامة للمؤشر	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إسناد الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية
4.	تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها بالنسبة لعدد الملفات المدروسة في إطار المشاريع * الملفات التي تمت الإستجابة إليها هي التي : - تمت الموافقة المبدئية على توظيفها لفائدة المشاريع وإحالتها إلى هياكل أخرى للتعهد (معاوضة أو تقويت). - حظيت بالموافقة على مبدأ التخصيص. - أعدت في شأنها إتفاقيات (منح حق الإرتفاق، حق المرور والإشغال الوقتي). - تتعلق بالمصادقة على عمليات تقويت أراضي إشتراكية لفائدة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمنشآت العمومية والخواص في حالات إستثنائية . - تم في شأنها الترخيص بأمر في التقويت في أرض دولية فلاحية بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية. * الملفات المدروسة : تتعلق بالعدد الجملي للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها
5.	نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7.	التفريعات: الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1.	طريقة احتساب المؤشر: <u>عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها x 100</u> العدد الجملي للملفات المدروسة
2.	وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها - عدد الملفات الواردة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منابعة الملفات
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الواردة من مختلف المصالح
6.	تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر: 49%
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد وليد الشعباني
III قراءة في نتائج المؤشر	

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	البيان
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
49	47	45	40	36.46	26	25,5	نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر
- يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2018 و2019 و2020 بإستقرار الوضع العام للبلاد

3. نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع



3. رسم بياني لتطور المؤشر

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر
- انتداب كفاءات.
- تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

المؤشر : عدد الملفات المنجزة

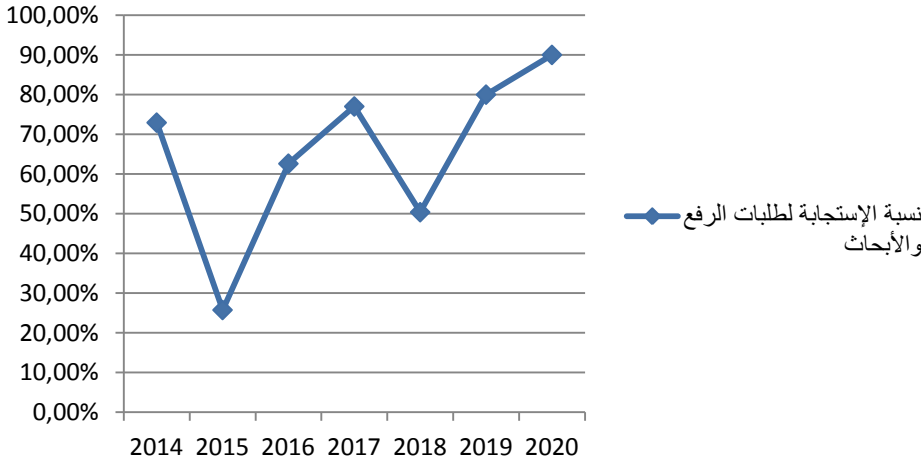
رمز المؤشر:	1-3-3-2																								
تسمية المؤشر:	عدد الملفات المنجزة																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأخيرة من السنة																								
I- الخصائص العامة للمؤشر																									
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في العقارات الفلاحية																								
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التصرف في العقارات الفلاحية																								
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																								
4.	تعريف المؤشر: يقصد بعدد الملفات المنجزة الملفات التالية: - ملفات طلب الحصول على شهادات الخلاص ورفع اليد عن توثقة الدين ممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية. - ملفات مطالب تمديد عقود الكراء الخاصة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والعملة القدامى وذلك للنظر في مدى استيفاءها لشرط الخلاص الكامل لمعينات الكراء. - ملفات مطالب خاصة بشهادات رفع اليد عن شرط إسقاط الحق ممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية - رخص البيع المسلمة. - ملفات متابعة القضايا العقارية التي تمت إحالتها إلى السيد المكلف العام بنزاعات الدولة. - قرارات إسقاط الحق الممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.																								
5.	نوع المؤشر: نتائج																								
6.	طبيعة المؤشر: نجاعة																								
7.	التفريعات: الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II- التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1.	طريقة احتساب المؤشر: مجموع الملفات																								
2.	وحدة المؤشر: عدد																								
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طلبات التمديد في الكراء - طلبات الحصول على شهادات الخلاص - طلبات الحصول على شهادات رفع اليد - ملفات المتابعة الخاصة بإسقاط الحق - ملفات المتابعة الخاصة بالقضايا العقارية - ملفات تراخيص البيع																								
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الملفات																								
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية والقباضات المالية وبعض الإدارات المتداخلة																								
6.	تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي من السنة الموالية																								
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر: 2200 ملف																								
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد صلاح الدين العباسي: كاهية مدير																								
III- قراءة في نتائج المؤشر																									
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="3">تقديرات</th> <th rowspan="2">2017</th> <th colspan="3">إنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2020</th> <th>2019</th> <th>2018</th> <th>2016</th> <th>2015</th> <th>2014</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2200</td> <td>2200</td> <td>2233</td> <td>2233</td> <td>2437</td> <td>2884</td> <td>3408</td> <td>عدد</td> <td>عدد الملفات المنجزة</td> </tr> </tbody> </table>		تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	البيان	2020	2019	2018	2016	2015	2014	2200	2200	2233	2233	2437	2884	3408	عدد	عدد الملفات المنجزة
تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	البيان																	
2020	2019	2018		2016	2015	2014																			
2200	2200	2233	2233	2437	2884	3408	عدد	عدد الملفات المنجزة																	
2.	تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر على تسوية وضعياتهم إبان الثورة.																								

<p>أما بالنسبة لسنة 2016 فالتراجع في عدد الملفات المنجزة يعود أساسا إلى تراجع نسق إقبال المواطنين لتسوية وضعياتهم وتراجع عدد تراخيص البيع المنجزة لإنهاء مدة الرقابة الإدارية بنهاية سنة 2014.</p> <p>أما بالنسبة لتقديرات 2018 و2019 و2020 فإن عدد الملفات المنجزة سيشهد انخفاضا نظرا لتوقف منح تراخيص البيع باعتبار انتهاء مدة الرقابة الإدارية.</p>																	
<p style="text-align: center;">عدد الملفات المنجزة</p> <table border="1"> <caption>عدد الملفات المنجزة</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>عدد الملفات المنجزة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2014</td> <td>3400</td> </tr> <tr> <td>2015</td> <td>2900</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>2400</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>2200</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>2200</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>2200</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>2200</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	عدد الملفات المنجزة	2014	3400	2015	2900	2016	2400	2017	2200	2018	2200	2019	2200	2020	2200	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	عدد الملفات المنجزة																
2014	3400																
2015	2900																
2016	2400																
2017	2200																
2018	2200																
2019	2200																
2020	2200																
<p>السعي قصد تلافى النقائص الموجودة بالمنظومة الإعلامية للإدارات الجهوية قصد تمكينها من التسريع في إعداد الجداول الزمنية لدفع الإيجار وتسوية وضعية الديون المتخلدة بذمة المتسوغين.</p> <p>القيام بحلقات تكوين لفائدة وكلاء المقايض لتحسين مردودية الإستخلاصات</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>																
<p>- لا يمكن تقدير بدقة عدد الملفات لأنه مرتبط بطلبات المواطنين وبإدارات أخرى وبالموارد البشرية واللوجستية التي يتم توفيرها من جهة وإلى عمليات المتابعة بالنسبة لملفات قرارات إسقاط الحق من جهة أخرى.</p> <p>- ينتهي إحتساب ملفات التراخيص في البيع بانتهاء مدة الرقابة التي انتهت موفى سنة 2014.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>																

المؤشر : نسبة الاستجابة لطلبات الرفع والأبحاث

رمز المؤشر:	2-3-3-2																								
تسمية المؤشر:	نسبة الاستجابة لطلبات الرفع والأبحاث																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في العقارات الفلاحية																								
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التصرف في العقارات الفلاحية																								
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																								
4.	تعريف المؤشر: تتولى الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية الاستجابة للطلبات الواردة بشأن القيام بالرفع الطبوغرافي وإنجاز أمثلة هندسية في العقارات المستوجب دراستها أو القيام بأبحاث عقارية. - الرفع الطبوغرافي: تتم هذه العملية عن طريق فرق قيس الأراضي التابعة للإدارة الفنية أو عن طريق إبرام صفقات عمومية مع خبراء في المساحة. - تهدف عملية الرفع الطبوغرافي أساسا إلى إنجاز أمثلة تقسيمية عقارية بالأراضي الدولية الفلاحية أو أمثلة تقسيمية رقمية لاستغلالها على التوالي من قبل البرنامجين الفرعيين إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية واسناد الأراضي الفلاحية. الأبحاث العقارية: هي القيام بالمعاينة الميدانية للتعرف على صفة المتصرفين في العقارات المعنية بالبحث أو في كامل عقارات المناطق المشمولة بالبحث الشامل.																								
5.	نوع المؤشر: نتائج																								
6.	طبيعة المؤشر: نجاعة																								
7.	التقريعات: الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1.	طريقة احتساب المؤشر: عدد الملفات المدروسة $100 \times$ عدد الملفات الواردة																								
2.	وحدة المؤشر: نسبة مائوية																								
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - عدد الملفات المدروسة - عدد الملفات الواردة																								
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الطلبات الواردة																								
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات المركزية والإدارات الجهوية																								
6.	تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر جانفي من كل سنة																								
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر: 90 %																								
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة نجوى الشابي: رئيس مصلحة																								
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																								
	<table border="1"> <thead> <tr> <th rowspan="2">التقديرات</th> <th rowspan="2">2017</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2016</th> <th>2015</th> <th>2014</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2020</td> <td>2019</td> <td>2018</td> <td>2016</td> <td>2015</td> <td>2014</td> <td rowspan="2">نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث</td> </tr> <tr> <td>90</td> <td>80</td> <td>50,40</td> <td>77,02</td> <td>62,62</td> <td>25,77</td> <td>72,95</td> </tr> </tbody> </table>	التقديرات	2017	الإنجازات			الوحدة	البيان	2016	2015	2014	2020	2019	2018	2016	2015	2014	نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث	90	80	50,40	77,02	62,62	25,77	72,95
التقديرات	2017			الإنجازات					الوحدة	البيان															
		2016	2015	2014																					
2020	2019	2018	2016	2015	2014	نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث																			
90	80	50,40	77,02	62,62	25,77		72,95																		
2.	تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر بالنسبة لسنة 2015 فإن نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث قد انخفضت وذلك لإرتباطها بنشاط الأبحاث العقارية الشاملة التي إستوجبت عملا مكتيبيا لدراسة المطالب الجديدة الواردة عليها. هذا إضافة إلى أنه لم يتم تعويض الأعوان الذين التحقوا بالإدارات الجهوية. كما أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث خلال سنة 2018 وذلك لنفس الأسباب التي تم ذكرها بخصوص سنة 2015																								

نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

تكوين الأعوان.
- توسيع مناطق البحث الشامل.
- تعزيز فريق البحث الحالي بالفريق الثاني الذي تم التخلي عنه حالي للضغط على المصاريف
- برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي.
- إبرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

عدم تجانس المعطيات حيث أنه بالنسبة لـ:
- طلبات الأبحاث العادية لا يستغرق إنجازها عادة أكثر من شهر في حين أنه بالنسبة للأبحاث الشاملة قد يتطلب ذلك أكثر من سنة.
- طلبات الرفع الطبوغرافي تنقسم إلى:
* طلبات تنجزها فرق الرفع التابعة لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية، وهذه عادة تنجز في نفس السنة.
* طلبات يتم إسنادها إلى خبراء في المساحة بعد إبرام صفقات معهم يستغرق إنجازها عادة أكثر من سنة وذلك راجع إلى الوقت التي تستغرقه إجراءات إبرام صفقة من جهة ومن جهة أخرى إلى الوقت الذي يمضيه صاحب الصفقة في إنجازها.
إضافة إلى أن النفقات المخصصة للتنمية تم التقليل فيها من سنة إلى أخرى منذ سنة 2010 مما انجر عنه تراجع في عدد الصفقات المسندة لخبراء في المساحة وبالتالي تراجع نسق الإستجابة للطلبات.

المؤشر : نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية

رمز المؤشر:	3-3-3-2																								
تسمية المؤشر:	نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																								
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية																								
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																								
4. تعريف المؤشر:	يمكن هذا المؤشر من متابعة تقدم إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية الذي ينصهر ضمن مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة. ويتمثل هذا المشروع في إدراج أمثلة طبوغرافية للأراضي الدولية الفلاحية المهيكلة والمقدرة بـ 300 ألف هكتار ضمن الخارطة الرقمية لأملاك الدولة. مع الإشارة إلى أن إدراج هذه الأمثلة ضمن الخارطة الرقمية يستوجب في مرحلة أولى القيام بالرفع الطبوغرافي اللازم وفي مرحلة ثانية معالجتها فنيا وتقنيا بالمكتب باعتماد التطبيقات الإعلامية المعتمدة في هذا المجال.																								
5. نوع المؤشر:	نتائج																								
6. طبيعة المؤشر:	نجاعة																								
7. التفرعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1. طريقة احتساب المؤشر:	المساحة المدرجة بالخارطة $100 \times$ المساحة الجمالية المهيكلة																								
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																								
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-المساحة المدرجة بالخارطة - المساحة الجمالية المهيكلة																								
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- رفع طبوغرافي للمساحات المزمع إدراجها - الأمثلة الطبوغرافية المتوفرة بالإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية																								
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الرفع الطبوغرافي إن كان من قبل الفرق الطبوغرافية بالإدارة العامة للعقارات الفلاحية أو عن طريق صفقات في الغرض																								
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة																								
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	31 %																								
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد خالد بن معلم: رئيس مصلحة																								
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																									
	<table border="1"> <thead> <tr> <th rowspan="2">البيان</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">2017</th> <th colspan="3">التقديرات</th> </tr> <tr> <th>2014</th> <th>2015</th> <th>2016</th> <th>2018</th> <th>2019</th> <th>2020</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>11</td> <td>25</td> <td>28</td> <td>31</td> </tr> </tbody> </table>	البيان	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات			2014	2015	2016	2018	2019	2020	نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث	نسبة مائوية	-	-	-	11	25	28	31
البيان	الوحدة			الإنجازات				2017	التقديرات																
		2014	2015	2016	2018	2019	2020																		
نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث	نسبة مائوية	-	-	-	11	25	28	31																	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر	تم الشروع في إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية بداية من سنة 2017 لذلك لا توجد إحصائيات بالنسبة للثلاث سنوات السابقة.																								

<h3 style="text-align: center;">نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية</h3> <table border="1" style="margin-left: auto; margin-right: auto;"> <caption>بيانات نسبة إدراج الأمثلة الطبوغرافية بالخارطة الرقمية</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>النسبة (%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2014</td> <td>0,00%</td> </tr> <tr> <td>2015</td> <td>0,00%</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>0,00%</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>11,00%</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>25,00%</td> </tr> <tr> <td>2019</td> <td>28,00%</td> </tr> <tr> <td>2020</td> <td>31,00%</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	النسبة (%)	2014	0,00%	2015	0,00%	2016	0,00%	2017	11,00%	2018	25,00%	2019	28,00%	2020	31,00%	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	النسبة (%)																
2014	0,00%																
2015	0,00%																
2016	0,00%																
2017	11,00%																
2018	25,00%																
2019	28,00%																
2020	31,00%																
<p>تكوين الأعوان في الجغرفة الرقمية. - معالجة الأمثلة الرقمية المتواجدة بحوزة الإدارة قصد إدراجها بالخارطة الرقمية. - تحيين الأمثلة الطبوغرافية. - رفع طبوغرافي للمساحات المتبقية.</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>																
<p>- المساحة الجمالية التي تم ضبطها تبقى تقريبية إلى حين مزيد التدقيق في المعطيات المستوجب إدراجها ضمن الخارطة الرقمية</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</p>																

بطاقات مؤشرات

قيس الأداء

لبرنامج حماية أملاك الدولة

والمحافظة على حقوقها

رمز المؤشر: 3-1-1-1

تسمية المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظه على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في مختلف الأطوار القضائية في السنة
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة لنزاعات الدولة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة * 100 / عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في نفس السنة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في السنة
- عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الإدارية المفتوحة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الإدارية المنظومة الإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 64 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد إبراهيم الصغيري ، مدير.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

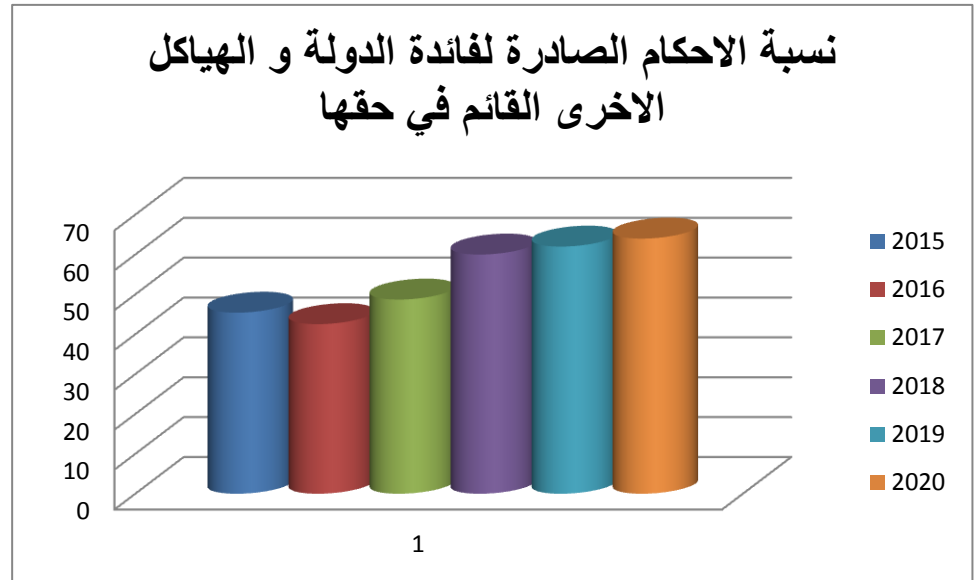
التقديرات			الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018	2017	2016	2015		
64	62	60	48,71 *	42,54	45,42	نسبة مائوية	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد معدل نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى إرتفاعا في السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى إنخفاض عدد الأحكام الصادرة مقارنة بعدد الأحكام الصادرة خلال نفس الفترة. حيث

تولت مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة إستصدار 1944 حكما خلال الفترة الممتدة من 2017/01/01 إلى 2017/05/31.

8. رسم بياني لتطور المؤشر :



9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- رفع القضايا والتقارير فيها حسب ما إذا كانت الدولة وبقية الهياكل الأخرى طالبة أو مطلوبة
- إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارة العامة لنزاعات الدولة
- تعميم تمثيل المكلف العام بنزاعات الدولة بجميع الجهات وتمكينها من الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية للقيام بدورها

10. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : إن إرتفاع نسبة المؤشر من عدمه مرتبط بعدة معطيات أخرى خارجة

عن نطاق المكلف العام بنزاعات الدولة نذكر على سبيل المثال مدى تقيّد الإدارات بالشرعية في أعمالها المادية والقانونية طول آجال البت في القضايا من قبل الجهاز القضائي، إنعدام الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة.

رمز المؤشر : 2-1-1-3

تسمية المؤشر : نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة.
تاريخ تحيين المؤشر : نهاية كل سنة.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها لدى القضاء وفي المصالحات.
4. تعريف المؤشر : يحدد المؤشر عدد إتفاقيات الصلح المبرمة مقارنة بعدد مطالب الصلح المقدمة
5. نوع المؤشر : نتائج .
6. طبيعة المؤشر : فاعلية.
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة لنزاعات الدولة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد إتفاقيات الصلح المبرمة خلال السنة * 100/ عدد مطالب الصلح خلال نفس السنة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
عدد مطالب الصلح خلال السنة المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة
عدد إتفاقيات الصلح المبرمة خلال السنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الملفات الإدارية المفتوحة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
- الملفات الإدارية
- المنظومة الإعلامية
- تقرير النشاط
6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 8 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة إيمان الشابي .

III- قراءة في نتائج المؤشر

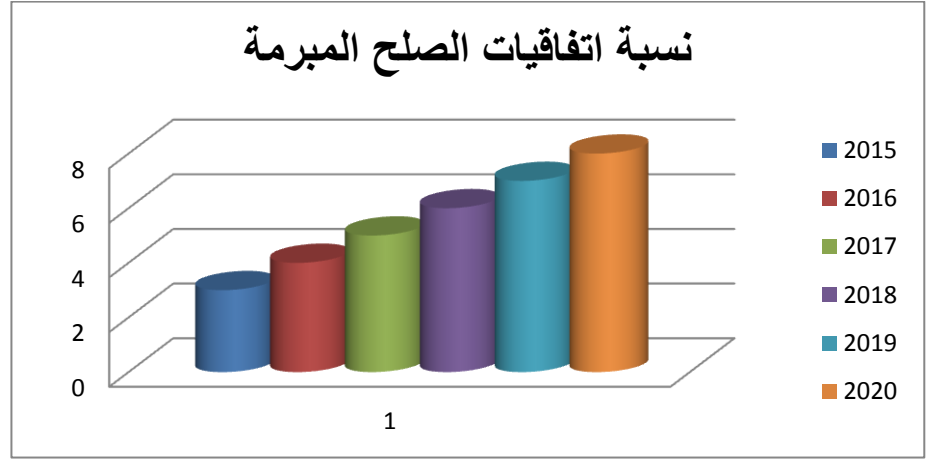
التقديرات			الإجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015		
8	7	6	5	4	3	نسبة مائوية	نسبة إتفاقيات الصلح المبرمة

1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تعتزم مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة تفعيل صلاحية إبرام الصلح في النزاعات المدنية والإدارية وذلك بالنظر للوعي بعدم فاعلية النزاعات القضائية للمحافظة على المال العام (تسخير موارد بشرية وإمكانات مادية وطول الأجل وتكاليف تقاضي ...) إضافة إلى تقبل المواطن مبدأ الصلح مع الإدارة لنفس الأسباب المشار إليها أعلاه وكذلك بداية إسترجاع المواطن الثقة في مؤسسات الدولة مع تقدم بناء دولة القانون والمؤسسات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تفعيل صلاحية إبرام الصلح المسندة لفائدة المكلف العام بنزاعات الدولة بمقتضى القانون
 - إنتداب الموارد البشرية اللازمة لدراسة وإعداد إتفاقيات الصلح
 - إعداد دليل إجراءات لإعداد وإبرام الصلح في المواد المدنية والإدارية والجزائية
 - تفعيل صلاحية الصلح في قضايا التعويض عن حوادث المرور
5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : إن ضعف النسب المشار في القيمة المستهدفة للمؤشر يعود إلى عدم القدرة المادية والأنية للاستجابة لمطالب الصلح المقدمة.

رمز المؤشر : 1-2-1-3

تسمية المؤشر: نسبة السندات التنفيذية المنفذة.

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين نجاعة متابعة تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة لفائدة الدولة
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة السندات التنفيذية المنفذة.
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارة العامة لنزاعات الدولة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد السندات التنفيذية المنفذة خلال السنة * 100/ عدد السندات التنفيذية الصادرة خلال نفس السنة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد السندات التنفيذية الصادرة خلال السنة
- عدد السندات التنفيذية المنفذة خلال السنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : ملفات التنفيذ المفتوحة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- ملفات التنفيذ
- المنظومة الإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 36 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد عامر أسطاعلي .

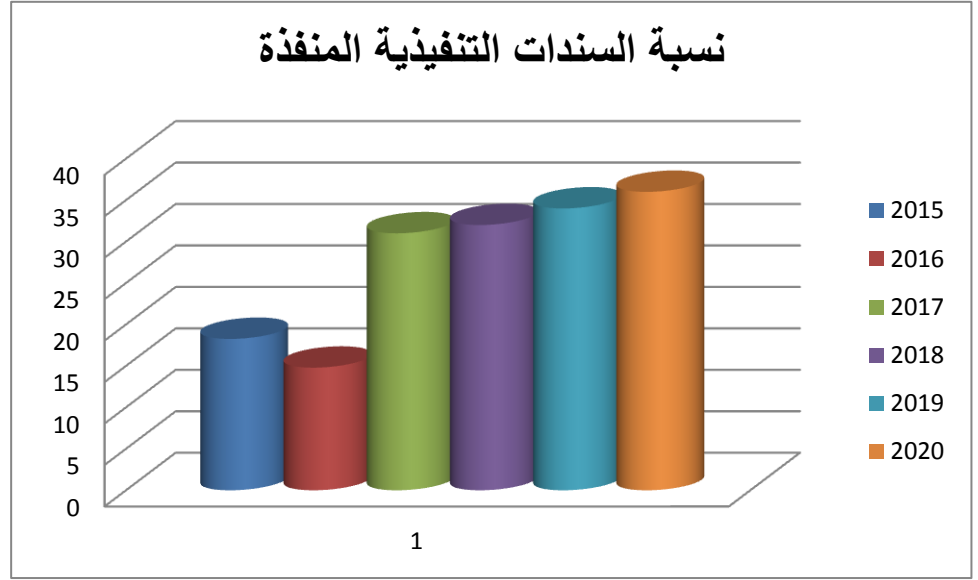
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018	2017	2016	2015		
36	34	32	31	14,79	18,26	نسبة مائوية	نسبة السندات التنفيذية المنفذة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :
تول قسم التنفيذ التعهد ب 60 ملف من 2017/01/01 إلى 2017/05/31 تم تنفيذ 19 حكما منها. مع الإشارة إلى أن هذا القسم يتابع في أكثر من 2000 ملف تنفيذ متراكمة خلال السنوات الفارطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تكليف ومتابعة عدول التنفيذ لتنفيذ السندات التنفيذية.

- الإستعانة في تنفيذ الأحكام بالخبراء والأمن الوطني والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ...

- إسترجاع ملفات التنفيذ من عدول التنفيذ الذين إنقطعوا عن العمل بسبب الوفاة أو العقوبات التأديبية أو لأسباب أخرى.

- التنسيق مع المديرين الجهويين لأملاك الدولة والشؤون العقارية لتكليف عون على المستوى الجهوي لمتابعة ملفات التنفيذ.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :-

بطاقة المؤشر: نسبة إنجاز الاختبارات

رمز المؤشر : 1-4-2-3

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الاختبارات

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جانفي من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافضة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الاختبارات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة الاختبارات
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة الإنجاز النهائي للاختبارات المطلوبة بجميع أنواعها
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: الإدارة العامة للاختبارات و الإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاختبارات المنجزة خلال السنة(ن 1) ضارب 100 على عدد طلبات الاختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنوات السابقة(ن2)
$$\frac{100 \times \text{ن 1}}{\text{ن 2}}$$
2. وحدة المؤشر: النسبة المئويةية %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد طلبات الاختبار الواردة خلال السنة بما في ذلك عدد الاختبارات المتبقية من السنة السابقة
 - عدد الاختبارات المنجزة بصفة نهائية خلال السنة والتي تم الإجابة عليها.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - تحديد عدد طلبات الاختبار بما في ذلك الاختبارات المنجزة جهويا و مصادق عليها مركزيا.
 - تحديد عدد الإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للاختبارات و المرسله من طرف الإدارات الجهوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصالح الإدارة العامة للاختبارات و المكلفين بالاختبارات بالإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية و مكتب ضبط الإدارة المركزية للاختبارات.
6. تاريخ توفر الأساسية لاحتساب المؤشر : شهر جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : حنان بن ضوء و وفاق بن عمر

III- قراءة في نتائج المؤشر

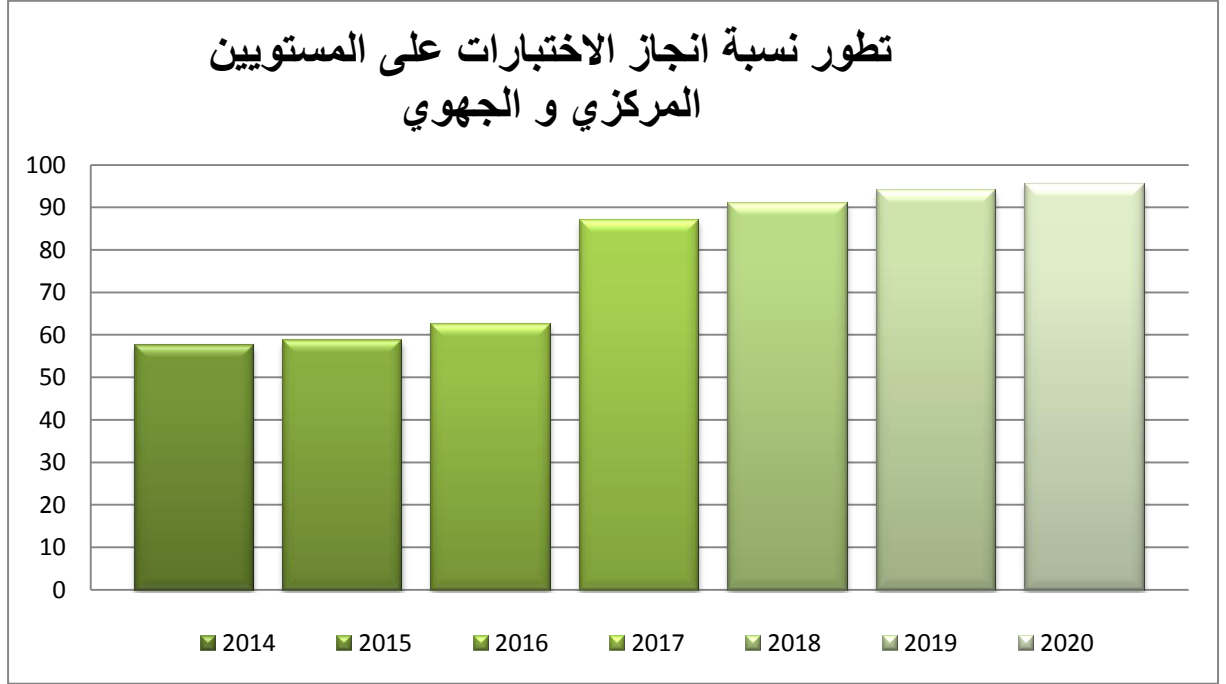
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
95,5	94	91	87	62,5	58.6	57.5	%	نسبة إنجاز الاختبارات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ قفزة نوعية في نسب انجاز الاختبارات على المستويين المركزي و الجهوي بالنسبة لسنة 2017 مقارنة مع 2016 ترجع إلى بداية الانتفاع بالانتدابات الحاصلة بداية سنة 2017 و التي حرصت الإدارة على إدخالها في الإنتاج في فترة وجيزة بتأطير مباشر من الكفاءات المتواجدة و التي من المنتظر أن تتجاوز نسبة 95.5 % سنة 2020 .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات حال صدور الأمر المتعلق بإحداث "الوكالة الوطنية للاختبارات" الذي هو بمرحلة المصادقة.
- حسن استغلال المنتدبين سنة 2017 على المستويين المركزي و الجهوي من خلال التدخل المباشر من الإدارة المركزية لتوجيه الجهد و الطاقات البشرية إلى النقاط التي تشهد ارتفاعا كميا لنسبة الملفات أو نظرا لخصوصيات نوعية الملفات أو الارتباط بمواعيد محددة للانجاز.
- انتداب إداريين و عملة حسب التعهدات الحاصلة منذ سنة 2015 .
- الإسراع في تنفيذ الأقساط المبرمجة ضمن نفقات التنمية منذ سنة 2015 غير أنها حذفت سنة 2017 .

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يعطي فكرة عن الأنشطة و المهام الأخرى للإدارة العامة للاختبارات وهي تستهلك كمًا هامًا من الجهد البشري و الإمكانيات المادية.
- التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكن من إعطاء نتائج إحصائية مفصلة وحيوية وهي بصدد المراجعة.
- تبعا لحصول الانتدابات المطلوبة و التي تمكن من تحقيق النسب القصوى من الانجاز يكون المؤشر قد استوفى مهامه كمؤشر مبني على النتائج و يتعين تغييره مستقبليا بمؤشر آخر يرتكز أساسا على الجودة التي تمثل الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي.

- بالنسبة للجهات معدل نسب الانجاز لسنة 2016 ناتج عن الإحصائيات الواردة لبعض الولايات وإحصائيات مستمدة من مكتب الضبط المركزي للإدارة العامة للاختبارات و ذلك لعدم توفر إحصائيات دقيقة لكامل الولايات أما بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 تعذر الحصول على نسب انجاز دقيقة بالنسبة للجهات و يعود ذلك إلى افتقار العديد من الولايات إلى مصالح اختبارات بالإدارات الجهوية التابعة لها وبالتالي تتم متابعة انجاز الاختبارات الراجعة لها عن طريق مكلفين بالاختبارات بولايات مجاورة علما وانه تم إحداث مصالح فرعية للاختبارات لها بعد سنة 2016 في حين أن نسب الانجاز على المستوى المركزي تم التنصيب عليها في بطاقة مؤشر "نسبة انجاز الاختبارات على المستوى المركزي" بتقرير المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017.

رمز المؤشر : 2-3-2-3

تسمية المؤشر: مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية شهر ديسمبر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإختبارات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة الاختبارات
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر مدة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بالنسبة إلى المشاريع الكبرى، بالنسبة للملفات المتضمنة لعدد كبير من العقارات ويتطلب إنجازها حالياً مدة تتعدى ثلاثة أشهر
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- الإدارة العامة للإختبارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
المدة الجمالية للإنجاز / عدد الإختبارات
2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- جرد الملفات المنجزة بصفة نهائية خلال السنة المرجعية (السنة السابقة للميزانية الحالية)
- تواريخ التعهد بالملفات (بعد استكمال وثائقها المستوجبة)
- تواريخ الإجابة النهائية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
تتكفل مصلحة إختبارات الأصول التجارية و غرامات الانتزاع بتوفير المعطيات والإحصائيات المستوجبة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
مكتب الضبط والأرشيف بالإدارة العامة للإختبارات
6. تاريخ توفر المؤشر : بداية السنة المالية لآخر سنة منجزة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 90 يوماً
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : شيماء ميموني و إيمان البجاوي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
90	100	110	130	183	218	226	نسبة مائوية	مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

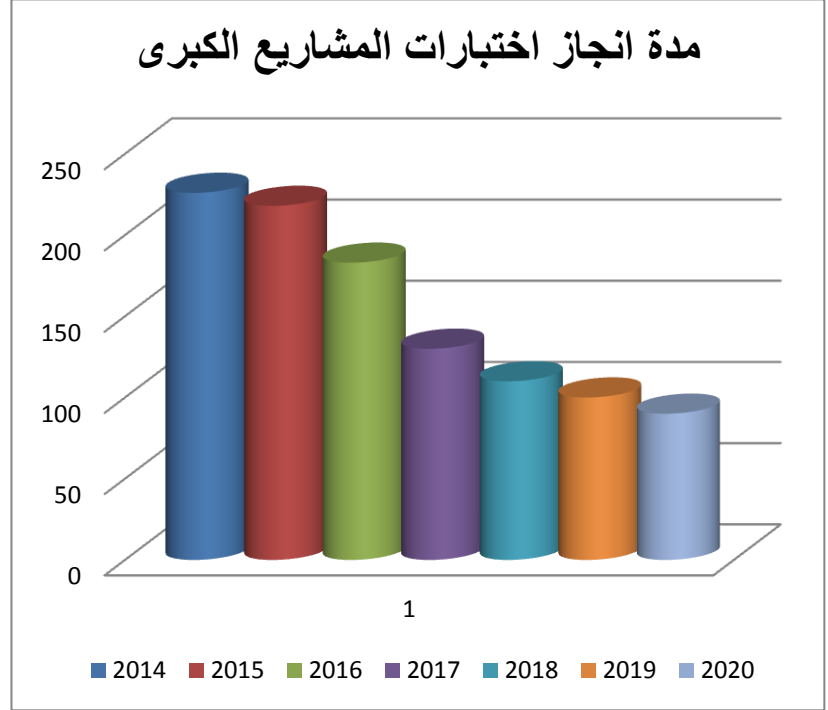
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

بالرغم من النسبة المرتفعة الذي شهده المؤشر سنة 2014 نتيجة لزيادة طلب الاختبارات و تقلص عدد المكلفين بالاختبارات ، نلاحظ تسجيل منحا ايجابيا في تحسين مدة الانجاز انطلاقا من سنة 2015 بالرغم من محدودية الزاد

البشري والمادي وقد شهدت الإدارة قفزة مشهودة سنة 2016 التي حققت نسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات بحوالي 109% .

بالنسبة للتقديرات المستقبلية لسنة 2018 و ما يليها يرتبط التقليل المهم المرتقب باستغلال الانتدابات الهامة لسنة 2017 وبإعادة هيكلة الإدارة التي ستمكن من إضفاء مرونة أكبر في استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تفعيل برنامج إعادة هيكلة الإدارة العامة للإختبارات حال صدور الأمر المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للإختبارات" الذي ضمّن بالتوجهات الاستراتيجية للوزارة و مخطط التنمية و حظي بمصادقة مصالح أملاك الدولة وعرض على الجهات المسؤولة لتفعيله.
- حسن استغلال الفنيين المنتدبين سنة 2017 على المستويين المركزي والجهوي.
- انتداب إداريين وعملة حسب التعهدات الحاصلة منذ 2015.
- استرجاع الأقساط المبرمجة ضمن نفقات التنمية على المدى المتوسط .

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- المؤشر لا يعطي فكرة عن التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإختبارات الأخرى وعن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تستوجب كمّا هامًا من الجهد البشري والإمكانات المادية.
- التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكّن من إعطاء نتائج إحصائية مفصّلة وحينيّة ويتعيّن مراجعتها.
- جزء هام من مدة الإنجاز متعلق بالجهات المتداخلة في إنجاز الملف على غرار الإدارات الجهوية واللجان المحدثة للغرض ممّا يحدّ من إمكانية الإدارة العامة على المستوى المركزي حسب الهيكلة الحالية في التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة لهذا الصنف من الإختبارات.

رمز المؤشر : 1-4-3-3

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز مهمات رقابة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا
تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام.
4. تعريف المؤشر: متابعة نسق إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية، و مصالح مختلف الوزارات (المركزية و الجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المهمات الرقابية (المبرمجة) التي تم إنجازها في السنة المعنية (صدر بشأنها تقرير تفقد) / العدد الجملي للمهمات الرقابية المبرمجة (المهمات المتخلدة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية + برنامج المهمات للسنة المعنية - المهمات المنجزة خلال السنة المعنية).
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد المهمات الرقابية المنجزة (التي صدر بشأنها تقرير) والتي كانت مبرمة في السنة المعنية.
- عدد المهمات الرقابية المبرمجة في السنة المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
- البرنامج السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة.
- تقارير التفقد المنجزة في السنة المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 58%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : محمد بوهلال - مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	: مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
58	55	53	52	50	30	40	نسبة مائوية	نسبة إنجاز مهمات رقابة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

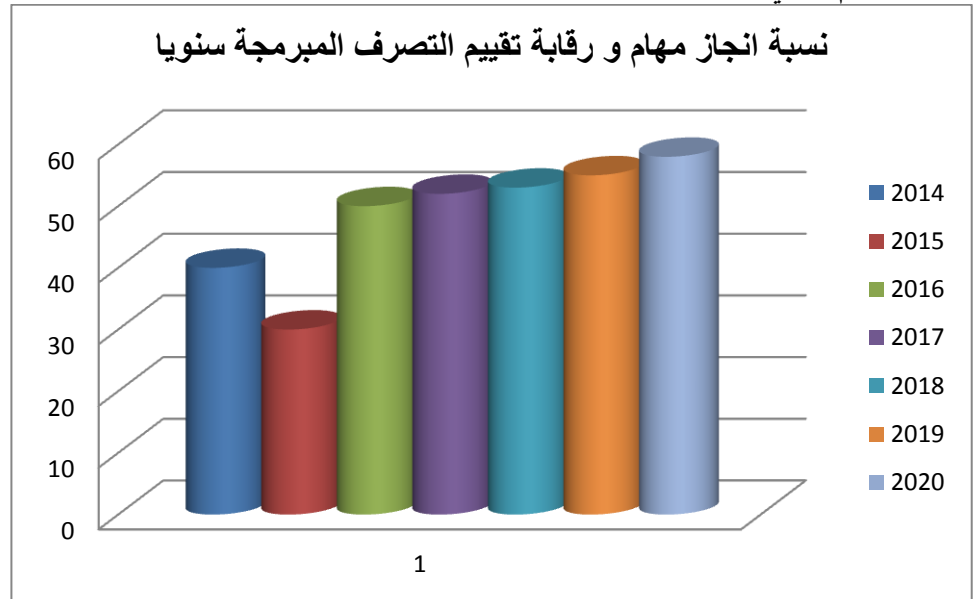
تم الاتفاق على تغيير طريقة احتساب هذا المؤشر خلال الاجتماع المنعقد يوم 24 أوت 2016 بمقر وحدة التصرف حسب الأهداف و ذلك لتجاوز طريقة الاحتساب القديمة التي لم تكن تتلاءم مع الدورة الزمنية للمهام الرقابية التي تتجاوز في أغلب الأحيان السنة الواحدة و قد تم تحويل طريقة احتساب هذا المؤشر في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للدورة الزمنية للمهام و ذلك اعتباراً من سنة 2014 بحيث أصبح يحتسب كالتالي:

عدد المهمات الرقابية (المبرمجة) التي تم إنجازها في السنة المعنية (صدر بشأنها تقرير تفقد) / العدد الجملي للمهام الرقابية المبرمجة

وقد تراوحت نسبة الإنجاز بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة (2014-2015-2016) بين 30 % و 50% نظرا لعدد المهام الرقابية المتخلدة من السنوات الفارطة و كذلك أهمية بعض المؤسسات التي تم تفقدها والتي استغرقت وقتا طويلا على غرار الوكالة الوطنية للتبغ و الوفيد.

وينتظر أن تسجل نسبة الإنجاز بدءا من سنة 2017 وإلى غاية 2020 تطورا هاما لتقترب من القيمة المستهدفة للمؤشر (58 %) و تعكس مفعول الانتدابات الجديدة و جودة التأطير و التكوين.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدورات التكوينية،
 - ترفيع نسق إنجاز المهام من خلال الضغط على المدة الزمنية المخصصة لكل مهمة،
 - انتداب عدد جديد من المراقبين،
 - توفير المعدّات اللوجستية و المعلوماتية اللازمة للعمل (2 سيارتي مصلحة، 20 حاسوب محمول، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).
 - توفير الاعتمادات المخصصة بعنوان مصاريف تنقل و مهمات بالخارج لتنفيذ برنامج المهام المشتركة لتفقد البعثات الدبلوماسية و القنصلية بالخارج.
- ## 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الموارد البشرية و المادية (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- نقص في المعدات الإعلامية و خاصة الحواسيب المحمولة،
- تكليف الهيئة بإنجاز العديد من أعمال التفقد غير المبرمجة بالإضافة إلى الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات (وهو نشاط يستأثر بأكثر حيز من إمكانيات الهيئة البشرية و المادية بما يؤثر سلبا على نسق إنجاز المهام المبرمجة سنويا).

بطاقة المؤشر نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة

رمز المؤشر: 3-1-2-3

تسمية المؤشر: نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة.
تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية.

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها.
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مراقبة التصرف في أملاك الدولة و المال العام.
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التصرف في المال العام.
- تعريف المؤشر: متابعة تأثير مراقبة السيارات الإدارية على الطريق على نسبة المخالفات المسجلة.
- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
- التفريعات: مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، ومصالح وزارة الداخلية (الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد المخالفات المسجلة / عدد السيارات الإدارية المراقبة خلال السنة المعنية.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد السيارات التي خضعت للمراقبة خلال السنة المعنية.

- عدد محاضر المخالفات.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، إستبيان...)

من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

تقارير النشاط السنوية لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

6. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5 % .

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: علي السيد الحاج خليل، مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

* سنة 2014: مؤشر عددي (عدد السيارات المراقبة سنويا): 4211 سيارة،

* سنة 2015: نسبة مائوية (نسبة السيارات الإدارية المراقبة سنويا من جملة الأسطول القابل للمراقبة) : 12 %،

حسب مؤشر "نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة" المستحدث سنة 2017

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
5	5.1	5.2	5.3	7.3	8.6	421 عددي	نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

(1) تم تحويل هذا المؤشر في مناسبتين كالتالي:

2) كان هذا المؤشرا سنة 2015 و سنة 2016 مؤشرا عدديا (عدد السيارات المراقبة سنويا) ثم أصبح نسبة مائوية انطلاقا من 2017 (نسبة السيارات الإدارية المراقبة سنويا) وقد تم خلال سنة 2015 مراقبة 5629 سيارة إدارية من جملة أسطول قابل للمراقبة يبلغ 46674 أي بنسبة 12 % و بزيادة قدرها 33.67 % بالنسبة لسنة 2014.

3) وتم بالنسبة لسنة 2017 تعديل المؤشر ليصبح مؤشرا "نسبة السيارات الإدارية المراقبة سنويا" ومؤشر نتائج عوضا عن مؤشر نشاط، و تم استبداله، بالنسبة لسنة 2018، بمؤشر حول "نسبة المخالفات المسجلة من جملة السيارات المراقبة" الذي يمكن من متابعة تأثير مراقبة السيارات الإدارية على الطريق على نسبة المخالفات المسجلة وإن كانت هذه المراقبة ليست العامل الوحيد المؤثر.

وقد تطور هذا المؤشر نحو الإنخفاض بصفة مطردة من 8.6% سنة 2015 الى 7.3% سنة 2016 ونأمل الوصول الى نسبة 5.3% من خلال ما تحقق من انجازات حد جويلية 2017، ويؤشر استقرار نسبة المخالفات حول معدل 5% لمدة عدة اشهر على استعادة فرق المراقبة المشتركة للسيارات لحيويتها وقدرتها على السيطرة على هذه النسبة المرجعية لما قبل الثورة، وذلك على الرغم من عدم زيادة الإمكانيات المتوفرة لديها خلال نفس الفترة.

ويرجع ارتفاع نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات بالأساس إلى العوامل التالية:

- إطلاق الوزارة للحملة الوطنية لمراقبة السيارات الإدارية غداة عيد الإضحى الفارط والتي تميزت خاصة بتكثيف المراقبة خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد الرسمية والتي تم خلالها مضاعفة نسبة إنجاز الدوريات المبرمجة لتبلغ نسبة 85% و هو ما مكن من مضاعفة المعدل الشهري للسيارات المراقبة قرابة مرتين و نصف من 767 سيارة مراقبة شهريا قبل الحملة إلى حوالي 1946 سيارة شهريا بعدها.

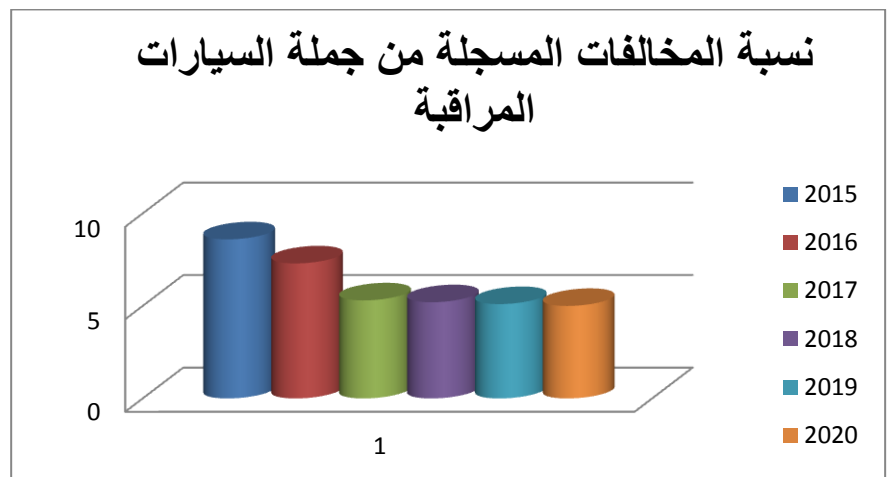
- حلّ عدد كبير من العوائق اللوجستية وذلك بفضل الاعتماد أثناء عطل نهاية الأسبوع على سيارات المصلحة التابعة للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بمقتضى مذكرة العمل الصادرة في هذا الموضوع عن السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 03 سبتمبر 2015.

- الرفع في نسق التنسيق مع السلط الأمنية وخاصة منها الحرس الوطني مما خفّض من حصص المراقبة الملغاة أو المؤجلة.

- إدخال ديناميكية جديدة على بعض الفرق المشتركة حيث تم إعادة تكوين الفريق الثامن كلياً الذي يشمل مجال اختصاصه الترابي ولايتي صفاقس وسيدي بوزيد، كما تم تجديد أعضاء الفريق الخامس المختص بولايتي نابل وزغوان مع نقل مقرّه من ولاية زغوان إلى ولاية نابل وذلك باعتبار كثافة جولان السيارات الإدارية بولاية نابل مقارنة بولاية زغوان وتركز أغلب نقاط المراقبة بولاية نابل.

ومن المنتظر أن تواصل هذه النسبة ارتفاعها خلال سنة 2017 وما بعدها خاصة إذا تم تدعيم الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق بالوسائل اللوجستية اللازمة (توفير سيارة خاصة بكل فريق).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الشروع في تطبيق المقننات الجديدة للأمر الحكومي عدد 647 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2017 والمتعلق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق وخاصة في ما يهم تسليط خطايا مالية بقيمة 20 دينار على المخالفين.

- رفع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيارات الإدارية على الطريق خاصة مع عودة الظروف الأمنية للإستقرار.
- رفع مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالتنظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفريغ لأعوان المراقبة.
- طلب تدعيم الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق بالوسائل اللوجستية اللازمة (سيارة خاصة بكل فريق).

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- اعتماد الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق بصفة شبيه كلية على سيارات الأمن العمومي التي توفرها وزارة الداخلية والتي عرفت نقصا حادا في تخصيصها لدوريات الرقابة على السيارات الإدارية خلال السنوات الاخيرة بحكم الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، مع العلم أن الأمر الحكومي عدد 647 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2017 والمتعلق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق نصّ في فصله 11 أنه "بصفة إنتقالية وخلافا لأحكام الفصل 4 من هذا الأمر، تستمر وزارة الداخلية في تأمين السيارات الضرورية لإجراء دوريات المراقبة على الطريق وذلك لمدة أقصاها سنة من تاريخ صدور هذا الأمر الحكومي" أي إلى موفى ماي 2018 ثم بعد ذلك يتعيّن على وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية استعمال سياراتها في دوريات المراقبة وهو ما يبقى رهين توفر الإعتمادات اللازمة لإقتناء هذه السيارات قصد تخصيصها لفرق المراقبة.

- عدم وجود تحفيز مادي في شكل منحة لفائدة أعضاء الفرق الذين يعملون خلال العطل والأعياد وخلال حصص ليلية دون الحصول على أي مقابل مادي عن ذلك باستثناء منحة التنقل التي أصبحت لا تكفي لتغطية مصاريفهم.

رمز المؤشر : 3-4-3-3

تسمية المؤشر: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية.
تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التصرف في المال العام.
4. تعريف المؤشر: متابعة نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (كمي)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، ومصالح مختلف الوزارات (المركزية والجهوية) الخاضعة للرقابة والتي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد ملاحظات تقارير الرقابة التي تم إعتماها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية / العدد الجملي لملاحظات تقارير الرقابة (تقارير التفقد) في السنة المعنية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- العدد الجملي لملاحظات تقارير التفقد النهائي في السنة المعنية .
- عدد ملاحظات تقارير التفقد (النهائية) التي تم إعتماها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
تقارير التفقد (النهائية) الصادرة في السنة المعنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير التفقد (النهائية) الصادرة في السنة المعنية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 95%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: توفيق المسعودي - مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

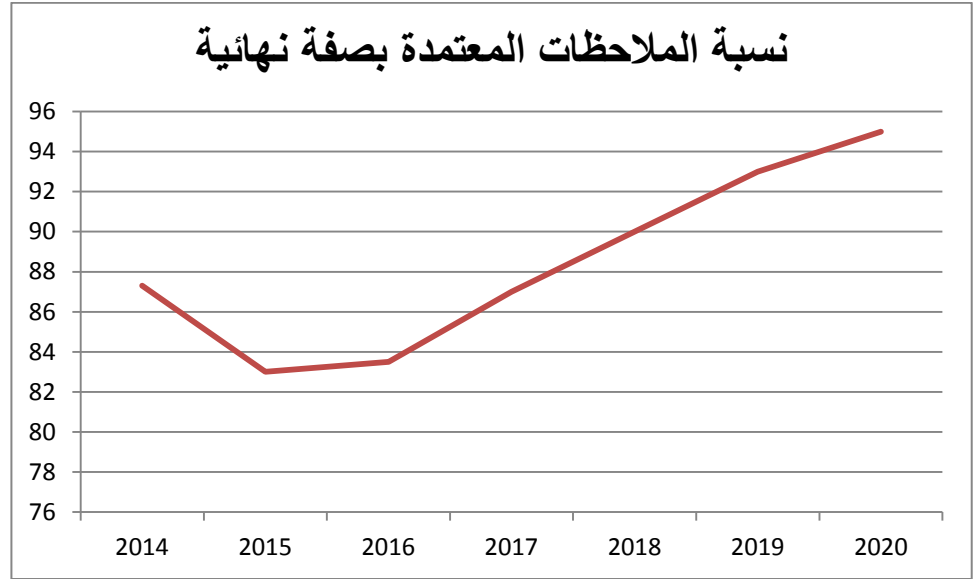
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
95	93	90	87	83.5	83	87.3	نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سجّلت نسبة الملاحظات الواردة بتقارير التفقد النهائية (والمعلقة بإثارة نقائص وإخلالات منعلقة بالتصرف العمومي) والتي تمّ اعتمادها والإقرار بصحتها بصفة نهائية، ارتفاعا تجاوز 80% في السنوات الأخيرة (2014 و2015 و 2016)، ومن المتوقع أن يواصل نسق التطور سيره التصاعدي في السنوات المقبلة إلى غاية 2020

ليلاص القيمة المستهدفة للمؤشر أي 95 % و ذلك بالنظر للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لاعتماد الهيئة العامة للرقابة على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربّصات الخاصة بالمراقبين.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- دعم الدورات التكوينية للمراقبين.
- اعتماد وتكريس معايير التّدقيق الدوليّة.
- تركيز التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التّدقيق.
- توحيد صياغة (Standarisation) مختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص الموارد البشرية والماديّة.
- الحاجة إلى مزيد تكثيف الدورات التكوينية للمراقبين المنتدبين حديثًا.
- تكليف هيئة الرقابة العامة بإنجاز العديد من أعمال التّفقّد (الأبحاث) بالتوازي مع مهمات التّفقّد المعمّقة مما يؤثر سلبا على تطوّر هذا المؤشر.

رمز المؤشر : 1-5-4-3

تسمية المؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط الأملاك العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة
4. تعريف المؤشر: متابعة تطور عملية تطهير العقارات المسجلة والمرسمة بسجل أملاك الدولة
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الترسيمات المتعلقة بالعقارات المسجلة التي تم تطهيرها بملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى/عدد الترسيمات المزمع تطهيرها
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الترسيمات التي تم تطهيرها
- العدد الجملي للترسيمات بمنظومة صايب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
- تقارير وبطاقات وصفية
- ملفات إدارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
قاعدة البيانات لمنظومة صايب الخاصة بسجلات أملاك الدولة والمعائنات الميدانية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 670 ترسيما ما يعادل 14.24%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : عز الدين العوسجي : مدير.

III- قراءة في نتائج المؤشر

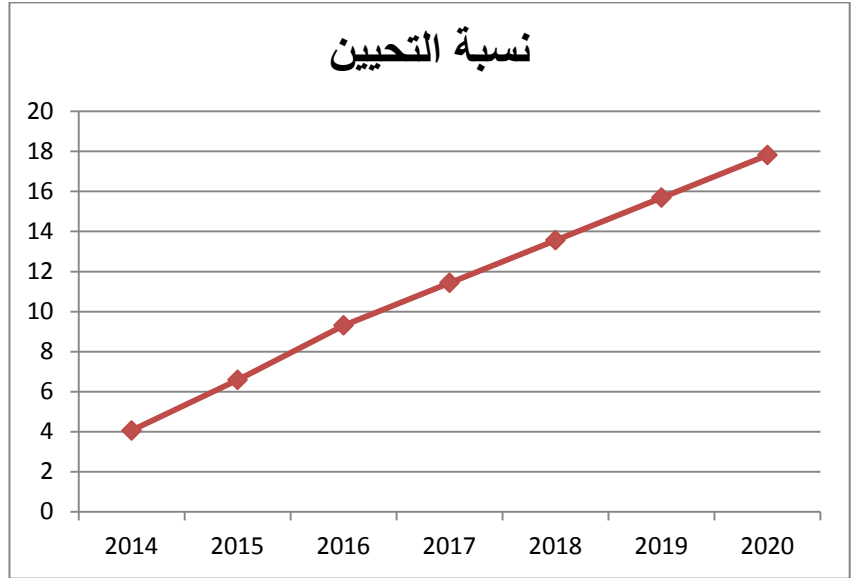
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	: مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
17.81	15.69	13.56	11.43	9.31	4.06	2.97	نسبة مائوية	نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

إنطلقت عملية تطهير وتحيين سجلات أملاك الدولة الخاصة سنة 2010 وتواصلت عملية التطهير والتحيين خلال السنوات الموالية ليتم تسجيل 438 عملية تحيين وتطهير لعقارات مسجلة وكائنة بتونس الكبرى أي بنسبة تقارب 9.31% من مجموع الترسيمات المستهدفة الى حدود نهاية سنة 2016. وبإحتساب معدل تطهير 100 ترسيما سنويا فإن نسبة التطهير سوف تشهد تطورا يقدر بـ 2.12 % سنويا ليصل في موفى 2020 إلى 17.81%.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تطهير السجلات :

- ترفيع نسق المعاينات الميدانية
- مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية
- مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة في الوزارة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء
- مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نظرا للإفتقار للإمكانيات البشرية و الموارد المالية إقتصر المؤشر على العقارات المرسمة والكائنة بتونس الكبرى في حين أن الترسيمات التي تستوجب التطهير تنتزع على كامل تراب الجمهورية .
- المؤشر لا يعكس أهمية العمل اليومي لعمليات الترسيم المتعلقة بتحيين المعطيات أو الترسيمات الجديدة وكذلك عمليات تجميع أو تشتيت العقارات حسب نوعية الترسيم.
- عدم وجود تنسيق فني بين منظومتي الترسيم "صايب عمراني" و "صايب فلاح" في حين أن الرسوم العقارية المعنية بالتحيين والتطهير تتكون من عقارات فلاحية وأخرى عمرانية.

رمز المؤشر : 2-5-4-3

تسمية المؤشر: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط الأملاك العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة
4. تعريف المؤشر: متابعة تطور عملية ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
عدد المساكن التي تم ترسيمها / العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد المساكن التي تم ترسيمها
- العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
شهادات ترسيم
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير النشاط السنوية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر :
787 مسكنا ما يعادل 48.91%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ريم الجميعي مديرة

III-قراءة في نتائج المؤشر

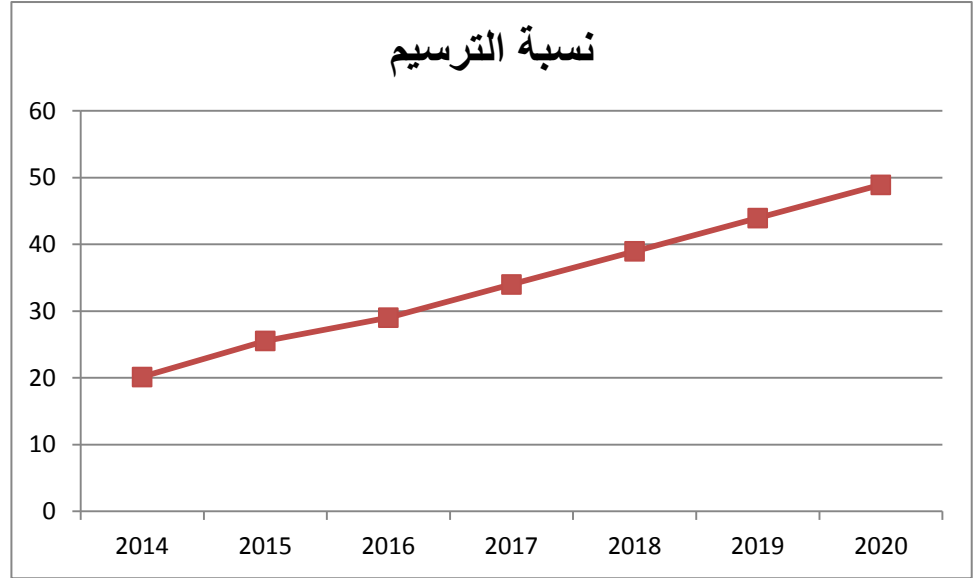
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
48.91	43.94	38.97	34	29.02	20.13	16.78	نسبة مائوية	نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يشهد بنك المعلومات الخاص بمساكن الدولة عمليات تحيين متواصلة تتعلق أساسا بالوضعية العقارية للمسكن وترسيم العقار بسجلات أملاك الدولة وإنطلقت عملية ترسيم المساكن الإدارية بتونس الكبرى منذ سنة 2010 ليشمل إلى نهاية سنة 2016 (467 مسكنا) من مجموع 1609 مسكنا إداريا كائن بولايات تونس الكبرى. وشهدت نسبة الترسيم تطورا ملحوظا حيث بلغت 29.02 % سنة 2016 وباعتماد معدل ترسيم 80 مسكنا سنويا أي ما يقارب 5% من العدد الجملي المطلوب يمكن أن تصل في نهاية سنة 2020 إلى 48.91% أي ما يعادل 787 مسكنا.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تحيين بنك المعلومات:

- مراسلة إدارات الملكية العقارية لطلب شهادات ملكية

- القيام بالمعاينات الميدانية

- مراسلة الإدارة العامة للتصرف والبيوعات

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

لا تقتصر عملية الترسيم على أعمال المسؤول على المؤشر بل على إدارة السجلات ودفاتر كشف المكاسب.

هذا المؤشر لا يغطي كامل تراب الجمهورية بل تونس الكبرى كقسط أول.

بطاقات مؤشرات
قياس الأداء
لبرنامج القيادة و المساندة

رمز المؤشر: 9-1-1-1

تسمية المؤشر: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تحسين نسبة التأطير بالإدارات الجهوية عبر إعادة توظيف الأعدان في علاقة بتشجيع النقل لدعم لامركزية الإدارة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: : مؤشر فاعلية
7. التفريعات: كامل هياكل الوزارة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعدان المنتمين إلى الصنف 2 فما فوق / العدد الجملي للأعدان بالإدارات الجهوية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثي الأول من السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 32
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

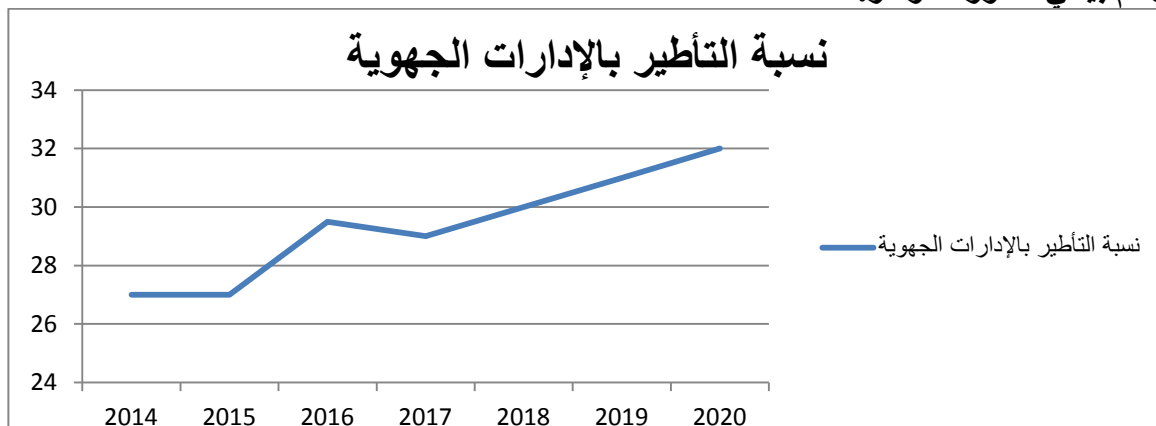
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
32	31	30	29	29	27	27	نسبة مئوية	نسبة التأطير بالإدارات الجهوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تحسين نسبة التأطير.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
التأكيد على حسن إعادة توظيف الأعوان باتجاه الإدارات الجهوية.
5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
-عدم التمكن من الحصول على الانتدابات الكافية لتغطية النقص في الإطارات بالجهات.

رمز المؤشر: 2-1-1-9

تسمية المؤشر: نسبة التكوين.

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من إعتقاد هذا المؤشر هو تقييم مدى قدرة الإدارة على تكوين أعوانها مع الأخذ بعين الإعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض وبالتالي العمل على تحسين هذه النسبة من سنة إلى أخرى مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: كامل هياكل الوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية/ العدد الجملي للأعوان
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- * تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثي الأول من السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 13 % .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

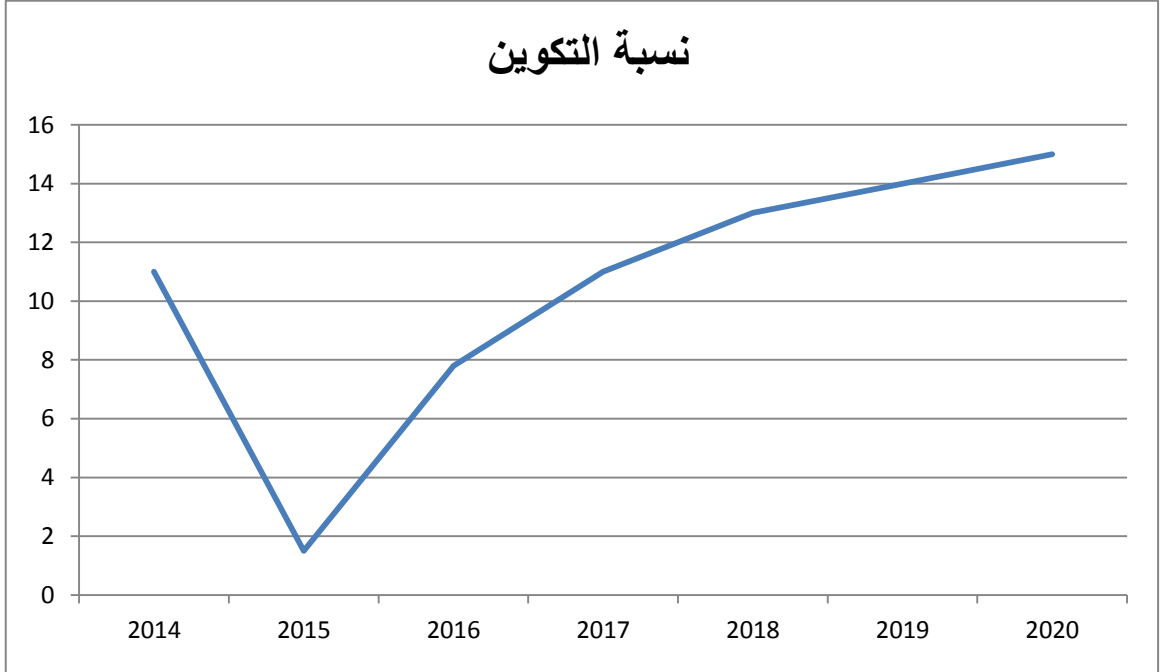
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
15	14	13	11	7.8	1.5	11	نسبة التكوين مائوية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* يمكن التحسين في نسب هذا المؤشر من تحسين و دعم المكتسبات المعرفية للأعوان المشاركين في الدورات التكوينية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* تخصيص إتمادات هامة لتنظيم دورات تكوينية.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

* هذا المؤشر لا يشمل التكوين المستمر بمدارس التكوين المنظرة.

رمز المؤشر: 1-2-1-9

تسمية المؤشر: معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة.

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد استهلاك الوقود.
4. تعريف المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: الإدارات المركزية و الجهوية للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: كمية الوقود المستهلكة/عدد الكيلومترات المقطوعة
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - كمية الوقود المستهلكة
عدد الكيلومترات المقطوعة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة البناءات والمعدات و النقل.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: ترشيد إستهلاك الوقود بنسبة 5,8 %
8. المسؤول عن المؤشر: مدير الباءات والمعدات والنقل.

III- قراءة في نتائج المؤشر

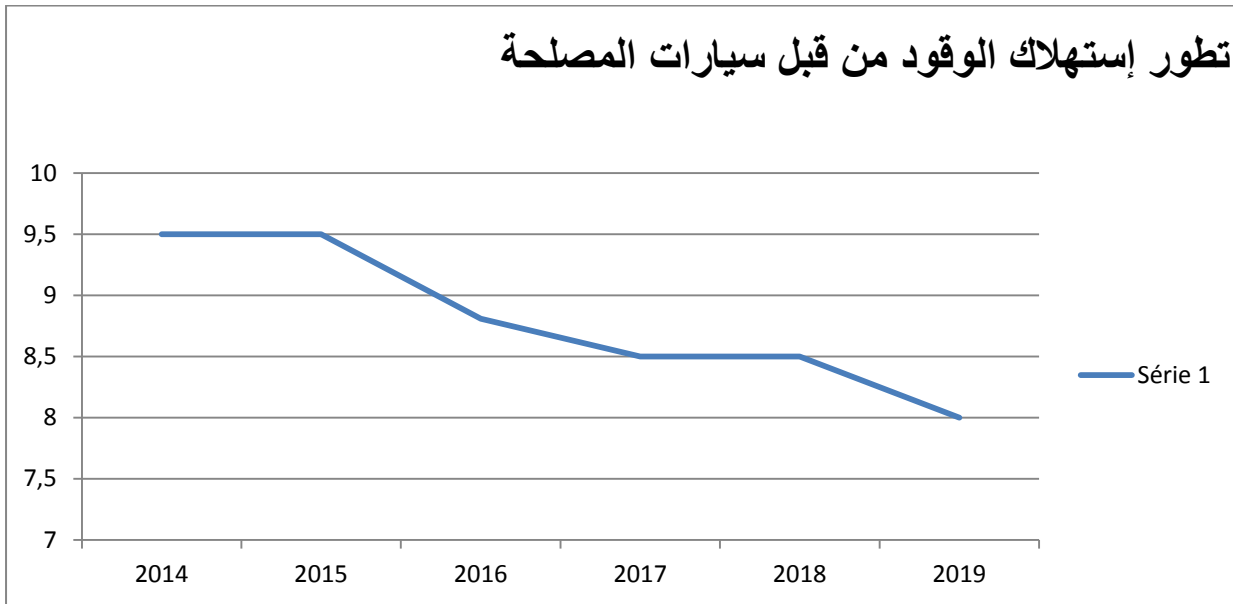
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
8	8	8.5	8.5	8.81	9.5	9.5	نسبة ل/كم	معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: -

تعكس الجهود المبذولة من أجل التحكم في إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة و التخفيض في معدلاته
المجهودات المبذولة على مستوى تحسين حالة هذه السيارات و وسائل المراقبة على المستوى المركزي والجهوي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية وتركيز منظومة GPS .

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

* لا يعكس المؤشر التفاوت الكبير في إستهلاك الوقود نظرا لإختلاف نوع السيارات وعمر كل واحدة منها.

بطاقة المؤشر: نسبة النفاذ إلى شبكة المعلوماتية

رمز المؤشر: 1-3-2-9

تسمية المؤشر: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2017.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) الإدارات الجهوية والمركزية للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة/ عدد الأعوان المعينين بالربط
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد فتحي الرباعي، مدير.

III- قراءة في نتائج المؤشر

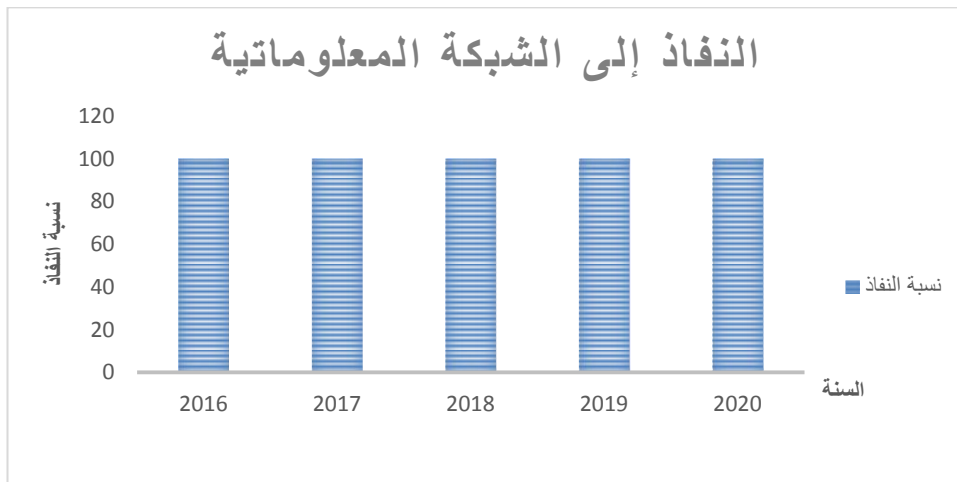
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	100	100	100	100	86.78	83.78	%	النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نتائج مرضية بحكم عقود الصيانة المبرمة مع الشركات المختصة.

- 3 رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تركيز وتوسيع الشبكة المعلوماتية الداخلية لبعض المقرات الجهوية والمركزية للوزارة
- ✓ اقتناء جدارناري
- ✓ تنفيذ عقد الصيانة المتعلق بالشبكة المعلوماتية
- ✓ القيام بمهمة التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية
- ✓ اقتناء وتركيز نظام افتراضي

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:-

رمز المؤشر : 2-3-2-9

تسمية المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب

تاريخ تحيين المؤشر: 6 جوان 2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها مع تحسين وتجديد التجهيزات ذات العلاقة.
4. تعريف المؤشر: تحديد أسطول الحواسيب.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: الإدارات الجهوية والمركزية للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المستهدفين (أعوان صنف أ + أعوان صنف ب) - (عدد الحواسيب الجملي - عدد الحواسيب التي تجاوز سنها خمس سنوات)
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب، الأعوان المستهدفين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 178
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد ناجح وشام، كاهية مدير.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

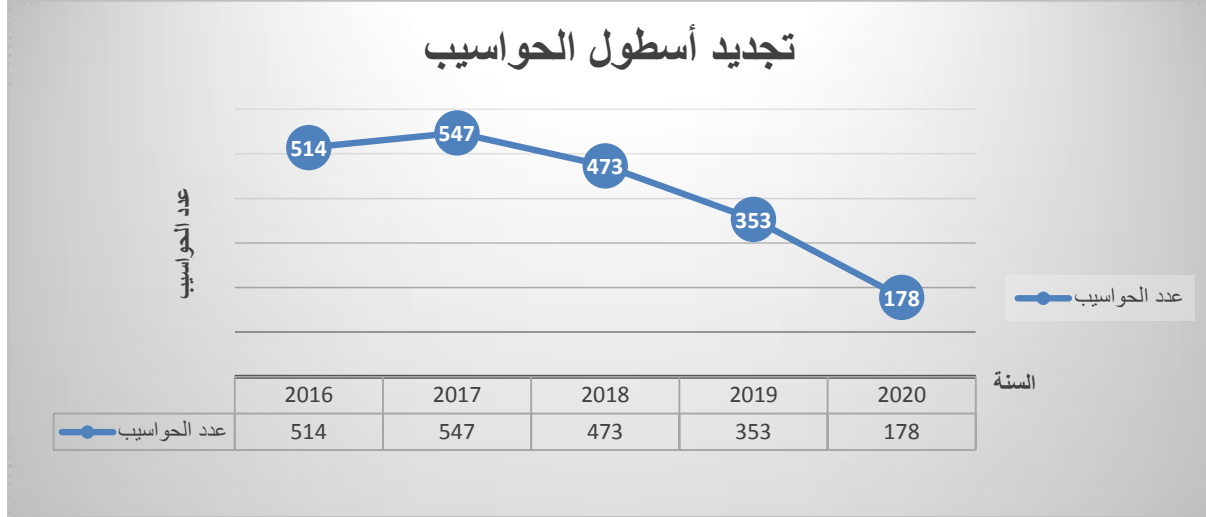
2020	2019	التقديرات	2017	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
		2018		2016		
178	353	473	547	514	حاسوب	تجديد أسطول الحواسيب

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يمكن تحقيق التقديرات في حالة توفير الاعتمادات المطلوبة لإقتناء 250 حاسوب سنويا.

لكن في صورة اعتماد نفس النسق المعتمد في السنوات الأخيرة بالنسبة للإقتناءات فإن حالة أسطول الحواسيب الإعلامية سيدهور بصفة كبيرة مما سيؤثر سلباً على أداء مختلف مصالح الوزارة ويتمثل تدهور حالة الأسطول على مستويين الأول في مدى تطور الحواسيب على مستوى التطور التكنولوجي ومن ناحية أخرى استمرار الإقتناءات بنفس النسق الحالي سيقطص من العدد الجملي للحواسيب بالوزارة بالنظر لعدد المستعملين، وقد يتسبب في المدى القصير إلى استحالة الاستجابة لطلبات تعويض الحواسيب المحالة على عدم الاستعمال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ بعث طلب عروض لاقتناء معدات إعلامية
- ✓ الصيانة الداخلية والخارجية للمعدات الإعلامية

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط تطور نسبة المؤشر بالاعتمادات المرصودة بالميزانية بعنوان اقتناء الحواسيب.
المعطيات المتعلقة بالأعوان غير متوفرة بصفة آلية لدى مصالح الإدارة العامة للتنظيم والأساليب الإعلامية.

بطاقات مؤشرات
قياس أداء
إدارة الملكية العقارية

- رمز المؤشر: 1-1

- تسمية المؤشر: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري.

- تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مسك السجل العقاري

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الترسيمات و الإشهار العقاري

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان دقة وسلامة الخدمات.

4- تعريف المؤشر: تستوجب مطالب الترسيم المودعة بشبابيك إدارة الملكية العقارية دراسة قانونية معمقة للعمليات العقارية موضوعها و لمؤيدياتها و مقابلتها ببيانات الرسوم العقارية قصد النظر في إمكانية إدراجها بالسجل العقاري من عدمه.

5- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.

6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

7- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: نسبة عمليات الإصلاح من مجموع العمليات العقارية.

2- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مجموع العمليات العقارية و مجموع عمليات الإصلاح بالسجل العقاري.

3- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات .

4- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة البيانات.

5- تاريخ توفر المؤشر: ثلاثة أشهر

6- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0,03%

7- المسؤول على المؤشر: السيدة سلمى العارم، كاهية مدير.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
0.03	0.05	0.08	0.09	0.13	0.45	38,0	نسبة مائوية	
نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري								

2- تحليل النتائج (الإنجازات) و تقديرات الخاصة بالمؤشر:

يكتسي المؤشر الخاص بنسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري أهمية قصوى على مستوى تحديد جودة الخدمات التي تسديها الإدارة للمتعاملين معها، لذلك يتجه تحديد الأسباب المؤدية لارتفاع النسبة المذكورة خلال سنة 2015 و العمل على التقليل من نسبة الأخطاء المرتكبة بالسجل العقاري خاصة على مستوى دراسة مطالب الترسيم واتخاذ القرار في شأنها لتحقيق التقديرات المبرمجة.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تدعيم المراقبة الدورية للهيكل التنفيذية بالإدارات الجهوية الخاصة بمشروعية الأعمال المنجزة و مطابقتها للنصوص القانونية و المذكرات الداخلية،
- مراقبة استغلال التطبيقات الإعلامية بالإدارات الجهوية بعنوان أعمال الترسيم في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل العقاري،
- حث الإدارات الجهوية على تشخيص الصعوبات القانونية و التطبيقية التي تتعرض لها و اقتراح حلول في شأنها ،
- وضع خطط تكوينية تتناسب مع الاحتياجات التي تحددها الهياكل الإدارية المكلفة بأعمال الترسيم،
- توحيد طرق العمل و تحيين دليل الإجراءات.

4- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن المؤشر الخاص بنسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري يفتقر للدقة باعتبار أن الإصلاحات التي تتعهد بها الإدارة بخصوص الأخطاء المرتكبة على مستوى الترسيمات المدرجة بالسجل العقاري يمكن تصنيفها كالاتي:

العرائض و الطعون:

- نسبة الطعون المقبولة في قرارات إدارة الملكية العقارية،
- نسبة الإصلاحات على معنى الفصل 391 من مجلة الحقوق العينية،

المراسلات بالرفض:

- نسبة المراسلات بالرفض غير المستوفية لجميع أسباب الرفض (العمليات العقارية المرفوضة و التي أعيد إيداعها و تم رفضها لأسباب مختلفة عن الأسباب الأولية)،
- نسبة المراسلات بالرفض التي تم تجديد إيداعها دون الإستجابة لأسباب الرفض و تم قبولها (باعتبار أن أسباب الرفض واهية).

بطاقة المؤشر: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف

- رمز المؤشر: 1-2
- تسمية المؤشر: نسبة التزام الإدارة بالأجل الهدف.
- تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

-II الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مسك السجل العقاري
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجل العقاري الإلكتروني
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تقليص آجال إسداء الخدمات.
- 4- تعريف المؤشر: إن دراسة مطالب الترسيم مقيدة بآجال يفرضها الختم اليومي للسجلات التي تمسكها إدارة الملكية العقارية من جهة و آجال خاصة بدراسة الملفات و الضمانات التي يجب توفيرها لحفظ الحقوق موضوعها من جهة أخرى في إطار برنامج المؤسسة بخصوص المعالجة الإعلامية لبيانات السجل العقاري الذي يجب أن يتم في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل المذكور مع الحرص على توفير جميع عوامل السلامة و النجاعة بخصوص التطبيقات الإعلامية المزمع تركيزها بالإدارات الجهوية.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
- 7- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: نسبة الإدارات الجهوية التي التزمت بالأجل الهدف الخاص بها من مجموع الإدارات الجهوية.
- 2- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الإدارات الجهوية التي التزمت بالأجل الهدف لإسداء خدماتها .
- 3- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات .
- 4- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة البيانات.
- 5- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2018
- 6- القيمة المستهدفة للمؤشر: 95%
- 7- المسؤول على المؤشر: السيدة كميليا الشابي، كاهية مدير.

-II قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
95	90	85	70	88,88	44,64	11,61	نسبة مائوية	نسبة التزام الإدارة بالأجل الهدف

2- تحليل النتائج (الإنجازات) و تقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجلت نسبة التزام الإدارة بالأجل الهدف ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات من 2014 إلى 2016 وتراجعا بعنوان سنة 2017 يستوجب منا البحث في الأسباب الموضوعية الخاصة بالتأخير في آجال إسداء الخدمات المسجل بكل إدارة جهوية على حدا مع الأخذ بعين الاعتبار حجم العمل و الإمكانيات البشرية اللوجيستية المتوفرة لديها.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- دعم الإدارات الجهوية بالموارد البشرية
- تنظيم دورات تكوينية دورية لتكوين و تأهيل الأعوان بعنوان الكفاءات المطلوبة و الخاصة بجميع مراكز العمل و كذلك على مستوى حذق استعمال التطبيقات الإعلامية المركزة بالإدارات الجهوية
- مراقبة استغلال التطبيقات الإعلامية بالإدارات الجهوية في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل العقاري،
- النظر في تنقيح قوانين مسك السجل العقاري لمواكبة المستجدات التكنولوجية في المجال،

4- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن المؤشر الخاص بنسبة الإدارات الجهوية الملتزمة بالأجل الهدف في إسداء خدماتها لا يشوبه مبدئياً أي نقائص تذكر.

رمز المؤشر : 1-3-3-1

تسمية المؤشر: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني.

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مسك السجل العقاري
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجل العقاري الإلكتروني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إسداء الخدمات عن بعد
4. تعريف المؤشر: نسبة الإدارات الجهوية التي تعتمد الرسم العقاري الإعلامي ودفتر الإيداع الإلكتروني
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: - الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الإلكترونية
- الإدارات الجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإدارات الجهوية التي تستعمل السجل الإلكتروني / عدد الإدارات الجهوية
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الإدارات الجهوية
- عدد الإدارات الجهوية التي تستعمل السجل الإلكتروني
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات من قواعد البيانات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قواعد البيانات
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد المدير العام للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الإلكترونية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

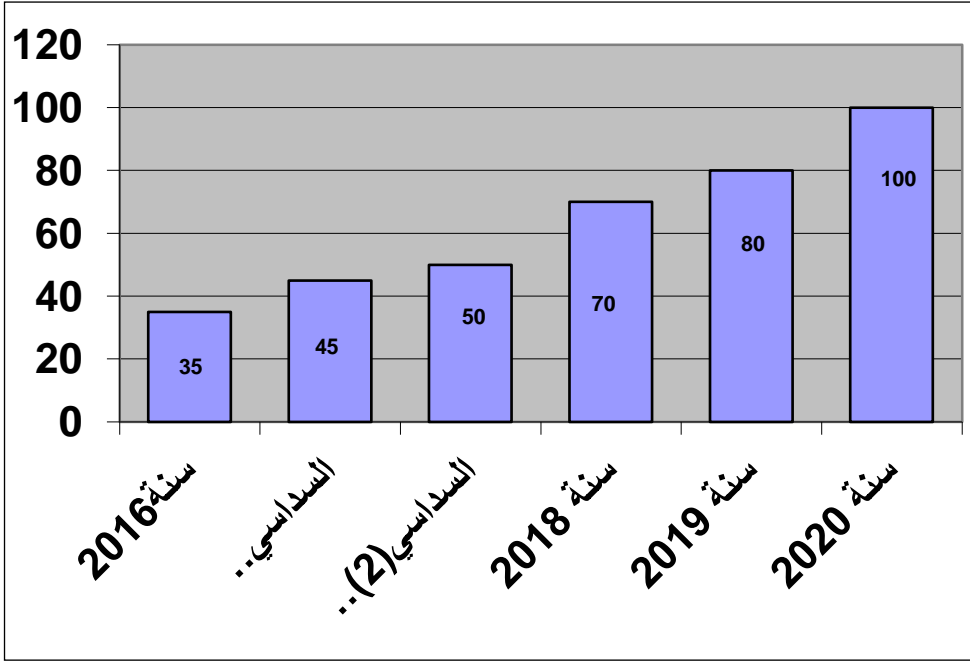
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	80	70	48	35	-	-	نسبة مئوية	نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

استعمال السجل الإلكتروني يتطلب تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لبيانات السجل العقاري في نسختها الثانية مما يتطلب معدات إعلامية تتمثل في الحواسيب والطابعات إلى جانب المساحات الضوئية هذا مما حال دون تنفيذ الخطة الإستراتيجية لإدارة الملكية العقارية للفترة (2016-2017-2018) وذلك لعدم توفير الإعتمادات اللازمة مما تسبب في تأجيل تنفيذ هذه الأهداف المبرمجة بالخطة الإستراتيجية

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة إستعمال الإدارة للسجل الإلكتروني



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

وضعت الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الإلكترونية الخطة الإستراتيجية لإدارة الملكية العقارية للسنوات (2016-2017-2018) حيث برمجت تعميم وتركيز المنظومات الإعلامية بكافة الإدارات الجهوية مع موفى سنة 2018 وبذلك تصبح كل الإدارات الجهوية تعمل بالسجل الإلكتروني كل ذلك بشرط توفر المعدات الإعلامية اللازمة لهذا المشروع .

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

النقائص التي تحول دون تنفيذ هذا الهدف أو المؤشر هو النقص في المعدات الإعلامية اللازمة لتركيز المنظومات الإعلامية بالإدارات الجهوية.

رمز المؤشر : 1-3-3-2

تسمية المؤشر: نسبة الرسوم العقارية المرقمة .

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مسك السجل العقاري
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السجل العقاري الإلكتروني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إسداء الخدمات عن بعد
4. تعريف المؤشر: الرسوم العقارية المرقمة بإعتماد المساحات الضوئية .
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: - الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الإلكترونية
- الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الرسوم المرقمة / مجموع الرسوم العقارية * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الرسوم العقارية وعدد الرسوم المرقمة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات من قواعد البيانات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قواعد البيانات
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: % 97
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد الرؤوف اليحياوي، متصرف.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

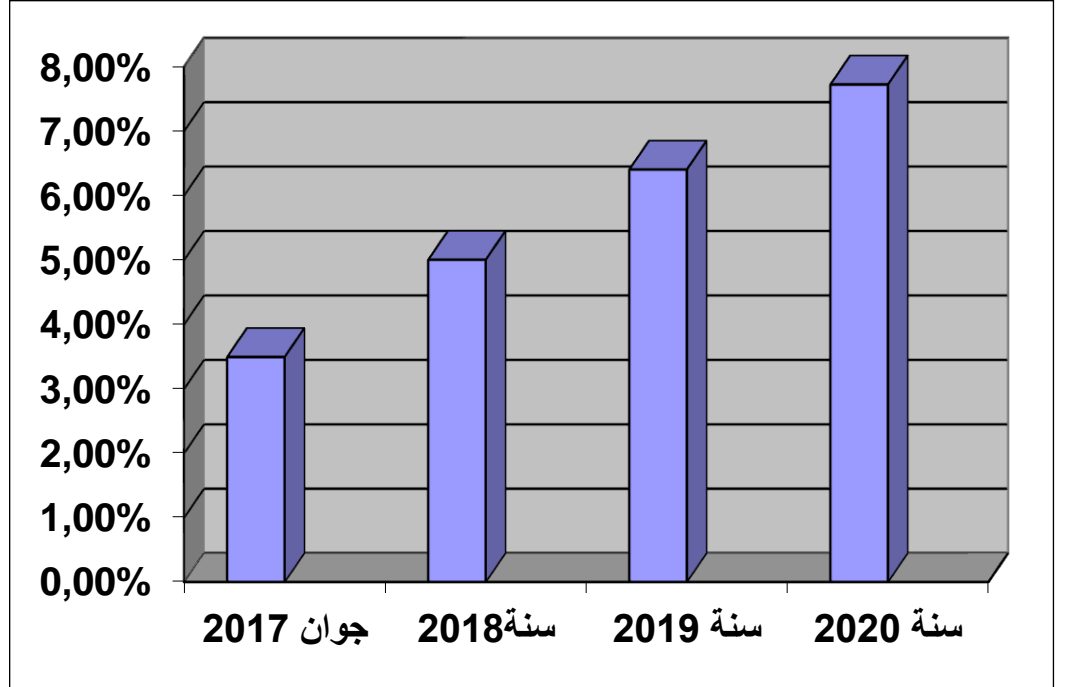
التقديرات			الإنجازات إلى غاية جوان 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
97	95	94	93	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة الرسوم العقارية المرقمة .

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يعتبر مؤشر الرسوم العقارية المرقمة والمصادق عليها إلكترونيا ضعيف مقارنة بمجموع الرسوم العقارية ولكن الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الإلكترونية وضعت برنامج عمل متكامل لرقمنة الرسوم العقارية وهو بصدد التنفيذ.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة الرسوم العقارية المرقمنة والمصادق عليها إلكترونيا



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

حث الإدارات الجهوية للملكية العقارية على طباعة الرسوم العقارية

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:-

رمز المؤشر: 1-4

تسمية المؤشر: نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2018.

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ السجل العقاري
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الوثائق والأرشيف
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف
- 4- تعريف المؤشر : توضيح المفاهيم : يبرز المؤشر نسبة فضاءات الأرشيف بإدارة الملكية العقارية التي تمّ تجديد رفوفها وتجهيزها بالمعدات الخصوصية للحفظ
- 5- نوع المؤشر :مؤشر قيس النتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية
- 7- التفريعات :حسب الإدارات الجهوية والأرشيف المركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة إحتساب المؤشر: مجموع فضاءات الأرشيف بإدارة الملكية العقارية
مجموع الفضاءات المطابقة للمواصفات
وحدة المؤشر : نسبة مائوية
- 2- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
-مجموع الفضاءات المخصصة لحفظ أرشيف إدارة الملكية العقارية
-مجموع الفضاءات المطابقة للمواصفات
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف
تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
- 4- القيمة المستهدفة للمؤشر 40%
- 5- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى شويخة، كاهية مدير.

III-قراءة في نتائج المؤشر

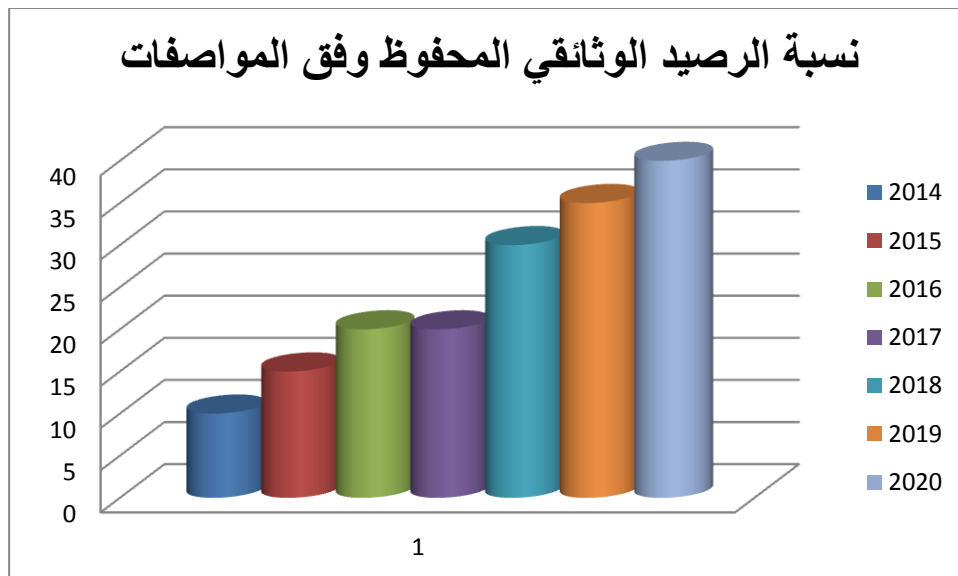
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
40	35	30	20	20	15	10	نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات مائوية	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت الفضاءات المخصصة لحفظ أرشيف إدارة الملكية العقارية تطورا ملحوظات خاصة على ضوء الصفقات التي تم إبرامها سنة 2013 وتم تركيز الرفوف سنة 2015 خاصة مع فتح بعض الإدارات الجهوية مما ساهمة في تحسين نسبة الفضاءات المطابقة للمواصفات.

3- رسم بياني



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إقتناء الرفوف و المعدات الخصوصية للحفظ

5- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالمؤشر: -

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ السجل العقاري
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الوثائق والأرشيف
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف
- 4- تعريف المؤشر : توضيح المفاهيم : يبرز المؤشر حجم الرصيد الوثائقي المعالج يدويا وإلكترونيا وميكروغرافيا بحساب المتر الخطي.
- 5- نوع المؤشر :مؤشر قيس النتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
- 7- التفريعات : الأرشيف المركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة إحتساب المؤشر:
- حجم الرصيد الوثائقي المعالج يدويا وإلكترونيا وميكروغرافيا بحساب المتر الخطي مقارنة بالحجم الجملي للرصيد الوثائقي المحفوظ بالأرشيف المركزي
- 2 - المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف
- 5- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير
- 6- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف
- 7- تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
- 8- القيمة المستهدفة للمؤشر: 30 متر خطي
- 9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فاطمة بن عمر، كاهية مدير.

III- قراءة في نتائج المؤشر

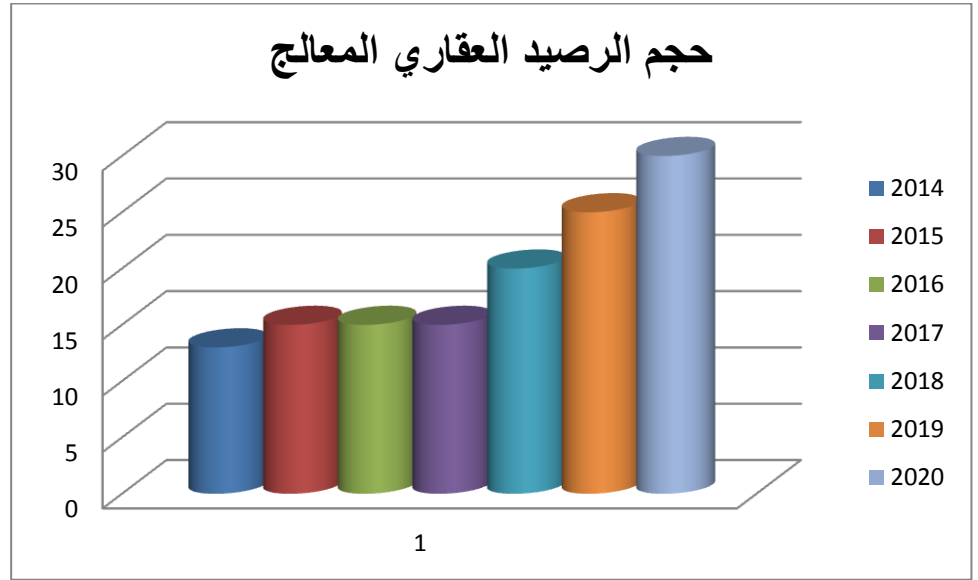
1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
30	25	20	15	15	15	13	بحساب المتر الخطي	حجم الرصيد الوثائقي المعالج

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

عرفت النتائج المتعلقة بحجم الرصيد الوثائقي المعالج بالأرشفيف المركزي بإعتباره محل الحفظ النهائي لأرشفيف إدارة الملكية تطورا رغم تنامي الرصيد المحولة بصفة سريعة ويرجع ذلك لتدعيم الفريق الخاص بمعالجة الوثائق.

3- رسم بياني



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر:

- معالجة الوثائق بإستعمال التقنيات الإلكترونية و الميكروغرافية و ذلك بتجديد و تطوير المعدات الخاصة بها وتركيز منظومة إعلامية لبقية مكونات الرصيد الوثائقي المحفوظ مركزيا و جهويا.

5- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالموشر: -

رمز المؤشر: 1-4

تسمية المؤشر: نسبة الوثائق التي تم ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج إلى ذلك
تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2018.

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ السجل العقاري
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الوثائق والأرشيف
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف
- 4- تعريف المؤشر : توضيح المفاهيم : يبرز المؤشر نسبة الوثائق التي تم ترميمها
- 5- نوع المؤشر :مؤشر قيس النتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
التفريعات:الأرشيف المركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 01- طريقة إحتساب المؤشر: مجموع الوثائق التي تحتاج إلى ترميم
مجموع الوثائق التي تم ترميمها
- 02- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مجموع الوثائق التي تحتاج إلى ترميم
مجموع الوثائق التي تم ترميمها
- 03- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف
- 04- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف
- 05- تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
- 06- القيمة المستهدفة للمؤشر: 20%
- 07- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة جميلة البوغانمي، رئيس مصلحة.

IV- قراءة في نتائج المؤشر

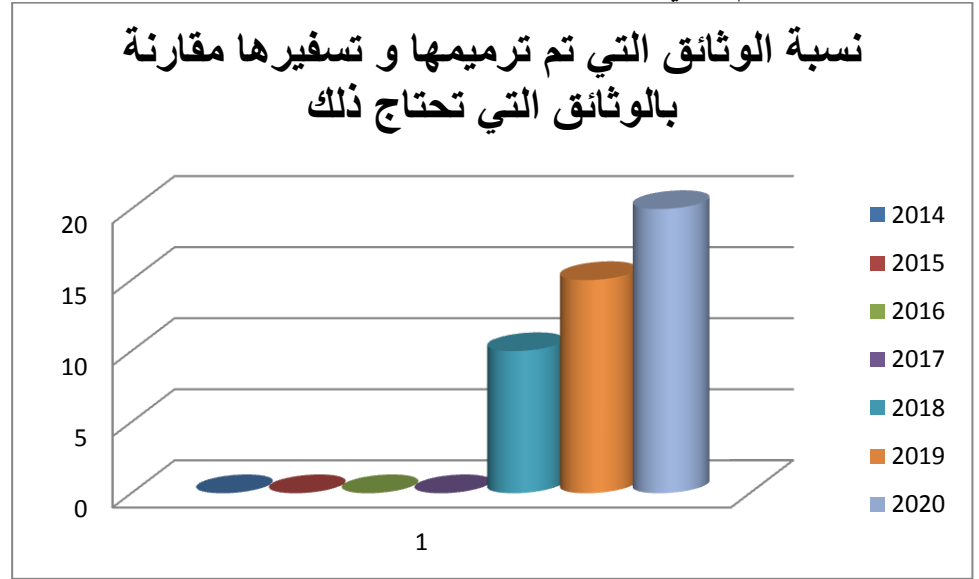
1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
20	15	10	0	0	0	0	نسبة مئوية	نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج إلى ذلك

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

للقيام بعملية ترميم الوثائق تحتاج إلى فريق عمل مختص وإلى معدات خاصة بالترميم وتمّ سنة 2017 تحيين التنظيم الهيكلي لإدارة التوثيق والأرشيف وتم تخصيص مصلحة تعنى بترميم الوثائق ونحن بصدد إعداد جرد للوثائق التي تحتاج إلى ترميم .

2- رسم بياني



3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إحداث خلية خاصة بترميم وتسفير الوثائق
- اقتناء المعدات الخاصة بترميم وتسفير الوثائق
- تكوين فريق مختص في الغرض

5- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالمؤشر: -

بطاقة المؤشر: نسبة التأطير

3-5-1-: - رمز المؤشر

- تسمية المؤشر: نسبة التأطير

- تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية.

-III- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المساندة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الموارد البشرية.
- 4- تعريف المؤشر: معالجة ملفات الترسيم المقدمة من طرف المتعاملين مع الإدارة وتأمين جودة الخدمات.

التي تقدمها لهم تتطلب المحافظة على نسبة تأطير للأعوان مرتفعة ومحافظة على مستوى معين لعدد الأعوان من صنف أ.

5- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.

6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

7- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية.

-II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة إحتساب المؤشر: عدد الأعوان من صنف "أ" / العدد الجملي لأعوان إدارة الملكية العقارية.

2- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الأعوان حسب الرتب.

3- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات الخاصة بالأعوان.

4- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة "إنصاف" منظومة خاصة بالتصرف في الموارد البشرية

5- تاريخ توفر المؤشر: حينئذ.

6- القيمة المستهدفة للمؤشر: 70%

8- المسؤول على المؤشر: السيد عزالدين البيولي، رئيس مصلحة.

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

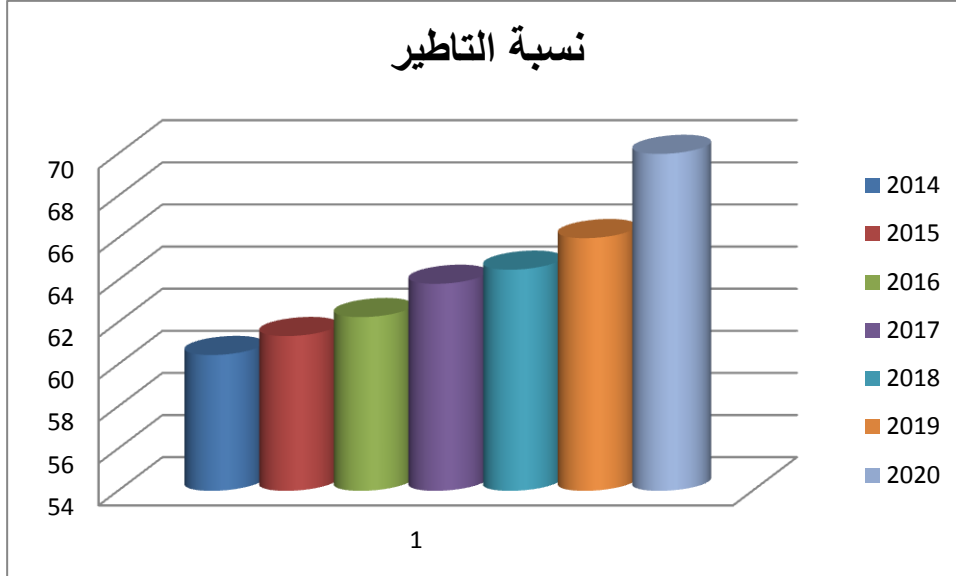
التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	نسبة مائوية	
70	66	64,5	63,83	62,25	61,35	60,45	نسبة التأطير	

2- تحليل النتائج (الإنجازات) و تقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة تأطير الأعوان تطور طفيفا و مرد ذلك:

- عدم الترخيص في القيام بإتتدابات باستثناء تلك المندرجة في إطار الآلية 16.

- الإرتفاع الطفيف لنسبة التأطير يعود أساسا لترقية الأعوان بالمناظرات الداخلية.



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

نظرا للخصوصية عمل إدارة الملكية العقارية فإن حاجة الإدارة أكيدة للأعوان ذوي مستوى عالي خاصة في إختصاص الحقوق و التوثيق ولأرشيف و الإعلامية لذلك و رغم الإطار العام الذي يتنزل فيه إعداد ميزانية 2018 فإن الإدارة ستسعى للحصول على ترخيص استثنائي لإثراء رصيدها البشري من الأطارات المتوسطة و العليا و بالتالي الرفع من مستوى التأطير.

5- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالمؤشر: -

بطاقة المؤشر: نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية

- رمز المؤشر: 2-5-3

- تسمية المؤشر: نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية.

- تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الموارد البشرية.
- 4- تعريف المؤشر: تتطلب طبيعة المهام الموكولة لأعوان إدارة الملكية العقارية في المجال العقاري أو حفظ الأرشيف التكوين والتأهيل المستمر سواء بتنظيم ملتقيات علمية أو المشاركة في دورات تكوينية في هذين المجالين.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
- 7- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة إحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية أو حضور ملتقيات علمية من العدد الجملي للأعوان.
- 2- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.
- 3- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات .
- 4- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إدارة الموارد البشرية والتكوين.
- 5- تاريخ توفر المؤشر: حيني.
- 6- القيمة المستهدفة للمؤشر: 20%
- 7- المسؤول على المؤشر: السيدة هندة سلطاني ، رئيس مصلحة.

قراءة في نتائج المؤشر

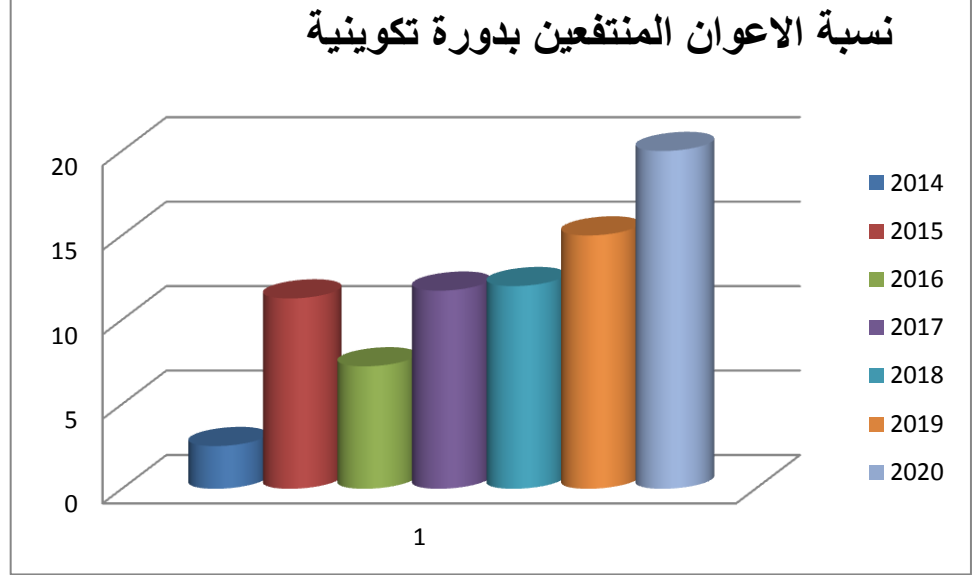
1- سلسلة النتائج (الانجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2017	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
20	15	12	11.73	7.25	11.27	2.53	عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية	

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

عرف عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية ارتفاعا بين سنة 2014 و 2015 نظرا لتكثيف الدورات التكوينية الخاصة بـ " التصرف في الميزانية حسب الأهداف و ذلك في إطار إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بإدارة الملكية العقارية.

أما سنة 2016 فقد شهد بعض التراجع نظرا لاستكمال تعميم الدورات التكوينية الخاصة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بجميع الإدارات المركزية و الجهوية الخاصة بإدارة الملكية العقارية.



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

نظرا لطبيعة و خصوصية المهام الموكولة لإدارة الملكية العقارية فإن ذلك يتطلب تكوين و تأهيل المستمر للأعوان خاصة في المجال العقاري و التوثيق و الأرشيف لما لذلك من مردودية على تحسين نوعية الخدمات المسداة للمواطنين لذلك سيقع على الرفع في عدد الدورات التكوينية خاصة في القانون العقاري و التوثيق و الأرشيف و الترفيع في عدد الملتقيات الدراسية بصورة تضمن تمكين إشراك أكبر عدد ممكن من الأعوان.

5- تحديد أهم نقائص المتعلقة بالمؤشر: -

بطاقة المؤشر: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية

رمز المؤشر: 1-6-3-1

تسمية المؤشر: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2018

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المساعدة في مجال الإعلامية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
4. تعريف المؤشر: مدى إعتقاد المعدات الإعلامية بمراكز العمل
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: - الإدارات المركزية
- الإدارات الجهوية

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع الحواسيب/ عدد الأعوان * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - مجموع الأعوان
- مجموع الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات من قواعد البيانات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قواعد البيانات
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: % 82,98
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد رمزي الطرخاني، كاهية مدير.

قراءة في نتائج المؤشر

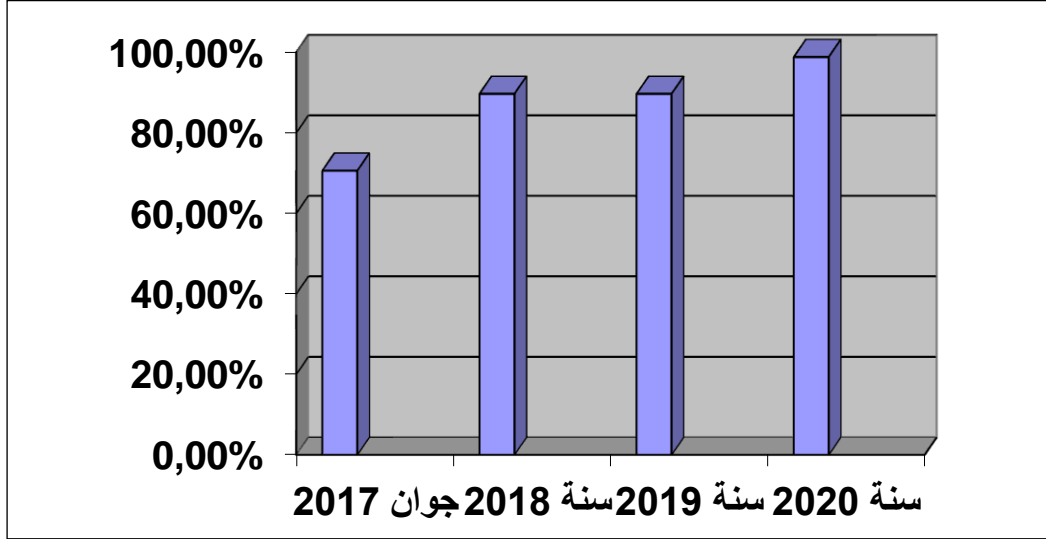
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98.82	89.67	77.74	70.57	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :-

تعتبر نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية و خاصة الحواسيب نسبة مرضية و مقبولة مقارنة بعدد الإطارات بإدارة الملكية العقارية .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
العمل على تجهيز جميع مراكز العمل بالمعدات الإعلامية وذلك لتحسين جودة الخدمات المسداة من طرف إدارة الملكية العقارية.
5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:
إقتناء المعدات الإعلامية مرتبط بتوفير الإعتمادات اللازمة.